جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـــــوم الاجتمـــــاعية

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه"ل٠م٠د"

في علـــــم الاجتماع الجريمة

العنف اللّفظي والمرأة في الفضاء العام

دراسة ميدانية لعينة من العاملين والعاملات في المحلات التجارية

ببعض بلديات ولاية عين الدفلى

من اعداد الطالب

أوزقزو عبد القادر

الأستاذة المشرفة:

أ.د بلحسن مباركة

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
مالك شليح توفيق	أستاذ	جامعة وهـــران –2–	رئيـــــسا
بلحسن مباركة	أستـــــاذة	جامعة وهـــران –2–	مقـــــررا
حمال ختو	أستاذة محاضر –أ–	جامعة وهران –2–	منـــاقشا
زيان محمد	أستـــــاذ	جامعة الشلف	منـــاقشا
بن عودة محمد	أستـــــاذ محاضر –أ–	جامعة خميس مليانة	منـــاقشا

السـنة: 2024/2023

كلمة شكر

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن تبعه إلى يوم الدين...وبعد؛

نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتنا المشرفة مباركة بلحسن التي رافقتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وأرشدتنا في إعداد هذا البحث بصبر وتواضع، ولم تبخل علينا بنصيحة أو معلومة، فلها منا جزيل الشكر وجميل العرفان.

كما نتقدم بالشكر والإمتنان إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى اللذان قال فيهما الرحمان

"وقال ربي إرحمهما كما ربياني صغيرًا"

دعواتي وأمنياتي وشكري وحمدي للّه الواحد الأحد على كل النعم على ما سخر لي من الأسباب العلم وأنار لي الحياة أحمده حمدًا كبيرا على عونه في إنجازنا هذا العمل المتواضع ونرجوا منه التوفيق والهداية إلى من غرس في روحي الجد والمثابرة أمي الحنونة.

إلى منبع إعتزازي وكرامتي أبي العزيز.

والديا الكريمان حفظهما اللّه لي وأعانني وقدرني على رد ولو جزء من خيراتهم، إلى إخوتي وأخواتي كل بإسمه

عبد الرؤوف ، وأخي أيوب.

إلى زوجتي العزيزة

وإلى أختي وزوجها وأبنائها إلى كل عائلتي الكريمة.

وإلى كل أصدقائي وإلى كل الأهل الفضل في العلم والنور، وإلى كل من قدم لي يد المساعدة.

عبد القادر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهم المشكلات الإجتماعية التي أدت إلى ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام، ولا سيما العاملة في المحلات التجارية وكذا معرفة طبيعة الوعي الجندري وعلاقته بهذه الظاهرة، واستنتاج أهم الخصائص الاجتماعية والتكوينية والنفسية للضحية والجاني كمعرفة سن الفئة الشبابية من النساء الأكثر عرضة للعنف اللّفظي؛ ومعرفة سن الفئة الشبابية للمجرم الأكثر ممارسة لهذا الفعل. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستمارة لجمع البيانات والمعلومات حول هذه الظاهرة، ومن أهم النتائج التي تحققت من خلال هذه الدراسة أهمها أن كلما كان المستوى التعليمي للرجل عاليا زادت ممارسته للعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام والعكس صحيح؛ وكلما كان المستوى التعليمي للمرأة عاليا زاد تعرضها للعنف اللّفظي في الفضاء العام والعكس صحيح. فهاتين الفكرتين توضح بأن هناك منافسة وصراع جندري حول اكتساب مكانة في الفضاء العام.

الكلمات المفتاحية: العنف اللّفظي، المرأة، الفضاء العام، الجندر.

Résumé : Cette étude vise à révéler les problèmes sociaux les plus importants qui ont conduit les hommes à pratiquer la violence verbale à l'égard des femmes dans l'espace public, en particulier en travaillant dans les magasins, ainsi qu'à découvrir la nature de la sensibilisation au gender et sa relation avec ce phénomène, et à en déduire les caractéristiques sociales, formatives et psychologiques les plus importantes de la victime et de l'auteur, telles que connaître l'âge de la catégorie des jeunes femmes les plus sujettes à la violence verbale; et connaître l'âge de la catégorie des jeunes du Criminel le plus pratiquant cet acte. L'un des résultats les plus importants obtenus grâce à cette étude est que plus le niveau d'éducation d'un homme est élevé, plus il pratique la violence verbale contre les femmes dans l'espace public et vice versa; plus le niveau d'éducation d'une femme est élevé, plus elle est exposée à la violence verbale dans l'espace public et vice versa. Ces deux idées montrent clairement qu'il existe une compétition et une lutte entre les sexes pour gagner une place dans l'espace public.

Mots clés : Violence verbale, femmes, espace public, gender.

Abstract : This study aims to reveal the most important social problems that led to men practicing verbal violence against women in the public space, especially working in shops, as well as to find out the nature of gender awareness and its relationship to this phenomenon, and to deduce the most important social, formative and psychological characteristics of the victim and the perpetrator, such as knowing the age of the young category of women most prone to verbal violence, and knowing the age of the youth category of the Criminal most practicing this act. One of the most important results achieved through this study is that the higher a man's educational level, the more he practices verbal violence against women in public space and vice versa; the higher a woman's educational level, the more she is exposed to verbal violence in public space and vice versa. These two ideas make it clear that there is a competition and a gender struggle about gaining a place in the public space.
Key words : Verbal violence, women, public space, gender.

الفهرس **الصفحة**

كلمة شكر
إهداءت
مقدمة .....أ
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة 1
I. تحديد الموضوع وإشكاليته..... 1
II. الأسس المنهجية للدراسة..... 8
أولا: مجالات الدراسة. 9
ثانيا: منهج الدراسة: 9
ثالثا: أدوات البحث وجمع البيانات 10
رابعا: عينة الدراسة: 11
خامسا: صعوبات التي واجت الباحث: 11
الفصل الثاني: العنف والمرأة في الفضاء العام..... 13
I. ماهية العنف. 13
1/ مفهوم العنف 13
2/ مظاهر العنف 15
II. العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام 18
1/ أسباب وأثار العنف اللّفظي ضد المرأة 18
أولا/ أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة 18
ثانيا/ أثار العنف اللّفظي على المرأة: 25
2/ المجهودات الدولية والوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة 29
III. جريمة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.... 40
1/ أركان جريمة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام. 40
2/ أنواع العنف اللّفظي..... 49
الفصل الثالث: تغير القيم والعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام..... 52
I. التغير الاجتماعي والقيم 52
1/ مفهوم التغير الاجتماعي 52
2/ مفهوم القيم 53
3/ تغير في القيم أدى إلى ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية. 55
نتائج الفصل الثالث: 86

الفصل الرابع: التنشئة الاجتماعية الجندرية والعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام. 88
I. الجندر 88
1/ تعريف الجندر 88
2/ نظريات الجندر. 88
3/ العلاقة ارتباطية بين التنشئة الاجتماعية الجندرية وتعرّض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي. 96
نتائج الفصل الرابع: 163
خاتمة: 166
قائمة المصادر والمراجع.....169
الملاحق 173

مقدمة

العنف ظاهرة شمولية ومشكلة اجتماعية قد واجهتها مجمل المجتمعات البشرية، إلا أنها تختلف باختلاف المجتمع والزمن وهذا راجع إلى الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وفي فترة زمنية معينة. لذلك يعتبر العنف ظاهرة متأصلة وملازمة للمجتمع، فلا يكاد مجتمع يخلو منها؛ فالعنف كما يقول مصطفى الحجازي على أنه "لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين، حين يحس الفرد بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين تترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالإعتراف بكيانه وقيمته، ثم أنه هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة، من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الإحتمال الشخصي، وهكذا قد يكون هذا العنف عشوائيا مدمرا يذهب في كل إتجاه، أو يكون بناءا يوظف في أغراض تغيير الواقع، ما دام هناك مأزق وجودي يمس القيمة الذاتية."[1]

ومن بين أهم مظاهره المتناولة في هذه الدراسة هو العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية وهو من بين أنواع العنف الأكثر انتشارا، وهو ظاهرة متفشية في المجتمع الجزائري المعاصر بحيث ظهر مع خروج المرأة للفضاءات العامة. فلو نظرنا إلى هذه الظاهرة بنظرة ثاقبة لوجدناها اشتدت خطورة وتعمقا مما تحدثه من أثار على المجتمع كليّا أو على المرأة بصفة خاصة، وتعيق تطور المجتمعات وازدهارها وقد فقدت المرأة هيبتها ومكانتها في المجتمع الجزائري. وقد تعرضت الجزائر إلى العديد من التغيرات نتج عنها العديد من المشاكل الاجتماعية ما أدى إلى ظهور إختلالات في العلاقات الجندرية.

فالعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية هي مشكلة اجتماعية جديدة ظهرت مع ظهور المجتمع الجزائري المعاصر لذلك يجدر بنا دراستها والاهتمام بها، حيث قدمت لزغد فيروز سنة (2012)[2] دراسة تحت عنوان التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة

---

[1] مصطفى حجازي، **التخلف الإجتماعي "مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور"**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط9، 2005، ص165.

[2] لزغد فيروز، **التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل**، دارسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2012/2011، غير منشورة.

باستخدام العينة المقصودة اللاعشوائية وكذا بطريقة عينة كرة الثلج، وتمثلت هذه العينة في خمسة وعشرين (25) حالة من النساء تعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل؛ اعتمدت هذه الدراسة على تقنية الملاحظة البسيطة والمقابلة بالإضافة إلى تقنية تحليل المحتوى ومنهج دراسة الحالة؛ التي توصلت إلى أن كل المبحوثات تعرضن للمضايقات الجنسية في عملهن؛ وكانت هذه المضايقات في صورة تلميحات لفظية تعرضت لها 18 حالة قبل تعرضهن للمس وهو ما نعتبره تمهيدا لهذا الأخير؛ في حين أن 7 حالات تعرضن للتحرش الجنسي العلني مباشرة؛ وكانت هذه التلميحات تأخذ عدة صور ومن بينها صورة المجاملات والإغراءات؛ الملاحظات الجسدية؛ النكت والكلام القبيح؛ والمساومة.

وقد بينت كذلك أن العنف اللّفظي ضد المرأة في مكان العمل يصدر من طرف الشخص الذي يتمتع بالسلطة فيستخدمها في أهداف غير أخلاقية. وغياب الرقابة والسلطة متغيران ذو علاقة وطيدة بظاهرة التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل.

وانطلاقا مما تطرقنا إليه سابقا جاء تقسيمنا لهاته الدراسة إلى أربعة فصول، فالفصل الأول يحتوي على أسباب اختيار الموضوع وأهمية الدراسة وأهدافها بالإضافة إلى بناء الإشكالية وصياغة الفرضيات، منهج وتقنيات الدراسة وأخيرا عرض صعوبات البحث. أما الفصل الثاني يعرف فيه الباحث العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية، وفي الفصل الثالث والرابع ناقش فيه القيم والتنشئة الاجتماعية الجندرية، وكذا احتواءه على الدراسة الميدانية والنتائج التي تؤكد على صحة الفرضيات التي اقترحها الباحث.

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

ا. تحديد الموضوع وإشكاليته

أولا/ أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية: وتتمثل فيما يلي

* الاهتمام والميل الشخصي للموضوع.

* ملاحظة انتشار ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام، مما دفع بي الفضول إلى معرفة أكثر عن هذه الظاهرة.

* إبراز والكشف عن الأسباب الحقيقية وراء تفشي وانتشار ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ولا سيما من هن عاملات في المحلات التجارية.

* ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام هي من الظواهر العاكسة لواقعنا المعيش في حياتنا اليومية.

* بذل جهد واجتهاد في هذه الدراسة بغية الحصول على ماهو جديد والكشف عن خفايا هذه الظاهرة.

* تعرض محل (مقهى خاص بالنساء) للتخريب والحرق وكانت مالكته امرأة قاطنة بخميس مليانة.

* تعرض حالتين من عاملتين في سيارة الأجرة إلى حرق سيارتهن.

الأسباب العلمية:

* إبراز ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام والكشف عن أسبابها الكامنة والخفية وأثارها على كيان المرأة وهيبتها.

* محاولة دراسة هذه الظاهرة دراسة سوسيولوجية إجرامية أكاديمية.

* معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدني هيبة ومكانة المرأة في مناطق عين الدفلى.

* المرأة هي جزء وعنصر أساسي داخل النسق الاجتماعي خاصة النسق الأسري وهذا الذي يوحي بنا إلى الكشف عن كيفية التعامل والتفاعل مع هذه الأزمات والعقبات فهي بذلك تؤثر وتتأثر.

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

ثانيا/ أهمية الدراسة وأهدافها

1/ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

*إثراء الجانب المعرفي نتيجة لدراسة الظاهرة وأبعادها المختلفة والتركيز على خصائص ومميزات المعِنف والضحية ألا وهي المرأة.

*هذه الدراسة تهتم بأحد أهم عنصر من العناصر البناء الاجتماعي وهي المرأة.

*تناول العلاقة الموجودة بين خروج المرأة للعمل وظهور العنف اللّفظي ضدها في الفضاء العام.

*البحث عن تأثير التغير الاجتماعي على القيم الأخلاقية التي نشأ عليها كلا الجنسين ودورها في ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

*الوقوف على الأسباب والعوامل الحقيقية لممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

*محاولة حصر ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام التي يعانيها المجتمع الجزائري.

2/أهداف الدراسة

*دراسة ظاهرة العنف اللّفظي في الفضاء العام دراسة تحليلية سوسيولوجية وذلك لإبراز أهم المتغيرات التي ظهرت وأثرت على المجتمع الجزائري المعاصر.

*الكشف عن أهم المشكلات الاجتماعية التي أدت إلى ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

*الكشف عن طبيعة الوعي الجندري وعلاقته بظهور العنف اللّفظي ضد المرأة.

*معرفة الخصائص الاجتماعية والتكوينية والنفسية للضحية والجاني كمعرفة سن الفئة الشبابية من النساء الأكثر عرضة للعنف اللّفظي؛ ومعرفة سن الفئة الشبابية للمجرم الأكثر ممارسة للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

ثالثا/ الإشكالية:

للعنف العديد من الأنماط المختلفة باختلاف طريقة وأسلوب ارتكابه وكذا باختلاف موضوعه وهي مرتبطة ببعضها البعض. لذلك سنتناول في هذه الدراسة إحدى أنماطه وهو العنف ضد المرأة في الفضاء العام، وقد عرف بالعديد من المسميات: العنف القائم على

أساس النوع، عنف الجندر، العنف للجنسية الغيرية...الخ حيث انتشر في الآونة الأخيرة بمختلف أنواعه ومظاهره وأشكاله، والنوع المقصود بالدراسة هو العنف اللّفظي ومن أهم مظاهره: السب والشتم، التحرش الجنسي، الألفاظ والنكت البذيئة، الغيبة والنميمة، الوصم الاجتماعي، القذف، الصراخ، التهديد، واللعان مما يسبب أضرارا على المرأة. إذن العنف اللّفظي هو نوع وأسلوب من التخاطب السلبي الذي يصدر عن طريق الكلام واللغة.

والعنف اللّفظي في الفضاء العام يعتبر بصفة عامة بأنه من السلوكيات غير المتحضرة أو بما يطلق عليه مفهوم **بَذْوَنَةُ incivilty/ incivilités** بحيث يقصد به ويقترن "بغياب مقومات الكياسة والحسّ المهذّب والسلوك المتحضر، من قبيل عدم مراعاة النظام العام، وعدم احترام آداب السلوك وقواعد الحياة المدنية المشتركة. وتهتم السوسيولوجيا بالبدونة، بمقدار ما تأخذ صورة ممارسات علنية غير متحضّرة، يتأذى منها الناس، أو تصدم مشاعرهم في الفضاءات العمومية."[1] ويندرج ضمن مفهوم بدونة عدد كبير ومتضارب من السلوكات المؤذية، كالبصاق والتلفظ بالبذيء والجارح من الكلام والصخب المزعج.

قد كشفت عميد الشرطة المدعوة خواص ياسمين رئيسة مكتب حماية الأشخاص الهشة بالمديرية العامة للأمن الوطني خلال تدخلها في منتدى الأمن الوطني وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بتقديم إحصائيات العنف ضد النساء خلال 09 أشهر الأولى لسنة 2018م أن 7061 إمرأة قد تعرضت لمختلف أنواع العنف والاعتداء.[2]

العنف اللّفظي يدل حسب المفكر طه عبد الرحمن على أنه تفكك الرابطة بين الكلام وإطاره المعتمد على القواعد والقيم (غياب المرجعية اللّفظية)، وهذه القواعد التهذيبية تتضمن ما تقرر في قواعد التأدب وقواعد التواجه؛ ونبين هذه القواعد والقيم على ثلاث صيغ وهي[3]:

أ-قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

---

[1] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ط 1، 2017، ص 85

[2] راضية شايت، **7061 جزائرية تعرضت للعنف والاحتجاز والاعتداء الجنسي في 2018**، جريدة النهار، العدد 3400، الخميس 22 نوفمبر 2018 الموافق ل 14 ربيع الأول 1440هـ، الجزائر، ص3

[3] طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط 1، 1998، ص 250

ب- قاعدة الصدق: لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.

ت- قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك للغير متجردا عن أغراضك.

ومن هذا المنطلق نجد أن المجتمع الجزائري قد طرأ عليه مختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية أثرت على قيمه مما أدى إلى تغيرها، ومن أهم مظاهر هذا التغير منها التحضر والتمدن، العولمة، تغير النسق الأسري، خروج المرأة للفضاء العام (خاصة خروجها للعمل)، الانتقال من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي، الاختلاط ما بين الجنسين، وظهور ثقافة إيروتيكية[1] جديدة دخيلة على المجتمع الجزائري والتحولات الجنسانية.

فهاته المظاهر قد تتفاعل وتتداخل فيما بينها وتشكل تأثيرا سلبيا على قيم الفرد الجزائري إذ شكلت لديه سلوكات وأفعال مخالفة للمعايير؛ ولقد لعب التطور التكنولوجي والمعلوماتي على انتاج العديد من الأفكار المعادية للعادات والتقاليد ...وهو ما يعرض في وسائل الإعلام من التقليد الأعمى، والمقصود هنا هو الموضة ونوع اللباس (الشكل الهندامي) وهو العامل الأول الذي يتعلق بتقليد المرأة للغرب فيما يخص الملابس ومسايرتها للموضة تحت مفهوم التحضر. وفي هذه الدراسة يتم محاولة رصد واستقصاء ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية والكشف عن علاقته بنوعية الملابس من جهة، ومن جهة أخرى فإن لجوء الرجل لممارسة هذا الفعل باعتباره وسيلة للتعبير عن رفض هذا الأخير وسخطه.

فاللباس عند المرأة يبدو لها من الأمور التي لا تسيء لأحد أو أن اللباس أمر شخصي يخصها هي فقط، ولكن حسب اعتقاد الرجال أو الذكور فيعتبرونه فعلا غير محتشم وخاصة في الفضاءات العامة. إذن اللباس القصير أو الكاشف للعورات أو ما يتضمنه مفهوم الثقافة الإيروتيكية من منظور وجهة دينية تتعارض مع قيم المجتمع.[2]

وانطلاقا من هذه الفكرة نجد بأن تعرض المرأة للعنف اللّفظي في الفضاء العام وخاصة تلك العاملات في المحلات التجارية هو نتيجة وحصيلة اصطدام بين فكرين مختلفين (فكر الرجل وفكر المرأة) وخاصة من حيث المعتقدات، فهناك اختلاف واضح بين هذا العصر العلماني والتحرر والأفكار الفردية والفكر الآخر الذي يتنافى مع القيم والمستنكرة

[1] يشير هذا المصطلح إلى الشكل الهندامي ذات إحاءات جنسية.

[2] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986، ص 114.

في المجتمع الجزائري. لذلك ينشأ اعتقاد لدى النساء والفتيات باعتبار أن طبيعة هذا اللباس أسلوب أو نمط حياة عادي أما الرجل يعتبره أسلوب الخروج أو التعدي على معيار أو قيم مجتمعه وعلى هذا قد يمارس العنف اللّفظي ضد المرأة كأسلوب جزاء وعقاب.

وكذا يعتقد البعض أن خروج المرأة للفضاء العام خاصة خروجها للعمل تقوم مقام الاعتداء على الحدود الشخصية نظرا لطبيعة التنشئة الاجتماعية القائمة على فكرة مفادها أن الشارع يختص بالرجال فقط، بالإضافة إلى تلك المكانة التي كان يحظى بها قبل خروجها؛ فقد يقدم على ممارسة العنف اللّفظي ضد هاته المرأة أي إن العامل الثاني يكمن فيما يرتبط بطبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية بحيث هنا تظهر لنا فكرة أن الفتيات عنيفات أو يتصرفن بطريقة عنيفة تتناقض مع المعايير الجنسانية داخل المجتمع. ولا يُنظر إلى الفتيات على أنهن عنيفات، وعندما ينخرطن في السلوك العنيف، قد يُنظر إليه على أنه أكثر سلبية من عندما يشارك الذكر في نفس السلوك.[1]

نلاحظ في الأسرة الجزائرية في معاملاتها مع أبنائها الذكور والإناث بحيث هناك اختلاف واضح في عملية التنشئة الاجتماعية منذ الصغر حيث يتم التنميط الجنسي بصورة خفية وغير مباشرة؛ فالطفل (الذكر) عندما يعتدي على أخته الكبرى يلقى استحسانا ويقال له عبارة « أنت راجل» بينما عندما تحاول الأخت الكبرى الدفاع عن نفسها تلقى استهجانا وتحاول الأسرة أن تقدم لها حجج بأن أخيها لا يزال صغيرا «مايعرفش» فكلما يعتدي عليها يحدث الشيء نفسه، وهكذا شيئا فشيئا تكتسب وتصبح ضعيفة وتلحق وتضاف عليها صفة الضعف سيكولوجيا واجتماعيا، وتصبح عاجزة عن مواجهة هذا الفعل وترضى بقدرها. ولكن الضعف هي صفة لكلا الجنسين لا تقتصر فقد على الإناث وخير دليلنا لقول الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا (28)﴾ سورة النساء. الآية: 28. وهذا معناه هناك معاملة رقابة أخلاقية واجتماعية غير متساوية بين الجندرين فالاستهجان أو اللوم الذي تمارسها البيئة الاجتماعية وخاصة الأسرة على أعضائها لعدم امتثالهم للقواعد الخلقية أو القيم المقررة في الجماعة تكون أشد على الإناث أو المرأة أكثر مما على الذكور أو الرجال وهذا ما يخلق ثغرة أو فجوة بين الجندرين. إذ تشير الفجوة بين الجندرين

[1] Laura L. Finley, **ENCYCLOPEDIA OF JUVENILE VIOLENCE**, Greenwood Press Westport, Connecticut, London, 2007, P 96.

إلى الاختلافات الممنهجة في تنشئة الرجال والنساء حول مجموعة متنوعة من القضايا التي تتراوح بين المشاركة الاقتصادية والفرص، والتمكين السياسي، والتحصيل التعليمي إلى الصحة والرفاه. أما النمطية الجنسية تنسب الأدوار الاجتماعية إلى الرجال والنساء على أساس التوزيع التقليدي للعمل داخل مجتمع معين، وبذلك تعزيز القوالب النمطية.[1]

بالإضافة خروج ودخول المرأة من وإلى المنزل متأخرة أو في الليل، والخروج دون محرم أي دون مرافق؛ عادة ما ينظر إلى التحرش الجنسي على أنه من استجابات مبررة لميول الأنثوية. وذلك باعتبار أن دوافع وخروج المرأة في معتقدات المجتمع تفسد الرجل وتهدد باستمرار شرف الأسرة، وبذلك تتطلب اليقظة المستمرة للأخ أو الزوج. مما يرى الرجل وجوب تقييد النساء في سن معينة (البلوغ والإنجاب) ففي مثل هذه المجتمعات تلزم أفراد عن طريق الاستعانة بمرافقة دائمة، والإشراف المتيقظ من الأقرباء المرأة، ومنعها من الخروج من المنزل (الإكراه القسري)؛ بينما يعيش الرجل في حرية.[2]

وكذا محاولة الرجل أن يتفادى من هجوم المجتمع (ماشي راجل، مخنث، مدامة، يتمشى من الوذنين، شلاغم القط...) وشعوره بفقدان مكانته في سوق العمل. لذلك قد يظهر من رجوليته باتخاذ العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام وخاصة بشكل علني فعليه أن يظهر شيئا من قسوته ليعترف به المجتمع وبرجوليته. وبمعنى آخر فهو يطالب المجتمع برجوليته (المطالبة الرجولية masculine protest/ prostayion masculine) أي رغبة الرجل أن يتجنب الأنوثة، وعند أدلر النضال من أجل القوة والسيطرة.[3]

ولو نظرنا في المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري لوجدنا أن هناك تباعد وتباين واضح بين الرجل والمرأة، وهذا حسب فكر العالم الاجتماعي بيار بورديو لدراسته لموضوع الثقافة والتمييز والهيمنة الذكورية مفاده أنه يكمن التباين المادي والرمزي للبنية الجسدية للجنسين، أي كون المرأة إمرأة والرجل رجل وذلك بتجسيده عن طريق أن المجتمع يعيب

---

[1] William A. Darity And others, **International Encyclopedia of the Social Sciences**, Macmillan social science library, the United States of America, 2nd edition, 2008, p277.

[2] iapd, p108

[3] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "انجليزي – فرنسي – عربي"**، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1982، ص 259.

المرأة عند صراخها ورفع صوتها وتلفظها بألفاظ بذيئة أكثر درجة عن الرجل، إذ ارتبطت فكرة السجن من شيم الرجال دون النساء (جندرة السجن) أي إعتبار دخول الرجل للسجن من صفات الرجولة. إذ يرجع هذا للنمطية الجندرية التي تشكلت عن طريق العادات والتقاليد، والدين، حيث هناك أراء مشتركة ومواقف قائمة وأفكار مقبولة في الجماعة أو المجتمع،[1] وهي بذلك من الأسباب التي تشجع الرجل وتدفع به إلى أن يسلك عنفا لفظيا اتجاه المرأة العاملة في المحلات التجارية.

ومن بين مظاهر هذا العنف نجد هناك كلمات وعبارات مهينة تطلق على المرأة « كلبة الزنق، عيدارية، تزنق، تهومل، بنت البايلك، مطلوقة، عرة النسا....» فكل هذه التسميات والعبارات يطلقها المجتمع الذكوري على المرأة وهي استجابة وردة فعل اجتماعية باعتبارها أنها خرجت من المنزل أي يعتقد أنها انتهكت حق من حقوق الرجل.

إذن النمطية الجنسية تتجسد في هذه المعادلة:

الشارع والعمل والرياضة والمقاهي (فضاءات عامة) = الرجال

البيت والإنجاب والتربية والأعمال المنزلية = النساء

الشارع والعمل # النساء

البيت والتربية # الرجال.

وعلى هذا قد عملت التنشئة الاجتماعية الجندرية على تشكيل **وعي زائف** وهذا ما ذهب إليه العالم الاجتماعي الأمريكي **رايت ميلز** إنه يمكنه أن يأخذ بالحسبان كيف أن الأفراد، في تقلب خبرتهم اليومية واضطراباتها، غالبا ما يصبحون واعين بشكل زائف لمواقعهم الاجتماعية.[2] فالفرد يتعلم ويكتسب الكلام والألفاظ أو الرموز اللّفظية خاصة تلك التي تنظم أفعاله وأدواره اللّفظية والكلامية، فهو يتعلم متطلبات مجتمعه وبنائه الاجتماعي عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. ومن هذه الناحية فإنه يتكلم طوال الوقت بلسان البناء الاجتماعي الذي يؤلف جزءا منه مما يدعم هذا البناء ويرسخه بداخله وفي الوقت نفسه تنمو شخصيته الاجتماعية وتتحدد، بذلك يصبح البناء الاجتماعي بمنزلة الحقيقة السيكولوجية بداخل الطفل

---

[1] عبد الكريم بزاز، **الثقافة ومنطق التمييز حسب بيار بورديو**، ثقافات، الجزائر، 2004، ص 213.

[2] رث والاس، وألسون وولف، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، تر: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 187

من جهة، ومن جهة أخرى الحقيقة السوسيولوجية المرتبطة بوسط أو بيئة اجتماعية التي ينتمي أو يتواجد فيها الفرد خلال عملية نموه وذلك على طريق تشكيل المجتمع لأفعاله الكلامية.[1]

وأن المرأة عند الإعتداء عليها بالعنف اللّفظي لا تبلغ عنه للسلطات وذلك راجع إلى العديد من الاعتبارات وهي الخوف من فقدان مكانتها والمساس بشرفها في ظل مجتمع ذكوري؛ وغياب الحماية الجنائية (مصدر حماية) وهذا مما قد يجعلها عرضة على ممارسة العنف اللّفظي ضدها. وبذلك نطرح السؤال العام: ماهي أسباب تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي من طرف الرجل؟.

ومنه نطرح التساؤلات التالية:

- هل تغير في القيم أدى إلى ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية؟.
- ما هي طبيعة العلاقة بين التنشئة الاجتماعية الجندرية التي تعمل على تشكيل الوعي الجندري وتعرّض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية؟.

رابعا/ الفرضيات:

الفرضية الأولى: تغير في القيم أدى إلى ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ارتباطية بين التنشئة الاجتماعية الجندرية وتعرّض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية.

II. الأسس المنهجية للدراسة

في هذا المبحث قد تطرقنا إلى المنهج المتبع في هذه الدراسة الذي يعرف بأنه "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم. بواسطة مجموعة من القواعد والأساسيات التي تهيمن على سير العقل وتحدد عمليات حتى يصل إلى نتائج معلومة."[2] وكذلك قد تطرقنا إلى تحديد العينة وكيفية اختيارها وتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها بواسطة توزيع الإستمارة للنساء العاملات في المحلات التجارية واللواتي قد تعرضن

[1] يورجين هابرماس وآخرون، **التحليل الثقافي**، تر: مرفت عشماوي وآخرون، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009، ص ص 254 . 255.

[2] عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977، ص 5.

أو شاهدن العنف اللّفظي مما يخص بيانات عامة حيث تخص خصائص المعنَّف، وبيانات تتعلق بالفرضية الأولى القائلة بأن غياب القيم الأخلاقية نتيجة للتغير الاجتماعي أدى إلى ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية. وبيانات تمثل الفرضية الثانية القائلة هناك علاقة ارتباطية بين التنشئة الاجتماعية الجندرية التي تعمل على تشكيل الوعي الجندري وتعرّض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية. وفي الأخير تحليل النتائج المتحصل عليها.

أولا: مجالات الدراسة.

المجال المكاني للدراسة: أجريت هذه الدراسة ببعض مناطق ولاية عين الدفلى.

تعريف ولاية عين الدفلى[1]: تقع ولاية عين الدفلى في الإقليم الشمالي الأوسط للجزائر على بعد 145كلم جنوب غرب العاصمة، يحدها من الشمال ولاية تيبازة، ومن الجنوب ولاية تيسمسيلت، ومن الغرب ولاية الشلف، ومن الشرق والشمال الشرقي ولايتي البليدة وتيبازة.

ولاية عين الدفلى تأسست إثر التقسيم الاداري لسنة 1984، حيث كانت تابعة قبل ذلك لولاية الأصنام (الشلف حالياً)، وهي متكونة من 36 بلدية.

المجال الزمني: قد امتد هذا البحث في مجال زماني محدد حيث بدأنا في الجمع الميداني بعد إتمامنا للدراسة النظرية وذلك بتاريخ 10/10/2020 وتم استكمال جمع البيانات من المجال الميداني بتاريخ 05/02/2021.

ثانيا: منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي يتمثل في وصف الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية، ثم الفعل من تحليلها من حيث الخصائص التي تميزها وتحديد العوامل التي تدفع لها.[2] واستخدم هذا المنهج في هذه الدراسة لسهولته في جمع المعلومات الحقيقية المفصلة للظاهرة، مما يصعب علينا استخدام المناهج الأخرى. ثم أن له القدرة على توضيح العلاقات بين الظواهر المختلفة، ويعد المنهج المناسب لهذه الدراسة التي تقام في مجتمع غير محدد بدقة.

[1] www. Dcwaindefla.dz/index.php, H 22 :51, dat : 23/12/2018.

[2] أحمد الصبا، **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981، ص 107.

ثالثا: أدوات البحث وجمع البيانات

إن كل بحث أو دراسة ميدانية تتصف بالطبيعة العلمية في العلوم الاجتماعية يجب أن يشمل استعمال طرائق إجرائية دقيقة، محددا جيدا قابلة للتطبيق من جديد في الشروط نفسها، حيث تكون ملائمة لنوع وطبيعة المشكلة والظاهرة المدروسة. ثم أن اختيارها مرتبط بالهدف المقصود، والمنهج المستخدم.[1]

الإستمارة: يلجأ الباحث السوسيولوجي إلى استخدام عدة أنواع من الأساليب في جمع المعلومات والمعطيات لدراسته، ومن أبرز الأساليب المستخدمة لجمع معلومات من هذا النوع أسلوب الإستمارة التي عرفت على أنها تعبير عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو أراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين."[2] وعرفت كذلك على أنها "أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث.[3]وقد تم بناء هذه الاستمارة إلى أربع محاور فالمحور الأول يتناول أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية للمبحوثين والمبحوثات، والمحور الثاني يتناول بيانات خاصة بممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية، والمحور الثالث يتناول أسئلة تتعلق بالفرضية الأولى والمحور الأخير يتناول أسئلة الفرضية الثانية.

برنامج الحزم الإحصائية spss: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، الذي يعرف على أنه "مجموعة من البرامج المعدة مسبقا (جاهزة) لإدخال وتعديل وعرض وتحليل البيانات الإحصائية."[4]ومن أهمها إنشاء الجداول البسيطة والمركبة

---

[1] مادلين غراويتز، **مناهج العلوم الاجتماعية**، تر: سام عمار، المركز العربي للتعريب والطرجمة، دمشق، ط1، 1993، ص 11.

[2] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"**، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999، ص 63.

[3] مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي" النظرية والتطبيق"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 82.

[4] محمد نجيب وآخرون، **التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج الجاهزة spss**، قطاع الشؤون الاجتماعية، مصر، 2009، ص28 .

واستخراج فروق ذات دلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) باستخدام مربع كاي ($كا^2$) للاستقلالية وهو إلى ذلك قد ساهم في توفير لنا الوقت والجهد.

رابعا: عينة الدراسة:

العينة القصدية: هي من العينة الاحتمالية التي تقوم "على اختيار كل Kth وحدة معاينة في المجتمع الاحصائي بعد اختيار وحدة المعاينة الأولى بشكل عشوائي من إجمالي وحدات المعاينة. تبدو المعاينة المقصودة أكثر ملاءمة من المعاينة العشوائية البسيطة ولا سيما إذا كان بعض الباحثين غير مدربين على استخدام أساليب المعاينة ويحتاجون إلى تحديد عيناتهم ميدانيا، فإنه من الأسهل عليهم اختيار كل Kth فرد من قائمة عوضا عن استخدام جدول الأرقام العشوائية. ثم أن المعاينة المقصودة أكثر قابلية للاستخدام في المجتمعات الإحصائية الكبيرة، وعند اختيار عينات كبيرة."[1] حيث لجأنا إلى استخدام هذه العينة لأننا بصدد مجتمع احصائي مفتوح.

لقد قمنا في دراستنا هذه بالتوصل إلى أفراد العينة وهم مجموعة من النساء العاملات والرجال العاملين في المحلات التجارية يتراوح سنهم ما بين18 و75 سنة قد تعرضن أو شاهدن العنف اللّفظي، وكان مجموع أفراد العينة هو99 مبحوث منهم 66 إناث و33 ذكور.

خامسا: صعوبات التي واجهت الباحث:

من المعروف والطبيعي أن أي باحث تواجهه صعوبات خلال بحثه سواء على الصعيد النظري في جمع المعطيات والمعلومات لبحثه من جهة؛ وعلى الصعيد التطبيقي والميداني من جهة أخرى.

ومن بينها:

-رفض إجراء الدراسة بأحد المحلات التجارية الكبرى بولاية عين الدفلى كما قد واجهنا المماطلة وأخذ منا الوقت الكبير (بحجة عدم وجود المدير...).

-تعذر علينا اجراء تقنية المقابلة بدلا من الاستمارة مع الضحية وذلك تخوف الضحية من المجتمع.

-رفض بعض المبحوثين ملأ الاستمارة وكذا استرجاع بعض الاستمارات فارغة وذلك بحجة رفض رب العمل.

---

[1] شاقا فرانكفورت وآخرون، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: ليلى طويل، باترا للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2004، ص 194.

-هناك أزيد من عشرون استمارة ملغاة بحيث لا تتوفر على شروط البحث (اجابات ناقصة...).

-الصعوبة في تحديد مفهوم الجندر بدقة لتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى.

-نقص دراسات حول العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية بينما تقتصر وتنطوي دراساتها المرتبطة بالقطاع الصحي والتربوي والإداري والأسري.

-تزامنت دراستنا هاته مع أزمة مرض كوفيد 19 (كورونا) الذي أدى إلى تخوف أفراد العينة من انتشار المرض مما أخذ منا الوقت في توزيع الاستمارات وإعادة جمعها.

-عدم الرد ولا استجابة واحدة على الاستمارة الإلكترونية.

الفصل الثاني: العنف والمرأة في الفضاء العام

ا. ماهية العنف.

تمهيد

تعد ظاهرة العنف من الظواهر الاجتماعية والمشكلات الإنسانية التي عرفها الإنسان منذ القدم، حيث مارس ويمارس هذا العنف بصور وأشكال وأنماط ومظاهر تختلف من مجتمع لآخر وهذا باختلاف العادات والتقاليد والأعراف والأنظمة السياسية (الخصوصية الثقافية لكل مجتمع حسب الزمن والمكان)، وتختلف شدة العنف ووطأته في المجتمع الواحد باختلاف درجة تحضر أفراده ووعيهم وثقافتهم، وكذلك باختلاف الطبقات الاجتماعية والأنماط الحياتية فيه (ثقافة ثانوية ضمن ثقافة الأم).

حيث حاول الكثير من المختصين سواء في علم الاجتماع أو القانون أو علم النفس دراسة العنف، والوقوف عند أهم مظاهره وأنماطه في المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري، ولكن بالرغم ما أنجز من هذه الدراسات إلا أن هذه الظاهرة لا تزل قائمة ومتجذرة فيه.

وعلى هذا الأساس جاءت هذه الأفكار لتساهم كسابقاتها ولو بالقدر اليسير في تقصي واقع ظاهرة العنف، ومعرفة ما يتعلق بها. وهذه الظاهرة قد عطلت سير عملية التنشئة الاجتماعية وتطور المجتمع وتقدمه ونموه. حيث إن كل منهم يؤثر ويتأثر بالآخر، ولهذا يعتبر السلوك العنيف من أعقد المشاكل الاجتماعية حيث تتداخل وتتشابك عوامله ومظاهره وأنماطه فيما بينها. لذلك قد حاولنا أن نتناول أهمها بإجراء هذا البحث مع محاولة تشخيصها وإبرازها.

1/ مفهوم العنف

أولا/ مفهوم العنف لغة:

جاء معنى العنف في معجم لسان العرب على أنه الحذق بالأمر، وقلة الرفق به، وعليه يعنف عنفا، أعنف الشيء أخذه بشدة، واعتنق الشيء أي يكرهه، والتعنيف التوبيخ.[1]

ثانيا/ اصطلاحا:

العنف حسب علم الإجتماع:

[1] ابو الفضل بن مكرم ابن المنظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، دار صادرت، بيروت، 1997، ص44

الفصل الثاني: العنف والمرأة في الفضاء العام

اعتبرت السوسيولوجيا الماركسية العنف على أنه: "قوة محركة للتاريخ ومولّدة للمجتمعات ومحرّرة للطبقات المغلوبة."[1]

وجاء مفهوم العنف حسب ماكس فيبر: فهو يعتبر العنف المشروع "محايث لأشد الأنظمة السياسية ديمقراطية، فهو ليس محض وسيلة، تلوذ بها الدولة عند الاقتضاء، بل هو الأداة الخصوصية لدى الدولة والعلاقة بين الدولة والعنف هي في نظره علاقة حميمية."[2]

ويعرف أنتوني غيدنز بأنه "استخدام القوة الفيزيقية أو (المادية)، أو التهديد باستخدامها من جانب فرد أو جماعة ضد فرد آخر أو جماعة أخرى. وتعد الحرب أكثر أشكال العنف تطرفا. ومع ذلك، يشيع العنف في العديد من المواقف غير الرسمية في الحياة الإجتماعية."[3]

وقد عرف أحمد زكي بدوي العنف في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه: "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما."[4]

ويعرف محمد عاطف غيث العنف في قاموس علم الإجتماع بأنه: "هو فعل ممنوع قانونا وغير موافق عليه إجتماعيا، ويعني كل سلوكات المخالفة للقانون وقيم المجتمع، ويعرفه أيضا على أنه: تعبير صارم عن القوة التي تمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعمل من الأعمال المحددة، يريدها الفرد أو جماعة أخرى، حيث يعبر العنف عن القوة الظاهرة التي تتخذ أسلوبا فيزيقيا مثال ذلك الضرب أو تأخذ شكل الضغط الإجتماعي وتعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع."[5]

فالعنف من ناحية السوسيولوجية هو: "الإيذاء باليد أو باللسان، أو بالفعل أو بكلمة، في التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى

---

[1] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، مرجع سابق، ص 354

[2] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، مرجع سابق، ص 354

[3] أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص 384.

[4] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 441

[5] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار الطبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د س، ص 213.

الفردي أو المستوى الجماعي. فلا يخرج في كلا الحالتين من ممارسة الإيذاء، سواء باللسان أو اليد."[1]

2/ مظاهر العنف

جدول رقم (01) يوضح توزيع المبحوثات حسب نوع العنف الذي تعرضن إليه.

نوع العنف	ك	النسبة
عنف لفظي	42	67.75
عنف جسدي	02	3.23
عنف نفسي	18	29.02
المجموع	62	100

جدول رقم (02) يوضح توزيع المبحوثين حسب ارتكابهم لنوع العنف

نوع العنف	ك	النسبة %
لفظي	12	60
نفسي	03	15
جسدي	05	25
المجموع	20	100

يتخذ العنف العديد من المظاهر والأنماط وذلك لاختلاف الأهداف والطرق ونتائجه كما يختلف باختلاف عوامله وأسبابه فيظهر العنف على عدة صور وذلك راجع إلى اختلاف للطبيعة البشرية فهي تتميز بخاصية التغير، تختلف ردود الأفعال من فترة لفترة أخرى، وكذلك تختلف مواقف الانسان ما يتعرض له في حياته اليومية، حيث توصلت دراستنا هاته كما هو موضح في الجدول رقم (01) إلى أن العنف اللّفظي هو الأكثر ممارسة بنسبة عالية التي تقدر ب67.75% من مجمل المبحوثات العاملات في المحلات التجارية ضحايا للعنف كما قد جاءت نسبة معتبرة ممن تعرضن للعنف النفسي بنسبة تقدر ب 29.02 %؛ كما نلاحظ تعرض المبحوثات للعنف الجسدي جد نادرة. وكذلك قد بينت هاته الدراسة

[1] مدحت مطر، **تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2014، ص 21

أن العنف اللّفظي عند الرجال يرتكب بشكل كبير وواضح بنسبة فاقت النصف وتقدر ب60% من مجمل المبحوثين الذين صرحوا بممارسة العنف وتليها نسبة معتبرة ممن قد مارسوا العنف الجسدي وهذا ما تبين من خلال الجدول رقم (02). لذلك هذا النمط من السلوك يتخذ عدة مظاهر ونذكرها كالآتي:

1/العنف الرمزي violence symbolique: ظهر مفهوم العنف الرمزي عند العالم الاجتماعي بيير بورديو حيث تناوله في العديد من مؤلفاته ومنها، وإعادة الإنتاج (في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم) سنة 1970، الرمز والسلطة سنة 1982، العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي) سنة 1994، والهيمنة الذكورية سنة 1998. ويقصد بالعنف الرمزي على أنه "ممارسة المسؤولين في المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والسياسة للعنف في ضوء سلطاتهم الشرعية على الأفراد بهدف السيطرة عليهم والتحكم بحياتهم وإخضاعهم بطريقة معينة، وبما يتناسب أفكارهم وأهدافهم ومعتقداتهم الخاصة."[1]

ووصفه بأنه فرض من قبل جهة متعسفة لتعسف ثقافي معين كما يرى أن عملية انتقاء الدلالات التي تحدد موضوعيا الثقافة الخاصة بطبقة أو جماعة هي بمثابة نظام رمزي ضروري من الناحية الاجتماعية المنطقية، وذلك لأن هذه الثقافة تدين بوجودها للشروط الاجتماعية التي هي نتاج لها.[2] فالعنف الرمزي يرتبط بالسلطة والهيمنة والحقل المجتمعي أي إن الدولة تمارس عبر مؤسساتها الرسمية عنفا رمزيا ضد الأفراد والجماعات فمعناه المجتمع الذي يملك القوة والسيطرة هو الذي يمارس هذا النوع ضد الأفراد.[3]

كما يظهر هذا النوع من العنف بصورة مباشرة عن طريق المواجهة اللغوية الصريحة، أو بصورة غير مباشرة في ما تحمله الرموز اللغوية للشخص المعتدي من إشارات تتسم بالعدوان ذات مشاعر التبخيس والاستهزاء والكراهية، حيث تشكل ضرر نفسي للمعتدي عليه، وتوحي له بالإقصاء وعدم الاعتراف بأفكاره ومشاعره وكيانه الإنساني كلياّ.[4]

---

[1] علي حسين عابد، **العنف الرمزي المدرك وعلاقته بالعجز لدى طلبة الجامعة**، مجلة مركز دراسات، كوفة، العدد الواحد وأربعون، (41)، 2016، ص 343.

[2] بيار بورديو، **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، تر: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1994، ص 11.

[3] جميل حمداوي، **أسس علم الاجتماع**، شبكة الألوكة، المغرب، ط 1، 2015، ص 242

[4] علي أسعد وطفة، **الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي**، مركز الشرق العربي للدراسات، لندن، 2012، ص 10

2/العنف اللّفظي violence verbale: إنه عنف يهدف إلى إيذاء الآخرين عن طريق الكلام، والألفاظ مثل: السب، الشتم، النبذ والتحقير، ونجد أن هذا النوع من العنف عادة ما يسبق العنف البدني، وهذا من أجل الإيذاء أو خلق جو من الخوف، وموجها للذات أو الآخرين.[1]

يعتبر العنف اللّفظي من أشد أنواع العنف خطرا فهو يؤثر بذلك على الفرد ويقصد به تلك "الألفاظ المستخدمة تسيء إلى شخصية الفرد ومفهومه عن ذاته. ويتمثل العنف في الشتم والسباب، واستخدام الألفاظ النابية، وعبارات التهديد، وعبارات تحط من الكرامة الانسانية وتقصد بها الاهانة."[2]

3/ العنف الجسدي Physical violence: يشير العالم بيرفيو إلى العنف الجسدي على أنه: "ضغط جسدي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان."[3]

ويعرف العنف الجسدي بأنه: أي تصرف عنيف يقع على جسد الشخص، ويسبب جرح أو ألم جسدي مثل: الركل بالأرجل، الضرب بقوة، قذف بالأشياء، سكب الماء الساخن، استخدام الأسلحة البيضاء والعصا، والحرق، وصب المواد القابلة للإشعال وإشعالها في الشخص وتشويهه وإصابته بعاهة.[4]

4/العنف النفسي أو المعنوي violence Emotional:

ويقصد به "الأفعال التي تهدف إلى إجبار الآخرين على تبني مواقف أو اتجاهات أو مبادئ بوسائل بعيدة عن طريق الإقناع، وهي وسائل تشمل الكذب وإعادة تفسير الأحداث، وتعريض الأفراد لحالات نفسية يفقدون فيها لسيطرة على قواهم العقلية، وعلى مشاعرهم وأحاسيسهم."[5]

---

[1] خولة احمد يحي، **الاضطرابات السلوكية والانفعالية**، دار الفكر، عمان، 2000، ص186

[2] فوزي أحمد بن دريدي، مرجع سابق، ص 37

[3] سامية خضر صالح، **استراتيجية مواجهة العنف** "**رؤية نقدية ودراسة تطبيقية**"، الموقع (www.kotobarabia.com)، القاهرة، دون سنة، ص 45.

[4] عبدالله نصير وآخرون، **أشكال العنف اتجاه المرأة**، UNIFEM، السعودية، 2006، ص 27

[5] صباح عجرود، **التوجيه المدرسي وعلاقته بالعنف في الوسط المدرسي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، غير منشورة، ص 6

ويعرف كذلك على أنه: ارتكاب أو الامتناع عن القيام بأي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر أو غير مباشر يهدد شعور وإحساس الفرد بقيمته الذاتية وقدرته على السيطرة على حياته، مثل التهديد والإهانة والتحقير والشتم والحرمان واستخدام الألفاظ واللوم والتهديد والتشكيك في قدراته الذي من شأنه يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة.[1]

5/العنف الجنسيla violence sexuelle: وهو مظهر من مظاهر العنف الذي يتعرض له الفرد من الاعتداءات التي تعبر عن سلوكيات وتصرفات وأفعال واضحة ومباشرة أو ضمنية إيحائية، تحمل معاني جنسية. ومن أهم مظاهره نجد الإغتصاب والتعدي الجنسي والمضايقة الجنسية والتحرش الجنسي سواء كان جسديا أو لفظيا.[2] وحسب ما جاء به لوجسي بمعنى على أنه سيطرة البالغين على غير الناضجين جنسيا وغير واعيين لطبيعة العلاقة الجنسية بالقوة والهدف منها هو إشباع الرغبات الجنسية لدى المعتدي.[3]

II. العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام

1/ أسباب وأثار العنف اللّفظي ضد المرأة

أولا/ أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة

جدول رقم (03) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب أسباب العنف.

التعرض للعنف / اسباب العنف	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قانونية	13	18.05	21	18.58	34	18.38
ثقافية	21	29.17	30	26.55	51	27.57
اجتماعية	21	29.17	33	29.21	54	29.19
نفسية	17	23.61	29	25.66	46	24.86
المجموع	72	100	115	100	185	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (03) أن الاتجاه العام لأسباب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية، هو أسباب اجتماعية بنسبة غالبة والمقدرة ب 29.19% من مجموع العينة، وتتمركز في كلا الفئتين سواء تعرضن أم لم يتعرضن بنسب متفاوتة

[1] المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **العنف ضد المرأة** "**رؤية مشتركة لأحداث التغيير**"، الأردن، 2008، ص 1

[2] ميسون بنت علي الفايز، **العنف تجاه المرأة**، هيئة حقوق الإنسان، الرياض، دون سنة، ص 14

[3] خليل سالم، **المدرسة والمجتمع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010، ص 370. 372.

29.21% و29.19% على توالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثات صرحن بأهم أسباب العنف اللّفظي في مكان العمل وهي أسباب ثقافية ونفسية والمقدرة ب 27.57% و24.86% على التوالي من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج هذه الظاهرة تشكلت نتيجة للعديد من الأسباب؛ ولكن بالمقابل نلاحظ أن الأسباب الاجتماعية والثقافية جاءت في الصدارة حسب إجابة المبحوثات. فمن أهم أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية من وجهة نظر المبحوثات حيث لها نسبة كبيرة منها أسباب اجتماعية وأسباب ثقافية، مما قد يكون وجود اختلاط بين الجنسين ومختلف مستوياتهم الاقتصادية والعلمية ومختلف انتماءاتهم الثقافية والأصل الجغرافي مما ينتج عنه صراع خفي ناشئ عن وجود معيارين متعارضين تؤثر على العاملين والعاملات في المحلات التجارية منها قد يكون العنف اللّفظي، إضافة إلى نقص الوعي الثقافي وضعف الوازع الديني، وغيرها من الأسباب التي سنذكرها في هذا البحث، إضافة إلى أن هذا الفعل أصبح نمط من أنماط الحياتية عند الشباب الجزائري، ثم أن تختلف أسباب ممارسة العنف من بيئة إلى أخرى ومن شخص لآخر.

جدول رقم (04) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية حسب الجنس.

أسباب العنف / الجنس	قانونية		ثقافية		اجتماعية		نفسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	34	55.7	51	64.6	54	63.5	46	60.5	66	66.7
ذكر	27	44.3	28	35.4	31	36.5	30	39.5	33	33.3
المجموع	61	100	79	100	85	100	76	100	99	100

ونلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (04) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب متقاربة عند المبحوثات اللواتي أجبن عن أسباب العنف هي ثقافية، اجتماعية ونفسية وقدرها 64.6%، 63.5% و60.5% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة فاقت النصف من المبحوثات صرحن أن هناك أسباب قانونية والمقدرة ب 55.7% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن أسباب العنف هي أسباب قانونية التي تقدر ب 44.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل ومعتبرة ممن صرحوا من أسباب العنف ضد المرأة هي نفسية، اجتماعية وثقافية بنسب قدرها 39.5%، 36.5% و35.4% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 1.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.002<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس ورأيهم في أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

ومنه نستنتج أن هنالك علاقة وطيدة بين متغير الجنس ونظرتهم لأسباب العنف ضد المرأة في المحلات التجارية وهذا ما يؤكد أن هناك اطلاع فكري ووعي بين الجنسين أي إن مستواهم الثقافي والفكري عالي لذلك نستبعد فرضية ضعف الوعي بين الجنسين؛ ثم يتضح بأن هناك صراع ثقافي جندري، وهذا معناه أن كلا الجنسين يحاولان الوصول إلى مكانة اجتماعية وتحقيق طموحاتهم التي قد شكلت نوعا من التنافس بين الجنسين، والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية هو أحد متغيرات هذا التنافس والصراع.

جدول رقم (05) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب أسباب العنف.

ممارسة العنف / اسباب العنف	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قانونية	03	18.75	24	24	27	23.28
ثقافية	04	25	24	24	28	24.14
اجتماعية	05	31.25	26	26	31	26.72
نفسية	04	25	26	26	30	25.86
المجموع	16	100	100	100	116	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (05) أن الاتجاه العام لأسباب العنف، هي أسباب

اجتماعية بنسبة 26.72% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم ممارسة المبحوثين العنف اللّفظي ضد المرأة بنسبة 31.25% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين مارسوا العنف ضد المرأة بنسبة 26% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسب معتبرة ومتقاربة من المبحوثين صرحوا بأن من أسباب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية منها نفسية، ثقافية، قانونية بنسب تقدر ب25.86%، 24.14%، و23.28% على التوالي من مجموع الفئة؛ بحيث تتمركز الأولى بنسب متقاربة في تصريح المبحوثين بممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة أو عدم ممارسته التي تقدر ب 26% و25% على التوالي من مجموع الفئة. أما الثانية تتمركز في عدم ممارسة العنف أو عدمه بنسب متقاربة 25% و24% من مجموع الفئة. والثالثة تتمركز في ممارسة المبحوثين العنف ضد المرأة بنسبة معتبرة 24% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج بالرجوع إلى ما صرح به المبحوثين والمبحوثات أن العوامل الإجتماعية تؤثر بشكل ملحوظ وواضح على المبحوثين الذي يجعل منهم أفراد يلجؤون إلى ممارسة العنف. كذلك هناك تأثير من عوامل أخرى وهي العوامل النفسية والثقافية والقانونية بالإضافة إلى عوامل الإقتصادية ولكن تأثيرها محدود بالرجوع إلى النسب الواردة في الجدول رقم (05) التي تؤثر على المبحوث بشكل نسبي حيث تتغير من رجل لآخر من حيث مستواه التعليمي وتكوينه الثقافي وأصله الجغرافي.

وهذا قد يكون راجعا إلى اختلاف وتنميط التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية فإذا قام الرجل بالسب والشتم لا تكون هناك ردة فعل اجتماعية متساوية مع ردة فعل اتجاه قيام الأنثى (المرأة) بهذا الأخير فهو ما يعتبره المجتمع مساسا بأنوثتها وأنه يعيب ارتكاب مثل هذه السلوكات، أما عند الذكر فمهما قام بأي فعل لا يعاب عليه لأنه رجل ويدخل ضمن المفهوم الخاطئ للرجولة.

نستخلص أهم الأسباب التي نتجت عنها ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة ومنها:

الأسباب النفسية أو الشخصية: تتعلق الأسباب الشخصية بالعوامل المرتبطة بداخليات الشخص مثل التأثيرات البيولوجية كالعيوب الخلقية وزيادة الإفرازات أو انعدامها وتعطل بعض الوظائف الحيوية، كما تدخل في بابه تلك التأثيرات المتعلقة بالشخصية والتنشئة الاجتماعية وحزمها وتشددها أو تسامحها وتساهلها ودرجة ونوع عاطفة الفرد وكذلك إشعاره بالمكانة

الاجتماعية والتعالي والتواضع. وقد كثر البحث عن العدوانية الفطرية الموروثة للإنسان التي وصلت إلى إعتبار أن الإنسان عنيف بطبعه، وأنه ينطلق من هذا من الرغبة في البقاء والحفاظ على نفسه، وبطبيعة الحال أن تأثير الغرائز يختلف في مداه من شخص لآخر من جهة، والظروف المحيطة التي قد تثير هذه الغرائز أو تحيطها من جهة أخرى.[1]

لذلك يمكننا أن نستخلص الأسباب النفسية والشخصية في بروز السلوكات العنيفة لدى الفرد فيما يلي[2]:

-الشعور المتزايد بالإحباط الذي يدفع الشباب نحو مهاجمة الشخص أو الموضوع الذي يعترض طريقه.

-ضعف الثقة بالذات، والرغبة في جذب الانتباه.

-طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة.

-الاعتزاز بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير والميل لسلوك العنف والرغبة في استعراض التفوق.

-الاضطراب الانفعالي والنفسي وضعف الاستجابة للقيم والمعايير الاجتماعية.

-تمرد الفرد على طبيعة حياته في الأسرة والفضاءات العامة.

-الميل إلى الانتماء للجماعات الفردية.

-عدم القدرة على مواجهة المشكلة بصراحة فيلجأ إلى إظهار غضبه عن طريق العنف والعدوان.

-عدم اشباع الفرد لحاجاته الفعلية.

-تمجيد العدوان باعتباره رمزا للرجولة والفتوة.

-التوترات الانفعالية الناتجة عن الضغوط الأسرية.

الأسباب الاجتماعية[3]: حيث تتداخل في الكثير من العوامل ومن بين هذه العوامل نذكر:

-وجود وقت فراغ كبير وعدم استثماره إيجابيا.

---

[1] بشير ناظر حميد، **دراسات في علم الاجتماع**، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط 1، 2014، ص 152.

[2] سناء محمد سليمان، **مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشباب**، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008، ص ص 87 . 88.

[3] معتز سيد عبد الله، **العنف في الحياة الجامعية**، منشور البحوث والدراسات الزمنية، القاهرة، 2005، ص42.

-ضعف الضبط الاجتماعي.

-ضعف التشريعات والقوانين المجتمعية.

-انتشار أفلام العنف.

-التدريب الاجتماعي الخاطئ، أو الناقص.

-الجزاءات الضعيفة إضافة إلى ضعف الرقابة.

-الخلافات الزوجية والصراع بينهما.

-ارتفاع عدد أفراد الأسرة التي يعيشون في منزل واحد.

-صراع الأدوار الاجتماعية والنموذج الأبوي المتسلط.

-المعاملة التمييزية ضمن الأسرة.

-التنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث.

-التفكك الأسري.

-التدليل الزائد أو القسوة الزائدة من الوالدين.

-قلة الرعاية والتوجيه داخل الأسرة.

-كما يعتبر السلوك العنيف من الناحية الاجتماعية على أنه سلوك ناتج عن عدم شعور الفرد بالأمن والأمان من حيث انتمائهم الاجتماعي ومكانتهم داخل المجتمع.[1]

كما أشارت سناء محمد سلمان إلى أسباب العنف الاجتماعية ما يلي[2]:

-انتشار سلوكيات اللامبالاة.

-وجود وقت فراغ كبير وعدم استثماره إيجابيا.

-ضعف الضبط الاجتماعي.

-ضعف التشريعات والقوانين الاجتماعية.

-انتشار أفلام العنف وغيرها من مظاهر العنف التي تقدمها وسائل الاعلام.

كما قد حددت حنان قرقوتي أسباب العنف ضد المرأة في أحد دراساتها ومنها[1]:

---

[1] نقاز سيد أحمد، **ظاهرة العنف داخل المجتمع الجزائري**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثامن (8)، 2012، الجزائر، ص 42 نقلا عن: عبد الرحمان العيسوي، **الطفولة والمراهقة " أسسها النفسية والفيزيولوجية**، دار العلوم العربية للطباعة و النشر، بيروت، ط1993 .1 ، ص2 .

[2] سناء محمد سليمان، مرجع سابق، ص 89.

-التمييز الجنسي في التربية وذلك بالتفرقة والتفضيل بين الذكور والإناث.

-انتشار الأخلاق البيئية السيئة في الفضاءات العامة والخاصة ومنها الكذب الغش الاحتيال أفشاء الأسرار واستعمال الألفاظ السوقية والنابية.

-نظرة التعالي على الآخر وذلك من جهة المكانة أو الموقع الذي يحتله الفرد.

-ضعف الوازع الديني والأخلاقي؛ نتيجة لهذا الضعف سهل على ارتكاب مثل هذه السلوكات والأفعال دون ترهيب وقد يرجع هذا إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية (خاصة الدينية).

وقد عرض كلا من كلار رانزيتي وجييفري ادلسون الأسباب الاجتماعية للعنف ضد المرأة في موسوعة العنف العالمية ومنها[2]:

-ثقافة الرجولة مما تخلقه من بيئة مواتية للعنف والتحيز ضد المرأة.

-الهيمنة والامتياز اعتبارهما كسمة للذكور، مما قد يعزز أكثر مفاهيم الدونية وضعف المرأة.

-وغالبا ما يكون الاغتصاب والاعتداء الجنسي يعبر عن ممارسة السلطة والسيطرة.

-كما تساهم فهم الأدوار التقليدية للجنسين لارتكاب العنف ضد المرأة.

الأسباب الإقتصادية[3]:

-الفقر والحرمان.

-البطالة.

-انخفاض الدخل والغلاء وارتفاع الأسعار.

-التضخم وانكماش الناتج القومي وتراجع معدلات الاستثمار.

-عدم كفاءة المؤسسات المالية.

-سوء ادارة التجارة الداخلية والخارجية وتدني قيمة العملة المحلية.

-عدم توزيع الثروة بطريقة عادلة.

-تدني مستوى المعيشة.

---

[1] حنان قرقوتي، **عنف المرأة في المجال الأسري**، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الدوحة، ط1، 2015، ص 27. 28

[2] Claire M. Renzetti, Jeffrey L. Edleson, **encyclopedia of Interpersonal violence**, volumes 1&2, SAGE Publications, Los Angeles, 2008, p 755.

[3] بشير ناظر حميد، مرجع سابق، ص ص 153 . 154

-تراجع الخدمات مثل الخدمات الإسكانية والمواصلات والخدمات التعليمية والصحية.

الأسباب الثقافية: تتمثل الدوافع والأسباب الثقافية للعنف في عدة أمور ومنها[1]:

-الاغتراب Caltural Amony أو ما يعرف بالبعد عن التراث الأصيل للمجتمع.

-التأثير بالحضارات الغربية وتقليدها.

-الهجرة.

-الانتماء للطوائف الدينية والغلو والتطرف.

ثانيا/ أثار العنف اللّفظي على المرأة:

يمكن للعنف اللّفظي أن يؤدي إلى عواقب عاطفية محفوف بالخطر، حيث يعاني ضحايا هذا الشكل من العنف من الاكتئاب أو القلق أو الانخفاض احترام الذات. وخاصة ذلك العنف اللّفظي الذي تتميز بالعدوان اللّفظي المزمن أي الإساءة اللّفظية المتكررة، وخاصة عندما ترتكب من قبل أشخاص ذوي علاقة أو مقربين من الضحية، فإنها يمكن قد تنتج عنها نتائج ضارة بشكل استثنائي، بما في ذلك الاكتئاب والقلق.[2]

جدول رقم (06) يوضح توزيع المبحوثات حول تفكيرهن في التوقف عن العمل حسب شعورهن بالخوف في الطريق.

فكرة التوقف عن العمل / الشعور بالخوف في الطريق	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	35	85.4	15	60	50	75.8
نعم	06	14.6	10	40	16	24.2
المجموع	41	100	25	100	66	100

ومن أهم أثار العنف اللّفظي ضد المرأة هو الشعور بالخوف وعدم الطمأنينة أي العيش حالة اللاأمن والتنازل أو التراجع عن العمل وهذا ما يبينه من خلال ملاحظتنا لمعطيات جدول رقم (06) أن الاتجاه العام لشعور الخوف في الطريق، ظهر خلال إجابة المبحوثات ب "**لا**" بنسبة ساحقة 75.8% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تفكير المبحوثات في التوقف عن العمل بنسبة 85.4% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة فاقت

[1] نفس المرجع، ص 154.

[2] Claire M. Renzetti, Jeffrey L. Edleson, iapd, p 729.

النصف من المبحوثات فكرن بالتوقف عن العمل بنسبة تقدر ب60% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي شعرن بالخوف في الطريق بنسبة تقدر ب24.2% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تفكيرهن التوقف عن العمل التي تقدر ب40% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة منخفضة من المبحوثات صرحن بعدم تفكيرهن في التوقف عن العمل بنسبة تقدر ب14.6% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 2% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.020)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل القائل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الشعور المبحوثات بالخوف في الطريق والتفكير في التوقف عن العمل.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثات أن كلما زاد شعورهن بالخوف في الطريق زاد تفكيرهن التوقف عن العمل وذلك مما يتعرضن إليه من مختلف المضايقات والإساءة في الطرقات مما قد ترك أثار اجتماعية ونفسية سلبية في حياتها.

جدول رقم (07) يوضح توزيع المبحوثات حول استطاعتهن الجلوس في مكان عام لوحدهن حسب وقوفهن على نساء تعرضن للعنف.

استطاعة الجلوس في مكان عام / وقوف على نساء تعرضن للعنف	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	10	35.7	19	50	29	43.9
نعم	18	64.3	19	50	37	56.1
المجموع	28	100	38	100	66	100

ونلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (07) أن الاتجاه العام لوقوف المبحوثات على نساء تعرضن للعنف اللّفظي، هو "**نعم**" بنسبة 56.1% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم استطاعتهن الجلوس في مكان عام بنسبة مقدرة ب 64.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بأنهن يستطعن الجلوس في مكان عام بنسبة 50% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بأنهن لم يقفن على نساء تعرضن للعنف بنسبة تقدر ب43.9% بحيث تتمركز

بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات استطاعتهن الجلوس في مكان عام التي تقدر ب 50% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة بين ما وقفن عليه المبحوثات من تعرض نساء أخريات للعنف وتخوفهن من الجلوس في مكان عام.

وذلك اعتبارا أن العنف اللّفظي المتكرر قد يؤدي إلى تفاقم مستويات الإجهاد المرتبط بالجسم والظروف النفسية للمرأة؛ فالمبحوثات اللواتي تعرضن للإساءة اللّفظية فهن عرضة لخطر الاستيعاب الداخلي للرسائل السلبية الواردة والمتضمنة في المعاملة السيئة، ومن المخاطر التي يمكن قد تنتج عنها تدني احترام الذات والقلق أو الاكتئاب.

مع أن البحوث ركزت في البداية على العنف اللّفظي من ناحية وقوعه المادي وقد أظهرت البحوث الحديثة هذا الشكل من العنف بما في ذلك الشتائم غالبا ما ينتج عنها عواقب وخيمة وتحدث ألما نفسيا وعاطفيا... وهناك عدة من البحوث والدراسات قد أثبتت بأن الشتائم والعنف اللّفظي يحدث آثار شديد الخطر على الصحة البدنية والعقلية وإظهار من نتائجه يمكن أن تكون ضارة كآثار الإيذاء الجسدي أو الجنسي، وبل في بعض الحالات حتى أكثر ضررا.[1]

أغلب هذه الآثار تؤثر على نفسية المتلقي للعنف "فمن خلال دراسة في جامعة كاليجري، وجدوا أن العنف اللّفظي يترك آثارا وأضرارا نفسية أكبر من الأضرار الناجمة عن العنف الجسدي. وهناك بحوث الحديثة قد بينت أن العنف اللّفظي يترك آثارا أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقا، وذلك بفضل تطور الأجهزة الحديثة للتصوير الدماغي فهو يؤدي إلى ضرر دائم في تركيب ونمو وتطور الدماغ البشري. فقد أوجدت الدراسة أن العنف اللّفظي والنفسي يؤديان إلى أضرار دائمة في طريقة تكوين الدماغ تبقى مدى الحياة كجروح وندوب في الدماغ، وهذا ما أكده الباحث مارتن تاتشر وزملائه في كلية الطب بجامعة هارفارد.

إن هذه الجروح والندوب الدائمة في الدماغ التي تعوق نموه بطريقة سليمة يمكن مشاهدتها بالوسائل الحديثة للتصوير الدماغي، وهذا ما تم بحثه في دراسة مقارنة نشرته المجلة الأمريكية للطب النفسي، إذ وجدت الدراسة أن دماغ أولئك الأفراد الذين عانوا عنف

[1] Iapd, p 729.

لفظي يحتوي على نسبة أقل من المادة الرمادية التي يعتقد أن لها علاقة وطيدة بمستوى الذكاء والقدرة على التحليل والتفكير المعقد. بل في دراسة على أفراد أعمارهم تتراوح ما بين 18 و25 سنة تعرضوا للعنف اللّفظي، وجد تخلف في تطور الاتصال بين الفصين الأيمن والأيسر من الدماغ، وهي نفس المجموعة التي تعاني نسبة أعلى من التوتر والإكتئاب والغضب والعداء والادمان نتيجة العنف اللّفظي في مرحلة مبكرة من أعمارهم".[1]

ومن الآثار الإجتماعية نذكر[2]:

- صعوبة تواصل المرأة مع أفراد آخرين.
- الشعور بالحقد والكراهية اتجاه المجتمع.
- تولد العنف لدى المرأة وقد تكون ردة فعلها الاعتداء على الآخرين بالقول أو الفعل (معاداة المجتمع).
- فقدان مهارات تكوين العلاقات وبنائها والمحافظة عليها.

جدول رقم (08) يوضح توزيع المبحوثات حول شعورهن بالاستقرار والراحة في مكان عملهم حسب مواجهتهن للمضايقات.

الشعور بالاستقرار والراحة / مواجهة مضايقات	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	03	30	47	83.9	50	75.8
نعم	07	70	09	16.1	16	24.2
المجموع	10	100	56	100	66	100

وقد بينت دراستنا هاته أن من أهم الأثار التي يخلفها العنف اللّفظي ضد المرأة في الجدول رقم (08) حيث إن الاتجاه العام لمواجهة المبحوثات مضايقات في مكان العمل، هو "**لا**" بنسبة 75.8% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في شعور المبحوثات بالاستقرار والراحة بنسبة مقدرة ب 83.9% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بعدم شعورهن بالراحة والاستقرار في نفس المكان بنسبة 30% من مجموع الفئة.

[1]– www.rudaw.net /arabic/opinion/ 9.05–12.02.2017

[2] www.archive.aawsat.com/10.12–12.02.2017

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بمواجهتهن للمضايقات بنسبة تقدر ب24.2% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بعدم شعورهن بالراحة والاستقرار في مكان العمل التي تقدر ب 70% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00.0% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.000<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يثبت بوجود هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مواجهة المبحوثات مضايقات في مكان العمل وشعورهن بالراحة والاستقرار في مكان العمل.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة بين مواجهة المرأة للمضايقات في مكان العمل وشعورها بالراحة والاستقرار أي إن كلما انخفض تعرض المرأة للمضايقات في مكان العمل زاد شعورها بالراحة والاستقرار والعكس صحيح. أي إن تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف يسبب لها حالة اللاأمن مما يؤثر على حالتها النفسية والعاطفية والاجتماعية يجعلها تعيش في الاكتئاب أو القلق أو الانخفاض احترام الذات وغيرها من الأثار التي سبق ذكرها.

2/ المجهودات الدولية والوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة

***المجهودات الدولية:** أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة تختلف تبعا للخصوصية الاجتماعية، والسياق الاقتصادي والثقافي والسياسي. ومع ذلك فإن التشريعات والاجراءات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة قد عالجت في الغالب عنف الشريك الحميم. فهناك عدد من الدول لديها سنن التشريع خاص ومحدد يتناول أشكال أخرى من العنف، مثل قانون منع جرائم الأحماض (2002) the Acid Crime Prevention Act؛ وقانون مكافحة الأحماض (2002) the Acid Control Act في بنغلاديش، القسم 304 ب من القانون الهندي قانون العقوبات الذي يجرم "موت المهر" "dowry deaths"، وقانون قمع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (رقم 3 لعام 2003) في جمهورية بنين. وبلدان أخرى لديها سنن تشريع يعالج عدة أشكال من العنف فعلى سبيل المثال، القانون المكسيكي حول وصول المرأة إلى حياة خالية من العنف (2007) بحيث يتضمن أشكال العنف في الأسرة، وفي مكان العمل والمؤسسات التعليمية، وفي المجتمع، في مؤسسات الدولة، وقتل الإناث.

قانون العنف ضد المرأة (VAWA) هو أول تشريع اتحادي شامل للتصدي للعنف ضد

النساء في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وكانت بدايته سنة 1994م، وتم تخويله في عام 2000 ومؤخرا في عام 2005 مع الجديد من الاضافات والمراجعات.[1]

ولكن قد تم تقديم مسبقا المسودات الأولى من (VAWA) في الواقع في عام 1990م، ولكن بعد حدوث جريمة قتل لامرأة جلبت انتباها جديدا إلى القضية في عامي 1993م و1994م. وبمساعدة قوية من مجتمع الدعوة، وقادة الكونغرس تم تمرير VAWA ليوقع في القانون في أوت سنة 1994م كجزء من قانون مكافحة الجريمة وتطبيق القانون 1994 (PL-103-322).[2]

بحيث شمل هذا القانون على وجه التحديد ما يلي[3]:

*عقوبات جديدة على من يرتكب العنف المرتبط بنوع الجنس.

* برامج منح جديدة تشجع الدول على التصدي لظاهرة العنف المنزلي والاعتداء الجنسي بما في ذلك القانون تطبيق ومنح الادعاء والمقاضاة (STOP grants)، وهذه المنح لتشجيع منع العنف المنزلي في المناطق الريفية وتطبيق منح منع سوء معاملة الطفل، وإنشاء الخط الوطني للاتصال من طرف ضحايا العنف المنزلي.

* أحكام الإيمان والائتمان الكاملة التي تسمح بحماية أوامر من دولة واحدة لتكون معترف بها في دولة أخرى.

كانت تنفذ هذه البرامج من طرف إدارات العدل والصحة والخدمات الإجتماعية، إلا أن كانت أعمالها ترتكز بدرجة كبيرة على مواجهة ظاهرة العنف المنزلي، بحيث اعتقدوا أنها كانت خطوة أولى حيوية وجهود مبذولة لمعالجة العنف المنزلي كمشكلة خطيرة في الأمة.

---

[1] Claire M. Renzetti, Jeffrey L. Edleson, iapd, p 750

[2] ibid., p 750

[3] Claire M. Renzetti, Jeffrey L. Edleson, iapd, P750

جدول رقم (09) يوضح نوع العنف ضد المرأة وعدد الدول التي أصدرت قوانين اتجاهها

نوع العنف ضد المرأة	عدد الدول	النسبة
العنف الأسري	119	60.71
التحرش الجنسي	125	63.77
الاغتصاب الزوجي	52	26.53
عدد دول العالم	196	100

(World Health Organization (WHO), The World Women, United Nation, 2015)

نلاحظ من خلال جدول رقم (09) أن عدد الدول تجاوز النصف من العدد الإجمالي لدول العالم والبالغ عددها 196 دولة وهي بنسبة 63.77% التي أقرت بالجريمة التحرش الجنسي ضد المرأة في مختلف أماكن تواجدها سواء كان في مكان العمل أو في الأماكن العامة أو في البيت، كما نلاحظ هناك نسبة تلي النسبة السابقة من عدد الدول التي قامت بتجريم العنف الذي يحدث ضمن نطاق الأسرة بأشكاله المتعددة والمقدرة ب 60.71% من عدد دول العالم، وهناك نسبة أقل من الدول التي اعتبرت فعل الإغتصاب الزوجي من الأفعال المجرمة قانونيا وهي نسبة قليلة بالنسبة من عدد دول العالم والمقدرة نسبتها ب 26.53%.

فمن خلال هذا الجدول نجد أن عدد الدول التي تجرم ظاهرة العنف ضد المرأة من العدد الكلي لدول العالم جاءت بنسبة فاقت النصف وخاصة ظاهرة التحرش الجنسي الذي يعد من بين أشكال العنف ضد المرأة الأكثر انتشارا؛ وهذا ما يشير إلى أن عدد الدول التي تجرم العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله ينخفض فيها معدل انتشار العنف ضد المرأة.

جدول رقم (10) يوضح عدد الدول التي قامت بالدراسات حول العنف ضد المرأة حسب السنوات.

السنوات	عدد الدول
1995-2004	44
2005-2014	89

(World Health Organization (WHO), iapd.)

نلاحظ من خلال جدول رقم (10) أن عدد الدول التي قامت بالدراسات والبحث على ظاهرة العنف ضد المرأة في تزايد حيث بدأ يزداد عددها منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2014 ليرتفع من 44 دولة إلى 89 دولة أي خلال 19 سنة؛ وقد يرجع هذا إلى زيادة

الوعي الجندري والحركات النسوية وتحرر المرأة التي نددت بالعنف ضد المرأة والتغيرات الاجتماعية التي مست البنى الاجتماعية وكذلك نظرا للمجهودات والمعاهدات الدولية والوطنية المعتمدة في مكافحة العنف ضد المرأة.

الأسلوب الاحصائي العالمي: قد تم اعداد تقرير من طرف كل من منظمة الصحة العالمية وكلية الطب في لدن ومجلس البحوث الطبية في جنوب إفريقيا معدل انتشار العنف ضد المرأة ذات تقديرات عالمية وقارية ومن هذه النتائج هي كالآتي[1]:

- 1 من كل 3 نساء في العالم شهدن العنف البدني والجنسي في مرحلة ما من حياتهن.
- 2 من كل 3 نساء في العالم ضحايا العنف الأسري وخاصة تعرضهن للقتل.

جدول رقم (11) يوضح معدل انتشار العنف الأسري مقارنة بعدد النساء ضحايا العنف على المستوى العالمي.

القارات	معدل انتشار العنف الأسري ضد المرأة
أمريكا الشمالية	%7 – %32
أمريكا الجنوبية	%14 – %38
أوروبا	%13 – %46
إفريقيا	%6 – %64
آسيا	%6 – %67
أستراليا	%17 – %68

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن العنف ضد المرأة بمختلف أشكاله ينتشر بكثرة وأغلبيتها في الدول المتخلفة منها دول قارات: أستراليا، آسيا، وإفريقيا بنسب متقاربة 68%، 67%، 64% على التوالي التي تجاوزت 50%، وينخفض تدريجيا في الدول المتقدمة ومنها دول قارات: أروبا، أمريكا الجنوبية، أمريكا الشمالية بنسب متقاربة 46%، 38%، 32% على التوالي وهي نسب أقل من 50%. إذن نستنتج أن العنف ضد المرأة في اتجاه تصاعدي ويسير ويمتد من يسار الكرة الأرضية إلى يمينها حيث يبدأ بنقطة من دول قارة أمريكا الشمالية بنسبة منخفظة المقدرة ب 32% من مجموع إناث ونساء هذه القارة وينتهي

[1] منظمة الصحة العالمية (WHO)، **التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف الموجَّه نحو المرأة : معدلات الانتشار والتأثيرات الصحية لعنف الشريك الحميم والعنف الجنسي من غير الشركاء**، 2003.

في نقطة من دول قارة أستراليا بنسبة جد مرتفعة والمقدرة 68% من نساء وفتيات تعرضن إلى العنف بمختلف أشكاله. وعلى هذا نجد العنف ضد المرأة يتزايد في الدول المتخلفة ويتناقص في الدول المتقدمة.

***المجهودات الوطنية**

أولا/ المجهودات من الناحية القانونية:

1/اعداد مواد في دستور سنة 2016 لحماية المرأة وترقيتها وهي:

قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016م يتضمن التعديل الدستوري؛ يحتوي في فصل الحقوق والحريات على:

المادة 32: "كل المواطنين سواسية أمام القانون. ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصيّ أو اجتماعيّ."[1]

المادة 34: "تستهدف المؤسّسات ضمان مساواة كلّ المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات الّتي تعوق تفتّح شخصيّة الإنسان، وتحول دون مشاركة الجميع الفعليّة في الحياة السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثّقافيّة."[2]

المادة 36: "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل. تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات."[3]

المادّة 38: الحرّيّات الأساسيّة وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة. وتكوّن تراثا مشتركا بين جميع الجزائريّين والجزائريّات، واجبُهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته، وعدم انتهاك حُرمته."[4]

المادّة 40: "تضمن الدّولة عدم انتهاك حُرمة الإنسان. ويُحظَر أيّ عنف بدنيّ أو معنويّ أو أيّ مساس بالكرامة. المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يقمعها القانون.

---

[1] الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14، 27 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016م، الجزائر، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص 10.

[3] نفس المرجع، ص 10.

[4] نفس المرجع، ص 10.

المادّة 41: يعاقب القانون على المخالفات المرتكَبة ضدّ الحقوق والحرّيّات، وعلى كلّ ما يمسّ سلامة الإنسان البدنيّة والمعنويّة."[1]

المادة 63: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون، التمتع بالجنسية الجزائرية دون سواها شرط لتولي المسؤوليات العليا في الدولة والوظائف السياسية."[2]

2/قانون العقوبات: انظر في مطلب الركن الشرعي لجريمة العنف اللّفظي.

ثانيا/ المجهودات من الناحية المؤسساتية:

1/ الآليات المؤسساتية لترقية حقوق المرأة: عملت الحكومة الجزائرية على تشكيل العديد من هيئات مختلفة للاهتمام بأوضاع المرأة وترقيتها وذلك من خلال[3]:

- وزارة التضامن الوطني الأسرة وقضايا المرأة.
- المجلس الوطني للأسرة والمرأة.
- المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة.

2/ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لترقية مكانة المرأة: من بين أهم الاستراتيجيات الاصلاحية والوقائية لمكافحة العنف ضد المرأة وهي كالآتي[4]:

أ) **الاستراتيجية الوطنية لترقية وإدماج المرأة 2010 – 2014** هذه الاستراتيجية عملها المتعدد القطاعات، التي يتم تجسيدها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة. تم تنصيب لجنة وطنية قطاعية مشتركة لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الاستراتيجية الممتد إلى نهاية 2014.

ب) **البرنامج المشترك من أجل مساواة الجندر واستقلالية المرأة:** انطلق هذا البرنامج في سبتمبر 2010 من أجل دعم "الجهود الحكومية بشأن المساواة" وتحسين شروط ولوج المرأة لعالم الشغل وتمكينها من الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال برامج التكوين والتعليم المخصّصة للنساء، وذلك في إطار التعاون الدولي.

---

[1] نفس المرجع، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص ص 13 . 14

[3] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، **بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة**، أكتوبر 2017، www.msnfcf.gov.dz، 2019/01/11، 10:26H

[4] نفس المرجع.

ج) **الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد المرأة ومخطط عملها المتعدد القطاعات** التي تم إعدادها سنة 2007 وتجسيدها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين بقضايا المرأة بهدف ترقية حقوق الإنسان والمساواة بين المواطنات والمواطنين بإلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء. نّصبت لجنة وطنية لمتابعة تجسيد الاستراتيجية، مكونة من ممثلي القطاعات الوزارية المختلفة والجمعيات وأستاذة جامعيين وخبراء.

د) **الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية** التي تم اعتمادها سنة 2007 كإطار عام لمختلف التدابير التي اتخذت منذ الاستقلال، التي أدت إلى انخفاض نسبة الأمية من 85% سنة 1962 إلى 22.10٪ عام 2008م.

هـ) **الاستراتيجية الوطنية للأسرة،** التي تبنتها الحكومة في 30 نوفمبر 2011، تهدف إلى تعزيز الحفاظ على الأسرة كمؤسسة اجتماعية و تحسين نوعية العلاقات الأسرية على أساس المساواة بين الجنسين.

و) **البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها و طب المواليد حديثي الولادة:**

أطلق مشروع نموذجي بولاية البليدة من 1988 إلى 1994، والذي اعتبر كمرجع ساهم في إعداد البرنامج الوطني الثلاثي (2006-2009) وبعدها البرنامج الخماسي 2016-2020، ترمي هذه البرامج إلى تحسين التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد.

3/إدماج المرأة في عالم الشغل:[1] تمت المصادقة على وثيقة "ميثاق المرأة العاملة" وهي فريدة من نوعها على المستوى العربي والمنعقد بتاريخ 27 فيفري 2014. ومن بين أهم أهدافه تتمحور حول:

-تسهيل ولوج المرأة عالم الشغل.

-تحفيز المرأة على تبوء مناصب المسؤولية.

-التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية.

[1] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، **بعض المعطيات الخاصة بإنجازات الجزائر في مجال تمكين المرأة**، مرجع سابق.

كما قد تم في هذا المجال تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بتجسيد هذا الميثاق على مستوى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وهي تسهر على تقديم اقتراحات حول هذا المشروع وتضم ممثلين عن مختلف القطاعات.

ثالثا/ أساليب وقائية من العنف ضد المرأة.

1/**اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة**[1]: أنشئت الحكومة الجزائرية لجنة وطنية تتكفل بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الممارس ضد المرأة في 25 نوفمبر 2013م، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. بحيث هذه اللجنة تتكون من مجموعة ممثلين لهيئات ومراكز وهي موضحة كالآتي:

*ممثلي 09 دوائر وزارية.

*ممثل عن قيادة الدرك الوطني.

*ممثل عن الأمن الوطني.

*ممثل عن المجلس الشعبي الوطني.

*ممثل عن الديوان الوطني للإحصائيات.

*ممثل عن كل من المؤسسة الوطنية للتلفزيون والمؤسسة الوطنية للإذاعة.

*ممثل عن اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان وترقيتها.

*ممثل عن الحركة الجمعوية الناشطة في مجال حماية المرأة.

*ممثل عن شخصيات وأساتذة جامعيين مختصين في ذات المجال.

2/ **حماية المرأة عن طريق المؤسساتية:** قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء مراكز وطنية متخصصة باستقبال وإيواء النساء والفتيات ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب بموجب مرسوم تنفيذي رقم 04-182 مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 24 يونيو (جوان) سنة 2004، يتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، وتنظيمها وسيرها.[2]

---

[1] نفس المرجع.

[2] الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 41، 09 جمادى الأولى 1425 موافق 27 يونيو سنة 2004م، الجزائر، ص 26.

ومن بين أهم هذه المراكز التي نشأتها الدولة بمراسيم حكومية كما هي موضحة في الجدول رقم (12) المرفق في ملحق رقم (1) ومن بين هذه المراكز منها: مركز بولاية تيبازة بالنسبة للمناطق الوسطى والشمالية؛ ومركزين بولايتي كلا من مستغانم وتلمسان بالنسبة للمناطق الغربية، ومركزين بعنابة وتيزي وزو بالنسبة للمناطق الشرقية؛ كما تقوم هذه المراكز بالتكفل الطبي والنفسي والاجتماعي بهؤلاء الضحايا. بالإضافة إلى استحداث خلايا إصغاء تعمل على مستوى كافة ولايات الوطن وذلك بوضع رقم هاتفي لمثل هؤلاء النساء أو الفتيات اللواتي قد تعرضن للعنف تحت رقم (1527).

كما تم اتخاذ إجراءات أخرى، تتمثل فيما يلي[1]:

-إنشاء قاعدة معلوماتية حول العنف الممارس ضد المرأة، بمساهمة كل الشركاء الوطنيين الفاعلين في هذا الميدان من أجل استغلال المعلومات بهدف تحسين الخدمات الموجهة لهن.

-إعداد مخطط اتصال في هذا المجال.

-إنجاز دراستين في جمع وتحليل ونشر المعلومات الخاصة بالعنف ضد المرأة.

-إعداد دليل خاص بالمتدخلين في مجال التكفل بالنساء في وضع صعب، عنوانه "لأفضل إعادة إدماج اجتماعي مهني للمرأة" في ديسمبر 2015.

4/ **مجال الإعلام والتحسيس:** من بين أهم الأساليب التي استخدمتها الجزائر في مواجهة والعمل على وقاية المرأة وحمايتها عن طريق الجهاز الإعلامي والتحسيسي والتوعوي وذلك ب[2]:

-عملت الجزائر في مكافحة العنف ضد المرأة عن طريق الإعلام وذلك بإحداث "الجائزة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" في أفريل 2015 بمنظور ديني. ثم أعيد سنة 2016 بمنظور قانوني، وأعيد كذلك سنة 2017 بمنظور إعلامي.

-احتفال الجزائر باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة الذي ينعقد في كل سنة بيوم 25 نوفمبر.

-يتم تنظيم حمالات تحسيسية وإعلامية على مستوى كل ولايات الوطن من قبل مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن بالتنسيق مع الحركة الجمعوية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي

[1] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

لمكافحة العنف ضد المرأة طيلة 16 يوم من النشاط المخصص لهذا الموضوع ابتداء من 25 نوفمبر، بإجراء تنظيم ورشات وحصص تلفزيونية وإذاعية حول الموضوع.

رابعا/ الأسلوب الاحصائي لمعالجة ظاهرة العنف ضد المرأة.

قد كشفت عميد الشرطة المدعوة خواص ياسمين وهي رئيسة مكتب حماية الأشخاص الهشة بالمديرية العامة للأمن الوطني خلال تدخلها في منتدى الأمن الوطني وذلك بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة وكانت مداخلتها هاته قد قدمت إحصائيات العنف ضد النساء خلال 09 أشهر الأولى لسنة 2018م ومنها[1]:

جدول رقم (13) يوضح إحصائيات العنف الوطنية ضد المرأة حسب طبيعة العنف المسجلة سنة 2018.

طبيعة العنف	التكرار	%النسبة المئوية
الاعتداء الجنسي	5150	73.67
سوء المعاملة	1533	21.93
المضايقة في الطرق العمومية	143	2.05
الاعتداء الجنسي ذوي علاقة بهن	105	1.51
الاحتجاز من طرف أشخاص ذات علاقة بهن	33	0.47
القتل من طرف أشخاص ذوي علاقة بهن	26	0.37
المجموع	6991	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (13) أن أغلبية النساء متعرضين للاعتداء الجنسي بنسبة عالية والمقدرة ب 73.67% من مجموع احصاء النساء ضحايا العنف حسب طبيعة العنف والمسجلة سنة 2018، وتليها نسبة معتبرة من النساء والفتيات اللواتي تعرضن لسوء المعاملة والمقدرة ب21.93%، وهناك نسب ضعيفة من ضحايا تعرضن للاعتداء الجنسي والاحتجاز والقتل بنسب متقاربة 1.51%، 0.47%، 0.37% على التوالي.

[1] راضية شايت، مرجع سابق، ص3

جدول رقم (14) يمثل احصائيات العنف ضد المرأة حسب مهنة الجناة الممارسين للعنف ضد المرأة المسجلة سنة 2018

المهنة	التكرار	%النسبة المئوية
متقاعد	310	4.71
إطار	07	0.11
موظف	3637	55.20
جامعي	127	1.93
تاجر	287	4.36
دون مهنة	2220	33.69
المجموع	6588	100

ويبين الجدول رقم (14) حيث جاءت أعلى نسبة من الرجال مهنهم موظف الذين مارسوا العنف ضد المرأة بأشكاله بنسبة 55.20%؛ وفي المقابل هناك نسبة معتبرة من الرجال بطالين مارسوا العنف ضد المرأة والمقدرة ب 33.69%، وتليها نسب جد ضعيفة من مهن الجناة متقاعد، تاجر، جامعي، إطار بنسب متساوية 4.71%، 4.36%، 1.93%، 0.11% على التوالي. ومنه نستنتج أن لنوع مهنة الجناة له علاقة بممارسة العنف ضد المرأة فمن خلال هذه البيانات المتحصل عليها نتوصل إلى أن الموظف الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة وذلك قد يرجع ضغوط العمل من جهة وتصوراته الاجتماعية حول عمل المرأة أو المرأة بصفة عامة، وكذا البطالة لها دور كبير في ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة بحيث يعتقد البعض الرجال أن البطالة سببها عمل المرأة أي إن المرأة هي كانت سببا في بطالة الرجل ودونيته لذلك يلجأ إلى ممارسة العنف ضدها باعتباره أسلوب لاسترجاع حق والمتمثل في العمل وفي هذا المجال قد أشار الأستاذ جمال معتوق في دراسته المعنونة وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن وهي نتيجة مفادها أن العنف ضد المرأة في الفضاء العام هو بمثابة أسلوب لمنع أن تتردد إليه المرأة وعدم رغبة خروج المرأة للعمل.

وهو إلى ذلك ينخفض ارتكابه عند الطبقة المثقفة والمتمثلة في الجامعيين والإطارات ولذلك نستنتج أن كلما زاد مستوى تعليم أو ثقافة الفرد قل أو انخفض فعل العنف ضد المرأة.

جدول رقم (15) يوضح المتابعة السنوية لعدد النساء ضحايا العنف والمسجلة لدى مصالح الشرطة القضائية لولاية عين الدفلى للسنوات الأربع (2014-2017).

السنوات	مكان ممارسة العنف						المجموع	
	البيت		الشارع		مكان العمل			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
2014	67	45.58	79	53.74	1	0.68	147	100
2015	102	61.08	61	36.53	4	2.39	167	100
2016	92	62.59	53	36.05	2	1.36	147	100
2017	81	52.95	68	44.44	4	2.61	153	100
المجموع	342	55.70	261	42.51	11	1.79	614	100

(المصدر: مكتب الإعلام والاتصال، المديرية العامة للأمن الوطني، 2018)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) الذي يوضح مكان ممارسة العنف ضد المرأة حسب السنوات الأربع (2014-2017) المسجلة لدى مصالح الشرطة القضائية لولاية عين الدفلى أن النسبة الغالبة لمكان ممارسة العنف ضد المرأة جاءت لصالح البيت بنسبة مقدرة ب 55.70% من مجموع النساء ضحايا العنف والمسجلة لدى مصالح الشرطة القضائية لولاية عين الدفلى، وتليها نسبة أقل وهي نسبة معتبرة التي تقارب 50% وهي مقدرة ب 42.51% من النساء تعرضن للعنف في الشارع. كما هناك نسبة ضعيفة من النساء تعرضن للعنف في مكان العمل والمقدرة ب 1.79%. كما قد يرجع هذا الضعف إلى عدم تبليغ المرأة بسبب خوف من فقدان عملها ومساس بشرفها.

III. جريمة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

1/ أركان جريمة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

1-1/ مفهوم الجريمة في القانون: عرف فقهاء القانون الجريمة اعتمادا على تعريفين أو مبدأين وهما[1]:

1-"كل فعل أو امتناع يرتب القانون عن ارتكابه جزاء جنائيا."

[1] عمر خوري، **شرح قانون العقوبات "القسم العام"**، المكتبة القانونية (www.LAW-DZ.NET)، الجزائر، د ط، 2011، ص 9.

2- "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية حرة يمس بمصلحة أو بحق محميين قانونا ويرتب عن ذلك عقوبة أو تدبير أمن."

1-2/ مفهوم الجريمة في علم الاجتماع:

تعرف الجريمة في علم الاجتماع بأنها هي: "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية، التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي."[1]

1-3/ الركن الشرعي للعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام: للجريمة عنصر أو ركن يميزها عن باقي الظواهر المرضية وخاصة منها الانحراف ألا وهو الركن الشرعي الذي ينص في المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر عن الأمانة العامة للحكومة الجزائرية القائلة: "لا جريمة ولا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون."[2] (مبدأ التجريم أو سياسة التجريم). وهنا الذي يحدد فيه معنى هذه الجرائم مع العقوبة المقررة لها.

وقد عرف فقهاء القانون الركن الشرعي للجريمة بأنه: "نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل."[3] وعرف كذلك بأنه "النص القانوني الذي يبين الفعل المكون للجريمة ويحدد العقاب الذي يفرضه على مرتكبها."[4] أي الركن الشرعي هي تلك النصوص التي تحدد الأفعال التي تشير إلى ماهو مجرم بالإضافة إلى العقوبات الصادرة نحوها مع ظروف التشديد والتخفيف ...الخ.

من بين أهم القضايا المتعلقة بالعنف اللّفظي التي عالجها قانون العقوبات الجزائري منها القذف والسب والتحرش الجنسي أما باقي المظاهر الأخرى لم يوجد نصوص وذلك لصعوبة قياسها كاللعان والكفر... وخاصة ذلك ما تم تباحثه في القسم الخامس الذي يهتم بالاعتداءات على شرف واعتبار الأشخاص وعلى حياتهم الخاصة التي وضعها وصنفها

---

[1] نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، دون سنة، ص 94

[2] الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، الجزائر، 2015، ص 1.

[3] عبد الله سليمان، **شرح قانون العقوبات الجزائري** "**القسم العام**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 68. نقلا عن: محمود نجيب حسني، **شرح قانون العقوبات** –**القسم العام**–، دار النهضة العربية، 1977، ص 69

[4] عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 68. نقلا عن محمد فاضل، **المبادئ العامة في التشريع الجزائي**، دمشق، 1978، ص 93

القانون الجزائري ضمن الجنح واعتبرها من الأفعال التي تحدث خطرا يهدد مصلحة محمية قانونا وهي مبينة كالآتي:

قبل أن نتطرق إلى نصوص هاته الجرائم نبين بأن جريمة العنف اللّفظي قد أدرجها قانون العقوبات بأنها تمثل من أحد الجرائم الماسة بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، وبأنها من الأفعال المخلة بالحياء كما هو مبين في المادة 335 (معدلة) من قانون العقوبات الجزائري التي تنص بأن "يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من ارتكب فعلا مخلا بالحياء ضد إنسان ذكرا كان أو أنثى بغير عنف أو شرع في ذلك."[1]

1-3-1/ جريمة القذف

المادة 296: "يعد قذفا كل ادعاء بواقعة من شأنها المساس بشرف واعتبار الأشخاص أو الهيئة المدعى عليها به أو إسنادها إليهم أو إلى تلك الهيئة ويعاقب على نشر هذا الادعاء أو ذلك الإسناد مباشرة أو بطريق إعادة النشر حتى ولو تم ذلك على وجه التشكيك أو إذا قصد به شخص أو هيئة دون ذكر الاسم ولكن كان من الممكن تحديدهما من عبارات الحديث أو الصياح أو التهديد أو الكتابة أو المنشورات أو اللافتات أو الإعلانات موضوع جريمة."[2]

المادة 298 (معدلة): "يعاقب على القذف الموجه إلى الأفراد بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 25.000دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين."[3]

كما تنص هذه المادة بأن "يعاقب على القذف الموجه إلى شخص أو أكثر بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين بالحبس من شهر (1) إلى سنة (1) وبغرامة من 10.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط إذا كان الغرض هو التحريض على الكراهية بين المواطنين أو السكان."[4]

---

[1] نفس المرجع، ص 130

[2] الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص 110

[3] نفس المرجع، ص 110

[4] نفس المرجع، ص 110

المادة 300: "كل من أبلغ بأية طريقة كانت رجال الضبط القضائي أو الشرطة الإدارية أو القضائية بوشاية كاذبة ضد فرد أو أكثر أو أبلغها إلى سلطات مخول لها أن تتابعها أو أن تقدمها إلى السلطة المختصة أو إلى رؤساء الموشى به أو إلى مخدوميه طبقا للتدرج الوظيفي أو إلى مستخدميه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 15.000 دينار ويجوز للقضاء علاوة على ذلك أن يأمر بنشر الحكم أو ملخص منه في جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه."[1]

1-3-2/ جريمة السب

المادة 297: "يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد أية واقعة."[2]

المادة 298 مكرر(معدلة): "يعاقب على السب الموجه إلى شخص أو أكثر بسبب انتمائهم إلى مجموعة عرقية أو مذهبية أو إلى دين معين بالحبس من خمسة (5) أيام إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 5.000 إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط."[3]

المادة 299 (معدلة): "يعاقب على السب الموجه إلى فرد أو عدة أفراد بالحبس من شهر (1) إلى ثلاثة (3) أشهر وبغرامة من 10.000 دج إلى 25.000 دج."[4]

1-3-3/ جريمة التحرش الجنسي: تجريم أو اتخاذ العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام صفة الجرم في قانون العقوبات الجزائري إلا بعد صدور المادتين (5) و(6) الذي تضمنته الجريدة الرسمية الصادر في 30 ديسمبر 2015 وتم الموافقة عليه وامضاؤه من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بحيث جاء في هاتين المادتين في النحو الآتي[5]:

المادّة 5: "تتمم أحكام الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18صفر عام 1386هـ الموافق 8 يونيو سنة 1966م والمذكور أعلاه بمادتين 333 مكرر 2 و 333 مكرر 3 تحرران كما يأتي:

---

[1] نفس المرجع، ص 111

[2] نفس المرجع، ص 110

[3] الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص 111

[4] نفس المرجع، ص 111

[5] الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد واحد وسبعون (71)، المؤرخة في الأربعاء 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، الجزائر، ص 4

المادّة 333 مكرر2: "يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ضايق إمرأة في مكان عمومي، بكل فعل أو قول أو إشارة تخدش حياءها. تضاعف العقوبة إذا كانت الضحية قاصرا لم تكمل السادسة عشرة."

المادّة 333 مكرر3: "ما لم يشكل الفعل جريمة أخطر، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج، كل اعتداء يرتكب خلسة أو بالعنف أو الإكراه أو التهديد ويمس بالحرمة الجنسية للضحية. وتكون العقوبة الحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات إذا كان الفاعل من المحارم أو كانت الضحية قاصرا لم تكمل السادسة عشرة أو إذا سهل ارتكاب الفعل ضعف الضحية أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو بسبب حالة الحمل سواء كانت هذه الظروف ظاهرة أو كان الفاعل على علم بها."

المادّة 6: "تعدل وتتمم أحكام المادة 341 مكرر من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي:

المادّة 341 مكرر: يعد مرتكبا لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب بالحبس من سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل شخص يستغل سلطة وظيفته أو مهنته عن طريق إصدار الأوامر للغير أو بالتهديد أو الإكراه أو بممارسة ضغوط عليه قصد إجباره على الاستجابة لرغباته الجنسية، يعد كذلك مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويعاقب بنفس العقوبة، كل من تحرش بالغير بكل فعل أو لفظ أو تصرف يحمل طابعا أو إيحاء جنسيا. إذا كان الفاعل من المحارم أو كانت الضحية قاصرا لم تكمل السادسة عشرة أو إذا سهل ارتكاب الفعل ضعف الضحية أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو بسبب حالة الحمل، سواء كانت هذه الظروف ظاهرة أو كان الفاعل على علم بها تكون العقوبة الحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 200.000دج إلى 500.000دج. في حالة العود، تضاعف العقوبة."

1-3-4/ جريمة التهديد[1]

المادة 284 (معدلة): "كل من هدد بارتكاب جرائم القتل أو السجن أو أي اعتداء آخر على الأشخاص مما يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد وكان ذلك بمحرر موقع أو غير موقع عليه، أو بصور أو رموز أو شعارات، يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة من 500 إلى 5.000 دج، إذا كان التهديد مصحوبا بأمر بإيداع مبلغ من النقود في مكان معين أو بتنفيذ أي شرط آخر. ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 14 وبالمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر."

المادة 285: "إذا لم يكن التهديد مصحوبا بأي أمر أو شرط فيعاقب الجاني بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 إلى 2.500 دينار. ويجوز الحكم عليه بالمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر."

المادة 286: "إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو شرط شفهي فيعاقب الجاني بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 500 إلى 1.500 دينار. ويجوز علاوة على ذلك أن يمنع من الإقامة من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر."

المادة 287 (معدلة): "كل من هدد بالاعتداء أو العنف غير المنصوص عليه في المادة284 وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المواد من 284 إلى 286 يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة من500 د.ج إلى 1.000 دج إذا كان التهديد مصحوبا بأمر أو شرط."

نلاحظ في عبارات هذه النصوص جاءت تحمل العديد من التأويلات خاصة في جنحة التحرش الجنسي ضد المرأة في الفضاء العام فلم يحدد فيها الأفعال والأقوال والإشارات التي من شأنها تخدش حياء فهي تختلف انطباعاتها ومفهومها من إمرأة لأخرى ولا سيما بين المرأة الريفية والمرأة الحضرية؛ وفي هذا المجال لا يترك للقاضي الاجتهاد الشخصي وإنما يكون تطبيق حرفي للنص، وهذه هي الثغرة القانونية التي قد ساهمت في انتشار العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ولذلك على القانون أو التشريع الجزائري أن يحدد ماهية

[1] الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، مرجع سابق، ص 111.

الأفعال التي تشير إلى العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ليكون مفهومها موحد لدى جميع النساء دون المغالطات والأخطاء.

1-4/ الركن المادي: يعرف الركن المادي للجريمة بأنه: "كل ما يدخل في كيان الجريمة بحيث يكون له مظهر ملموس وطبيعة مادية نتيجة للتغيير الذي يحدثه في العالم الخارجي."[1]

يحتوي هذا الركن على ثلاثة عناصر أساسية مكونه له والمتمثلة في:

1-4-1/ الفعل الإجرامي: وهو العنصر الأول من مكونات الركن المادي للجريمة ويقصد به ذلك "السلوك المادي الصادر عن إنسان والذي يتعارض مع القانون."[2] ويتخذ هذا الفعل صورتين وهما:

أ- الفعل الإيجابي الذي يقصد به "حركة عضوية إرادية يقوم بها الجاني لارتكاب الجريمة."[3] والحركة العضوية المتمثلة في موضوعنا هذا أي العنف اللّفظي هو أن يستعمل فيه الجاني عضوه المتمثل في اللسان.

ب- الفعل السلبي الذي يتمثل في امتناع عن فعل يقرره القانون ويحدد له عقوبات على من خالف قاعدة جنائية أي هو "فعل أو موقف يتخذه المكلّف بقاعدة قانونية تفرض عليه أن يعمل فلا يعمل. ففي هذه الحالة يقوم المكلف بالحيلولة دون جسمه أو بعضه وبين الحركة التي يتطلبها القانون، أو قد يتحرك باتجاه مضاد لما أمره به."[4] وهذا الفعل لا يهمنا في دراستنا هاته بقدر ما يهمنا الفعل الإيجابي.

فالفعل الإيجابي في جرائم العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ومن بينها جريمة التحرش الجنسي الذي يقصد به أنه "محاولة فرد تحقيق تقدم في العلاقات الجنسية لا يرغب فيه الطرف الآخر، وفي هذه المحاولة يصر الطرف الأول حتى وإن اتضح له مقاومة الطرف الآخر لذلك."[5] فالفعل في هذه الحالة يتمثل في حركة اللسان المرتبطة أو النابعة

---

[1] عمر الخوري، **شرح قانون العقوبات "القسم العام"**، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، الجزائر، 2011، ص 32

[2] عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 147

[3] عمر الخوري، نفس المرجع، ص33

[4] عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 148

[5] أنتوني غدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، تر: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 218.

عن إرادة الجاني المتمثلة في الوصول إلى أهدافه التي من شأنها تُخضع المرأة لرغباته الجنسية والخروج عن إرادتها أي من بين شروط الفعل الإيجابي وهو توفره على شرطين وهما الإرادة الحرة والعقل (القدرة على الإدراك والتمييز).

إذن الفعل الاجرامي في العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام يتمثل في المساس بحرمة وكرامة المرأة وكذا التأثير على صحتها النفسية وعلاقاتها الاجتماعية؛ وذلك باعتبار العنف اللّفظي يتخذ العديد من الأشكال والمظاهر التي تتمثل في الشتم والسب، التحرش الجنسي، القذف،...الخ من شأنها تهدف إلى الحط من قيمتها واشعارها بالدونية.

1-4-2/ النتيجة: هي العنصر الثاني من مكونات الركن المادي للجريمة الذي يقصد بها الأثر المادي المترتب على السلوك الإجرامي.[1] وقد قسم فقهاء القانون مفهوم النتيجة إلى قسمين وهما: *المفهوم المادي للنتيجة: ومعناه ذلك الأثر المادي الواقع في العالم الخارجي نتيجة للسلوك الإجرامي كإزهاق روح أو جرح أو إصابة بعاهة أو حصول على أموال عن طريق السرقة أو النصب أو الاحتيال أو الرشوة ...الخ.[2] ثم أن هذا المفهوم ينقسم إلى نوعين: جرائم مادية ذات نتيجة كجرائم القتل والسرقة والنصب والاحتيال والضرب...الخ وفي هذه الحالة مثلا في جريمة القتل لابد من توفر الجثة ومسرح الجريمة أي عند اعتراف الشخص بارتكاب جريمة القتل لا تحرك الدعوة أو القضاء إلا بتوفر جثة المجني عليه، ويتمثل النوع الثاني في الجرائم الشكلية أو جرائم السلوك المحض وهو النوع الذي لا يتطلب ركنها المادي بتوفره على النتيجة مثلا كشهادة زور أو العنف اللّفظي الذي نحن بصدد دراسته.[3] ولذلك على هذه الاعتبارات تم تقسيم الجريمة من حيث ركنها المادي إلى قسمين: جرائم الضرر وجرائم الخطر وبصفة عامة النتيجة هي عبارة عن ما ينجر من الأفعال التي تحدث ضرر أو خطرا يصيب أو يهدد مصلحة محمية قانونا.[4] والعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام يندرج ضمن جرائم الخطر بحيث لا يمكن قياسها بل يكتفي القانون بالركن الشرعي الصادر على مثل هذه الأفعال التي لا ركن مادي

[1] عبد الله سليمان، مرجع سابق، ص 149

[2] نفس المرجع، ص 149

[3] نفس المرجع، ص 150

[4] نفس المرجع، ص 150

بالنتيجة لها.[1] ثم أن العنف اللّفظي لا يفهم بطريقة واحدة لدى جميع النساء بل يختلف ما يعتبر عنفا لفظيا من إمرأة لأخرى.

1-4-2/ العلاقة السببية: وهي الصلة التي ترتبط بين الفعل الاجرامي والنتيجة بحيث تكون النتيجة مرتبطة بفعل الجاني وناتجة عنه.[2] أي إن الفعل الاجرامي تقابله نتيجة فمثلا في جريمة القتل نتيجتها هي وفاة المجني عليه والفعل الاجرامي لها يتمثل في الطعن بأداة حادة، طلقة نارية، الدفع من أعلى السطح...الخ؛ أما العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام في هذه الحالة يشترط هذه الألفاظ أن تمس قيمة وكرامة المرأة وما تحدثه من أثار نفسية ومعنوية على صحة المرأة.

1-4-3/ الركن المعنوي أو القصد الجنائي: يقصد بالركن المعنوي للجريمة بأنه: "الرابطة المعنوية أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط بين ماديات الجريمة ونفسية فاعلها بحيث يمكن أن يقال بأن الفعل هو نتيجة لإرادة الفاعل، وبالتالي فإن قيام هذه الرابطة هي التي تعطي للواقعة وصفها القانوني فتكتمل صورتها وتوصف بالجريمة."[3]

وهي كذلك "نية داخلية يضمرها الجاني في نفسه وقد يتمثل أحيانا في الخطأ أو الإهمال أو عدم الاحتياط."[4]

وعلى هذا الأساس يقوم الركن المعنوي أو القصد الجنائي على عنصرين وهما:

أ.**العلم:** بحيث الجاني على علم بماهية الأفعال التي يقوم بها عن طريق إرادته التي تتجه إلى إحداث نتيجة من هذه الأفعال.[5]

ب.**الإرادة:** وهو أن تتجه هذه الإرادة إلى الجريمة التي ترتكب بناء على هذا الفعل أي إن الفاعل يريد ارتكاب أو اقتراف هذه الجريمة بعناصرها جميعا.[6]

---

[1] نفس المرجع، ص 151.

[2] نفس المرجع، ص 152

[3] نفس المرجع، ص 231.

[4] أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي العام**، الديوان التربوي للأشغال التربوية، الجزائر، ط1، 2002، ص 103

[5] محمد الرازقي، **محاضرات في القانون الجنائي "القسم العام"**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 3، 2002، ص 213

[6] نفس المرجع، ص 214

وعليه لا تقوم الجريمة إلا بتوفر الركن المعنوي لذلك نجد في مجمل التشريعات الجنائية تسقط المسؤولية الجنائية على الجاني المجنون أو المكره وتطبق عليه التدابير الاحترازية.

ولكن الركن المعنوي لجنح جرائم العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام هو القيام بهذه الأفعال التي تمس بحرمة الحياة الخاصة للمرأة ودون رضاها، وبأنها من الأفعال المخلة بالحياء كما هو مبين في المواد السابقة في الركن الشرعي؛ ويتعرض كل من قام بهذه الأفعال لعقوبات سواء قام بها عن قصد أو عن غير قصد أو انصرفت إرادة الجاني لمثل هذه الأفعال؛ أو كان الجاني بعلم هذه القوانين أو بجهلها. وكما ذكر سابقا أن القاضي يكتفي بالنص القانوني أي الركن الشرعي باعتبارها من جرائم الخطر.

2/ أنواع العنف اللّفظي

من بين أهم أنواع العنف اللّفظي التي تم استخلاصها واستخراجها من قراءتنا سواء للواقع أو ما تم التوصل إليه بإجراء هذا البحث ومنها[1]:

1.العنف اللّفظي المتصاعد أو **الانفجاري** (**La violence verbale fulgurante**): هو تصعيد سياقي في التوتر وينخفض عبر مراحل مختلفة (سوء التفاهم، التفاوض، التجنب، التضخم، التعزيز...)؛ ويتسم بمحفزات الصراع (المادية أو الرمزية)، والعلامات الاستطرادية للتمزق (القاسية، كلمات التعبير، والآثار النحوية)، والأفعال اللغة التحقيرية المباشرة مثل (التحرش، الازدراء، الاستفزاز، الحرمان، والإهانة) التي تهدف إلى الهيمنة. ومن بين الأنواع التفاعلية الأخرى التي ينطوي عليها هذا الأمر ومنه النزاع (في بعض أشكاله).

2.العنف اللّفظي الجدلي (**la violence verbale polémique**): يستند العنف الجدلي إلى أفعال الكلام غير المباشرة والضمنية والحجج وأرقام البلاغة تهدف إلى الجدل والإقناع. بحيث نجد هذا النوع يحتل خاصة حقل السياسة والفكاهة. ثم أن هذا النوع مبني على بعد الازعاج موجه إلى تسمية مجموعة أو شخص (كالسخرية، النبذ أو المفارقة، الحجج...الخ).

3.العنف اللّفظي المقلوب (**la violence détournée**): يتم تفعيل هذا النوع في تفاعلات متفق عليها خداعات تعاونية وغامضة (مجاملة، رثاء والثناء، إطراء، فرط الكياسة) ذات قيمة

[1] Claudine Moïse, **Argumentation, confrontation et violence verbale fulgurante Argumentative processes, confrontation and acute verbal abuse**, www.violenceverbale.fr 04/02/2019, H: 11: 46, p2

تخريبية مخالفة ومكرسة لأغراض التلاعب والمضايقة. (إظهار السلوك على غير حقيقته). كما يمكننا أن نجد مظهر من مظاهر هذا العنف هو الرعونة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ (104)﴾ سورة البقرة الآية:104. وقال أيضا: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا (46)﴾ سورة النساء الآية: 46.

كذلك العنف اللّفظي قد يتخذ نوعين وهما العنف المصرح به ويعرف بالعنف الظاهر والعلني الذي يتخذ صفة المباشرة، وهناك العنف اللّفظي غير المصرح به ويعرف كذلك بالعنف اللّفظي الرمزي، فالعنف المصرح به هو عنف ظاهر في الأقوال كما قد سميت بالأفعال المتعلقة بالثرثرة والاسترسال الزائد في الكلام والألفاظ البذيئة وغير المهذبة تكون مضرة وفظة عندما تستعمل بصفة مستفزة ومتكررة من فرد إلى فرد أو من جماعة إلى فرد أو من فرد إلى جماعة منه، فهو بذلك مبني على ثنائية وظيفية للكلمة، أي فقدان الفعل للكلمة لأن الفعل يحل محل الكلام المستحيل ويصبح الاحتفاظ به عن طريق الصمت، بالتالي الاحتفاظ به يقتضي محاربة الضغوطات الداخلية في بعض الأحيان، فعند وقوع خطأ بسيط قد يطلق الفرد وينفس عن هذه الأخيرة بفظاظة في الألفاظ التي تعني المرور للفعل التي ترتبط بالتحدث بصوت مرتفع مع الخلط في الكلام، لكن ليس بصورة متكررة أو متعمدة أو ما أسماه البعض يحدث له خطأ في الألفاظ نظر لحالته المتلبكة والمحيرة وهي بمثابة حالة صحية للفرد للتخفيف عن شدة هذه الضغوطات وإلا أصيب بالجنون أو الإنهيار العصبي نتيجة للكبت الدائم.[1] لذلك يعتبر العنف اللّفظي الصريح سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر أو غير مباشر يهدد شعور وإحساس الفرد بقيمته الذاتية وقدرته على السيطرة على حياته، مثل التهديد والإهانة والتحقير والشتم والحرمان واستخدام الألفاظ واللوم والتهديد

[1] نسيمة عيساوي، **العنف اللفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2011/2010، غير منشورة، ص ص 102-103. نقلا عن: Archambault J.C, Mormont christran, **déviance: délits et crimes**, édition: masson, paris, 1998, p 16.

والتشكيك في قدراته الذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة.[1]

كما يظهر هذا النوع من العنف بصورة مباشرة عن طريق المواجهة اللغوية الصريحة، أو بصورة غير مباشرة من خلال ما تحمله الرموز اللغوية للشخص المعتدي من إشارات تتسم بالعدوان ذات مشاعر التبخيس والاستهزاء والكراهية، حيث تشكل ضرر نفسي للمعتدي عليه، وتوحي له بالإقصاء وعدم الاعتراف بأفكاره ومشاعره وكيانه الانساني كليا.[2]

أي إن هناك علاقة بين التصرفات الاندفاعية، والخشونة والتهكم في الكلام أو دفع الآخرين للكلام والوقوع في خطأ الألفاظ بسبب عدم تحمل المواجهة والمسؤولية أيضا وبين الكلام المبني على الحقد والغيرة والتعدي بقصد وبصفة متكررة على الآخرين ثم أن غياب الكلمة يحل محلها الرمز الذي يكون بالإيماءات والإشارات رفض الكلام، رفض النظر، الغضب، احمرار الوجه والعيون، الاحتقار، التهميش، السخرية أو التقليل من شأن الفرد كلها تدخل في إطار العنف اللّفظي غير المصرح به Le Nom dit الذي يسميه البعض بالعنف الرمزي.[3] نجد في المجتمع الجزائري بالنسبة للنساء أو الفتيات اللواتي لم يتزوجن أو طلقن فيطلق عليهن صفات قبيحة وكلمات محبطة مثلا العانس، المطلقة، الهجالة، البايرة وهي كلمات تشير على دونية المرأة واعتبارها سلعة.[4]

---

[1] المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **العنف ضد المرأة** "**رؤية مشتركة لأحداث التغيير**"، مرجع سابق، ص 1.

[2] علي أسعد وطفة، مرجع سابق، ص 10.

[3] نسيمة عيساوي، نفس المرجع، ص 103 نقلا عن: Archam bault, Mornont christran, IBID, p 16.

[4] جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**، بن مرابط، الجزائر، 2011، ص 334.

الفصل الثالث: تغير القيم والعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام

I. التغير الاجتماعي والقيم

1/ مفهوم التغير الاجتماعي

نجد هناك مفاهيم عديده لهذا المصطلح كالتحول الاجتماعي، الحراك الإجتماعي، الحركة الاجتماعية... بحيث نجد هذا المفهوم في اللغة الفرنسية بكلمات مختلفة تدل على التغير ومنها: Mutation وchangement وTransformation للإشارة عن نوع من التغيّر الذي يهم الواقع، منتقلا به من حال إلى حال.[1]

يعرف التغير الاجتماعي بأنه هو كل "تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لابد أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة."[2]

والتغير الاجتماعي حسب بارسونز يشير إلى تلك التغيرات البنائية والوظيفية للنسق وأجزائه، بالإضافة إلى القدرة على التكيف أو بما أطلق عليه التكيف المتصاعد.[3]

ويعرف كذلك على أنه: "هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة، ويصيب الأنساق والنظم والظواهر والتنظيمات الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة، كما يشتمل أيضا على التغير في السلوك والأفكار والمعتقدات، ويحدث التغير الاجتماعي نتيجة تفاعل عنقود من التغيرات cluster of variable وليس نتيجة متغير واحد، ويتخذ التغير الاجتماعي صورا وأشكال متعددة، منها: التطور الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، الحراك الاجتماعي والحركة الاجتماعية."[4]

ويشير مصطلح التغير الاجتماعي في مرجع مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى: "أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم، والعادات، وأدوات المجتمع نتيجة

---

[1] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، مرجع سابق، ص 143

[2] دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2008، ص 19.

[3] إبراهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008، ص 63.

[4] كمال التابعي، وعلي المكاوي، **علم الاجتماع العام**، دار النشر الالكتروني، القاهرة، ص 45.

لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو كنتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الإجتماعي أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية."[1]

وقد استخدم مالك بن بني مفهوم الحركة بدلا من مفهوم التغير الاجتماعي معبرا بأن الواقع أن فكرة الحركة، تلك التي تتطابق مع مفهوم التغير والتطور عند بعض علماء الاجتماع ...واتبعها بقيمتين؛ أن تطور الجماعة يسير إلى أحد الاتجاهين وهي يسير إلى شكل راق من أشكال الحياة الاجتماعية أو عكس ذلك إلى التخلف. ويرى كذلك أن الجماعة التي تنعدم فيها الحركة تفقد تاريخها إذ يرى بأن الجماعة التي تشرع في الحركة ستكتسب صفة أو تعبير المجتمع أي عندما تبدأ في تغيير نفسها من أجل الوصول إلى غايتها.[2]

2/ مفهوم القيم

عرفت القيم منذ قدم فكان مفهومها عند القدامى تأخذ عدة أسماء مختلفة مثل الخير الأسمى، الكمال، المثل العليا، الفضيلة والنبل، فقيم الصدق والمروءة والأمانة والولاء وتحمل المسؤولية كلها قيم خيرة تناقضها قيم قبيحة كالكذب والغدر والمكر والجبن.[3]

يذهب كارل ماكس إلى أن العمل هو المقياس المشترك بين الأشياء، أي إن العمل المجسم في الأشياء هو مقياسها، فالعمل هو قوام أو مادة القيمة. وكل السلع من حيث هي قيم ليست عملا إنسانيا متجمدا أو متجسدا.[4]

وقد عرفها إميل دوركايم على أنها: " نظاما أخلاقيا يمثل حقيقة اجتماعية، وقد لعب هذا النظام الأخلاقي دورا في نظام تقسيم العمل، ثم أن القاعدة لا تنبثق عن الفرد، ولكن المجتمع هو أساس القيم، ومصدر القيم العليا، وإنها (أي القيم) نتاج اجتماعي لعوامله اجتماعية. ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي للمجتمع الذي يوجد في إطاره،

---

[1] نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، مرجع سابق، ص 415.

[2] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع "شبكة العلاقات الاجتماعية"**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ج 1، 1985، ص 18.

[3] مأمون طربيه، **علم الاجتماع في الحياة اليومية**، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 2011، ص 306.

[4] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص 439

وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات. ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه، والذي يتحدد من خلال ماهو مرغوب فيه اجتماعيا."[1]

يعرفها تالكوت بارسونز: "عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا، أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف وهي كذلك المعايير التي تحكم بها على كون الشيء مرغوبا فيه، أو غير مرغوب فيه."[2]

القيم حسب ماكس فيبر: نجد مفهوم القيم عند ماكس فيبر بحيث إنه ضمنه في مفهوم الفعل القيمي والفعل الذرائعي الذي أدرجهما كصنفين من أصناف الفعل الاجتماعي ويعتبرهما من الأساسيات للأفعال الرشيدة؛ فالفعل القيمي الرشيد الذي يكون موجها نحو تحقيق قيم مطلقة، أما الفعل الذرائعي يسعى نحو هدف معين.[3]

مفهوم القيم حسب انتوني غيدنز: "أفكار يعتنقها الأفراد أو الجماعات البشرية تتعلق بما هو مرغوب، ومناسب، وطيب أو سيء. ويمثل الاختلاف في القيم جانبا رئيسيا من جوانب التباين في الثقافة الإنسانية. كما يتأثر ما يثمنه الأفراد بشدة برؤية الثقافة الخاصة التي يعيشون فيها."[4]

يرى بيير بورديو أن القيم هي عنصر من عناصر بما أطلق عليه بمفهوم الهابيتوس إذ يقصد به بأنه عبارة عن "بعض الخصال المترسخة في داخل عقول البشر وأجسادهم"[5] ويعرفها علماء الاجتماع العرب بأنها: "مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي، التي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلا لغيرها. وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهي تفصح عن نفسها في المواقف

---

[1] كمال التابعي، وعلي المكاوي، مرجع سابق، ص 19. نقلا عن: Harry Elmer Bbarcs, **Introdction to history of sociology**, Third Edition the University of Chicago, 1969,pp 214 . 218.

[2] ماجد زيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2005، ص 22

[3] أنتوني جيدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، تر: أحمد زايد وآخرون، كتب عربيةwww.kotobarabia.com ، مصر، د ط، د س، ص 57

[4] أنتوني جيدنز، مرجع سابق، ص ص 388 . 389

[5] جون سكوت، **علم الاجتماع** "**المفاهيم الأساسية**"، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط 2، 2013، ص42

والاتجاهات والسلوك اللّفظي والسلوك الفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة."[1]

3/ تغير في القيم أدى إلى ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

نجد من بين أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية وخاصة المجتمع الجزائري التي أثرت بدورها على قيم المجتمع مما أدى هذا التأثير إلى ظهور وانتشار العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ومن بين مظاهر هذا التغير منها: العولمة؛ تحرر المرأة (خروج المرأة للعمل)؛ الاختلاط بين الجنسين؛ الثقافة الإيروتيكية؛ التحولات الجنسانية.

وبذلك سنقدم تحليل لأهم الأبعاد التي تفسر هذه العلاقة حسب إجابة المبحوثين أو ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وهي كالآتي:

3-1/ اكتساح المرأة للفضاء العام:

جدول رقم (16) يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	ك	النسبة
أنثى	66	66.7%
ذكر	33	33.3%
المجموع	99	%100

نلاحظ من خلال جدول رقم (16) أن النسبة الغالبة للمبحوثين هم الإناث بنسبة 66.7% من المجموع العام، وتليها نسبة معتبرة من الذكور بنسبة تقدر ب 33.3% من المجموع العام.

ومنه نستنتج من خلال القراءة الأولية أن أغلبية المبحوثين هن الإناث التي تفوق نسبة 50% من المجموع العام، ثم أن هناك نسبة من الذكور تقارب نسبة الإناث لذلك جاءت هذه الدراسة لتجمع بين العينتين (ذكور وإناث/ المجرم والضحية/ الشاهد والشاهدة) بغية الحصول على معلومات دقيقة حول ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام؛

[1] محمد علي محمد وآخرون، **المجتمع والثقافة والشخصية**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 5، 1983، ص 356.

وهذا يدل على تقارب النسبتين بسبب اجتياح الإناث للفضاءات العامة بعدما كانت في السنوات السبعينيات والثمانينيات تكتفي بأقل المستويات.

3-2/ التغير في القيم والصراع بين الجنسين:

جدول رقم (17) يوضح توزيع المبحوثين حول اعتبارهم في خروج المرأة للعمل حسب الجنس.

يعتبر خروج المرأة للعمل / الجنس	مقبول في كل المجالات		مقبول في جميع مناطق الولاية		مقبول في مجالات خاصة		مرفوض		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	36	94.7	10	100	24	43.6	01	33.3	66	66.7
ذكر	02	5.3	0	00	31	56.4	02	66.7	33	33.3
المجموع	38	100	10	100	55	100	03	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (17) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي أجبن أن خروج المرأة للعمل يعتبر مقبول في جميع مناطق الولاية ومقبول في كل المجالات وقدرها 100% و94.7% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وكبيرة عند الذين صرحوا أن خروج المرأة للعمل يعتبر مرفوض التي تقدر ب 66.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحوا أنه مقبول في مجالات خاصة بنسبة قدرها 56.4% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس واعتبار خروج المرأة للعمل في الولاية.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس له علاقة وطيدة في التأثير على اعتبار عمل المرأة في هاته الولاية حيث يرجّح الجنس الأنثوي أن العمل مقبول في كل المجالات وفي جميع مناطق الولاية أما عند الجنس الذكوري نجده عكس ذلك حيث يعتبر العمل بين الرفض وقبوله في مجالات خاصة وهذا قد يشير إلى وجود صراع فكري جندري نتج عن التغير الاجتماعي مما قد أثر هذا على ممارسة الرجل العنف خاصة اللّفظي ضد المرأة العاملة وذلك تعبيرا عن رفضه لرفض عمل المرأة.

3-3/ الاختلاط بين الجنسين وأثاره:

جدول رقم (18) يمثل توزيع المبحوثين حسب طبيعة مكان العمل.

في مكان العمل يوجد	ك	النسبة %
الذكور فقط	04	12.1
الذكور أكثر من الإناث	21	63.6
الإناث أكثر من الذكور	07	21.2
نفس العدد	01	03
المجموع	66	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (18) جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين في مكان عملهن يتواجد الذكور أكثر من الإناث بنسبة ساحقة التي تقدر ب63.6% من مجموع العينة، وتليها نسب معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا أن الإناث أكثر من الذكور بنسبة 21.2% من مجموع العينة؛ كما تليها نسب ضعيفة من المبحوثين الذين صرحوا بتواجد الذكور فقط ونفس العدد في مكان عملهم بنسب تقدر ب12.1% و3% على التوالي.

جدول رقم (19) يمثل توزيع المبحوثات حسب طبيعة مكان العمل.

في مكان العمل يوجد	ك	النسبة
الإناث فقط	18	27.3
الذكور أكثر من الإناث	14	21.2
الإناث أكثر من الذكور	20	30.3
نفس العدد	14	21.2
المجموع	66	100

ونلاحظ من خلال جدول رقم (19) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثات اللواتي في مكان عملهن يتواجد الإناث أكثر من الذكور والإناث فقط بنسب تقدر ب30.3% و27.3% على التوالي، وتليها نسب معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن أن الذكور أكثر من إناث ونفس العدد بنسبة 21.2% من مجموع العينة.

جدول رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول معارضتهم لعمل المرأة حسب رأيهم في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

معارضة عمل المرأة / الاختلاط يشكل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خطرا على المرأة	08	34.78	07	25	15	29.41
ضرورة مرتبطة بالعصر	00	00	04	14.29	04	7.84
خطرا على الرجل	00	00	00	00	00	00
خطرا على القيم	10	43.48	07	25	17	33.33
للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر	03	13.04	03	10.71	06	11.77
أمر عادي	02	8.70	05	17.86	07	13.73
شيء محرج	00	00	02	7.14	02	3.92
المجموع	23	100	28	100	51	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (20) أن الاتجاه العام لتشكيل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل، هو يشكل خطرا على القيم بنسبة 33.33% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في معارضة المبحوثين لعمل المرأة بنسبة تقارب النصف والمقدرة ب 43.48% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بعدم معارضة عمل المرأة بنسبة 25% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الاختلاط بين الجنسين في العمل يشكل خطرا على المرأة بنسبة تقدر ب29.41% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثين بمعارضة عمل المرأة التي تقدر ب 34.78% من مجموع الفئة.

وبناءا على ذلك نستنتج ما صرح به المبحوثين أن متغير الاختلاط بين الجنسين يشكل خطرا على القيم وخطرا على المرأة، هذا الاعتقاد يجعل الرجل يرفض عمل المرأة، أي إن لثقافة الرجل الجزائري تأثير واضح على رفض عمل المرأة. وبمعنى آخر حسب اعتقاد الرجل أن المرأة العاملة تكون عرضة لمخاطر اجتماعية ومن بينها تعرضها للعنف بمختلف أنواعه وخاصة العنف اللّفظي. فحسب اعتقاد المبحوثين أن الاحتواء والمراقبة

الشديدة وسيلتين لحد الوجود الأنثوي في الحياة العامة بتبريرهم الحفاظ على الهدوء العاطفي للرجل وتأمين المرأة لمختلف المخاطر الناتجة عن الاختلاط بينهم.

جدول رقم (21) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية حسب طبيعة مكان عملهم.

ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة / في مكان العمل يوجد	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الذكور أكثر من الإناث	02	40	19	67.9	21	63.6
الإناث أكثر من الذكور	02	40	05	17.9	07	21.2
نفس العدد	00	00	01	3.6	01	03
الذكور فقط	01	20	03	10.7	04	12.1
المجموع	05	100	28	100	33	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (21) أن الاتجاه العام لطبيعة مكان العمل عند المبحوثين، هو الذكور أكثر من الإناث بنسبة غالبة والمقدرة ب 63.6% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة بنسبة قدرها 67.9% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الإناث أكثر من الذكور في محلهم التجاري بنسبة21.2% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن لم يتصرفوا بمثل هذا الفعل بنسبة تقدر ب 40% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن طبيعة مكان العمل لا يؤثر في ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة ولكن بالمقابل نلاحظ أن مكان العمل الذي يتواجد فيه الذكور أكثر من الإناث هو المكان الأكثر انتشارا للعنف وهذا قد يرجع إلى وجود الاختلاط بين الجنسين من جهة وهيمنة الذكور من جهة أخرى.

جدول رقم (22) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب طبيعة مكان عملهن.

التعرض للعنف / في مكان العمل يوجد	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإناث فقط	10	23.8	08	33.3	18	27.3
الذكور أكثر من الإناث	11	26.2	03	12.5	14	21.2
الإناث أكثر من الذكور	10	23.8	10	41.7	20	30.3
نفس العدد	11	26.2	03	12.5	14	21.2
المجموع	42	100	24	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (22) أن الاتجاه العام لطبيعة مكان العمل، هو تواجد الإناث أكثر من الذكور بنسبة 30.3% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بنسبة 41.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بتعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة تقدر ب23.8 % من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي يتواجد في مكان عملهن الإناث فقط بنسبة تقدر ب27.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في عدم تعرضهن للعنف اللّفظي التي تقدر ب33.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بتعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة تقدر ب23.8% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا نسبتين متساويتين من المبحوثات يتواجد في مكان عملهن الذكور أكثر من الإناث ونفس العدد بنسبة 21.2% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة 26.2% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن كلما كان تواجد المرأة في الوسط الذكوري زاد احتمال تعرضها للعنف اللّفظي سواء كان في مكان العمل تواجد الإناث فقط أو الاختلاط بينهم يوجد عنف ولذلك تتحقق فرضية أن الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل هو متغير يؤثر في ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة بشكل نسبي.

جدول رقم (23) يوضح توزيع المبحوثات حول مواجهتهن مضايقات في مكان العمل حسب طبيعة مكان عملهن.

مواجهة مضايقات / في مكان العمل / في مكان العمل يوجد	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الإناث فقط	15	30	03	18.8	18	27.3
الذكور أكثر من الإناث	10	20	04	25	14	21.2
الإناث أكثر من الذكور	15	30	05	31.3	20	30.3
نفس العدد	10	20	04	25	16	21.2
المجموع	20	100	16	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (23) أن الاتجاه العام لطبيعة مكان العمل، هو تواجد الإناث أكثر من الذكور بنسبة 30.3% من مجموع العينة، وتتمركز بنسب شبه متساوية من حيث مواجهة وعدمية مواجهة المبحوثات مضايقات في مكان العمل بنسب 31.3% و 30% على التوالي من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي يتواجد في مكان عملهن الإناث فقط بنسبة تقدر ب27.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في عدم مواجهة مضايقات في مكان العمل التي تقدر ب 30% من مجموع الفئة. نلاحظ نسبتين متساويتين من المبحوثات يتواجد في مكان عملهن الذكور أكثر من الإناث ونفس العدد بنسبة 21.2% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في مواجهتهن مضايقات في مكان العمل بنسبة 25% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه ليست هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة مكان العمل الذي تعمل فيه المرأة ومواجهتها لمضايقات. ولكن نلاحظ أن كلما كان اختلاطها أكثر مع ذكور زاد تعرضها للمضايقات؛ وكلما نقص هذا الاختلاط نقص تعرضها للمضايقات.

جدول رقم (24) يوضح توزيع المبحوثات حول رأيهن على معارضة الرجل لعمل المرأة حسب رأيهن على الاختلاط في العمل.

معارضة الرجل لعمل المرأة / الاختلاط يشكل	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خطرا على المرأة	07	10.61	00	00	07	8.54
ضرورة مرتبطة بالعصر	14	21.21	05	31.25	19	23.17
خطرا على الرجل	01	1.51	00	00	01	1.22
خطرا على القيم	10	15.15	02	12.5	12	14.63
للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر	04	6.06	00	00	04	4.88
أمر عادي	21	31.82	08	50	29	35.37
شيء محرج	09	13.64	01	6.25	10	12.19
المجموع	66	100	16	100	82	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (24) أن الاتجاه العام لتشكيل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل، هو أمر عادي بنسبة 35.37% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم معارضة الرجل لعمل المرأة بنسبة مقدرة ب 50% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بأن الرجل يعارض عمل المرأة بنسبة 31.82% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بأن الاختلاط بين الجنسين في العمل يشكل ضرورة مرتبطة بالعصر بنسبة تقدر ب23.17% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بعد معارضة الرجل عمل المرأة التي تقدر ب 31.25% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج اعتمادا على ما تعتقد به المبحوثات من خلال اجابتهن على سؤال "ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل" أن الاختلاط لا يؤثر على رفض الرجل عمل المرأة وهذا حسب اجابات المبحوثات عكس ماهو عند الذكور كما هو موضح في الجدول رقم (26).

جدول رقم (25) يوضح توزيع المبحوثات حول مواجهتهن للمضايقات في مكان العمل حسب إجابتهم على ماذا يشكل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

مواجهة مضايقات في مكان العمل / الاختلاط بين الجنسين يشكل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خطرا على المرأة	02	3.50	05	20	07	8.54
ضرورة مرتبطة بالعصر	15	26.31	04	16	19	23.2
خطرا على الرجل	01	1.75	00	00	01	1.22
خطرا على القيم	08	14.04	16	16	12	14.62
للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر	01	1.75	12	12	04	4.87
أمر عادي	23	40.35	24	24	29	35.36
شيء محرج	07	12.30	12	12	10	12.19
المجموع	57	100	100	100	82	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (25) أن الاتجاه العام على ماذا يشكل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل، هو أمر عادي بنسبة 35.36% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم مواجهتهن مضايقات في مكان العمل بنسبة مقدرة ب 40.35% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بأنهن تعرضن للمضايقات بنسبة 29% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بأن الاختلاط بين الجنسين في العمل يشكل ضرورة مرتبطة بالعصر بنسبة تقدر ب23.2% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بعدم تعرضهن للمضايقات التي تقدر ب 26.31% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 1.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.016<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثات على ماذا يشكل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل وتعرضهن للمضايقات في مكان العمل.

ومنه نستنتج أنه هناك علاقة ارتباطية بين رأي المبحوثات حول الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل وتعرضهن للعنف اللّفظي حيث ممن واجهن مضايقات في مكان العمل يرون أن الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل يشكل خطرا على المرأة وخطرا على الرجل بينما فئة أخرى ممن لم يتعرضن للمضايقات يرون أنه أمر عادي وضرورة مرتبط بالعصر.

جدول رقم (26) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم لتأثير خروج المرأة للعمل على قيمها حسب على ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

تأثير خروج المرأة على قيمها / الإختلاط يشكل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
خطرا على المرأة	10	12.20	13	20.63	23	15.86
ضرورة مرتبطة بالعصر	14	17.07	10	15.88	24	16.55
خطرا على الرجل	05	6.1	04	6.35	09	6.21
خطرا على القيم	15	18.28	18	28.57	33	22.76
للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر	04	4.88	02	3.17	06	4.14
أمر عادي	27	32.93	07	11.11	34	23.45
شيء محرج	07	8.54	09	14.29	16	11.03
المجموع	82	100	63	100	145	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (26) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول اعتبار الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل، هو أمر عادي بنسبة قدرها 23.45% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية في أن خروج المرأة للعمل لا يؤثر على قيمها بنسبة معتبرة قدرها 32.93% من مجموع الفئة. وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل يشكل خطرا على القيم والمقدرة ب22.76%، من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة معتبرة عند المبحوثين الذين صرحوا بأن خروج المرأة للعمل قد أثر على قيمها بنسبة 28.57% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 0.7% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.007<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول على ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين وتأثير خروج المرأة على قيمها.

ومنه نستنتج أن رأي المبحوثين حول على ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين له علاقة وطيدة في تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها حيث جاءت أعلى نسب مما يرون أن الاختلاط بين الجنسين يشكل خطرا على القيم وخطرا على المرأة.

جدول رقم (27) يوضح توزيع البحوثين حول رأيهم في الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل حسب الجنس.

الرأي في الاختلاط / الجنس	يشكل خطرا على المرأة		ضرورة مرتبطة بالعصر		يشكل خطر على الرجل		التقارب والتعايش مع الجنس الاخر		امر عادي		شيء محرج		يشكل خطرا على القيم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	7	31.8	19	79.2	1	12.5	4	100	29	93.5	10	66.7	12	41.4	66	66.7
ذكر	15	68.2	5	20.8	7	87.5	0	0	2	6.5	6	33.3	17	58.6	33	33.3
المجموع	22	100	24	100	8	100	4	100	31	100	16	100	29	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (27) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة وكلية عند المبحوثات اللواتي أجبن أن الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل يشكل للتقارب والتعايش مع الجنس الاخر وقدرها 100% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة متقاربة وساحقة من المبحوثات صرحن أن هذا الاختلاط يعتبر أمر عادي والمقدرة ب 93.5% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثات يعتبرنه ضرورة مرتبطة بالعصر بنسبة 79.2% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة ممن اعتبرنه شيء محرج بنسبة قدرها 66.7% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وساحقة عند الذين صرحوا أن الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل يشكل خطرا على الرجل التي تقدر ب 87.5% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثين الذين اعتبروا هذا الاختلاط يشكل خطرا على المرأة ويشكل خطرا على القيم بنسب تقدر ب 68.2% و58.6% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثين يرون أن هذا الاختلاط يعتبر شيء محرج وقدرها 33.3% من مجموع الفئة.

من خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.000<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس يؤثر في رأي المبحوثين في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل حيث نلاحظ أن الذكور يعتبرون الاختلاط بين الجنسين يشكل خطرا على الرجل وعلى المرأة وعلى القيم بنسب كبيرة مقارنة تلك التي عند الإناث بينما نجد الإناث يعتبرنه أمر عادي وضرورة مرتبطة بالعصر بنسب كبيرة مقارنة تلك التي عند الذكور. وهذا ما يشير إلى أن هناك صراع جندري بين الذكور والإناث فالذكر يرفض اختلاط المرأة بالرجال بينما المرأة تتقبله وأصل هذه الفروق قد ترجع إلى الخبرة والتجربة وطبيعة التنشئة الاجتماعية خاصة الجندرية.

3-4/ مظاهر العنف اللّفظي وأماكن انتشاره:

جدول رقم (28) يمثل توزيع المبحوثات حسب نوع العنف اللّفظي الذي تعرضن إليه.

نوع العنف اللّفظي	ك	النسبة
التحرش الجنسي	07	06
النكت والألفاظ البذيئة	13	11.2
الوصمة الاجتماعية	05	4.3
القذف	12	10.3
اللعان	09	7.8
السب والشتم	18	15.5
الصراخ	24	20.7
التهديد	08	6.9
الغيبة والنميمة	20	17.2
المجموع	116	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (28) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثات اللواتي تعرضن للصراخ والغيبة والنميمة والسب والشتم بنسب تقدر ب20.7% و17.2% و15.5% على التوالي، وتليها نسب ضعيفة من المبحوثات اللواتي تعرضن النكت والألفاظ

البذيئة، القذف، اللعان، التهديد، التحرش الجنسي وأخيرا الوصمة الاجتماعية 11.2% و10.3% و7.8% و6.9% و06% و4.3% على التوالي.

جدول رقم (29) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول التصرف بهذا الفعل مع الأشخاص حسب أماكن ممارستهم للعنف.

التصرف بالعنف مع / مكان ممارسة العنف	أفراد الأسرة		زملاء العمل		الأصدقاء		مع النساء		آخرون		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البيت	05	26.3	07	14.3	06	12.5	05	11.4	05	10.9	28	13.6
المحلات التجارية	06	31.6	15	30.6	12	25	10	22.7	10	21.7	53	25.7
الشارع	05	26.3	13	26.5	17	35.4	16	36.4	14	30.4	65	31.6
أماكن أخرى	02	10.5	08	16.3	07	14.6	06	13.6	08	17.4	31	15
المحطات	01	5.3	06	12.2	06	12.5	07	15.9	09	19.6	29	14.1
المجموع	19	100	49	100	48	100	44	100	46	100	206	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (29) أن الاتجاه العام لمكان ممارسة العنف عند المبحوثين، هو الشارع بنسبة غالبة والمقدرة ب 31.6% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في التصرف مثل هذا الفعل مع النساء والأصدقاء بنسب قدرها 36.4% و35.4% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بمكان ممارسة هذا الفعل في محلهم التجاري بنسب25.7% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن قد تصرفوا بمثل هذا الفعل مع أفراد الأسرة وزملاء العمل بنسب تقدر ب 31.6% و30.6% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 0.0% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول أماكن ممارسة العنف وضد أشخاص معينين.

ومنه نستنتج من خلال ما صرح به المبحوثين أنه هناك علاقة بين مكان ممارسة العنف اللّفظي والأشخاص المتلقين لهذا العنف حيث نجد الشارع ومكان العمل هما في الصدارة كما نجد المرأة هي من بين ضحايا هذا الفعل وقد يرجع هذا إلى غياب الرقابة من جهة وعدم التبليغ من جهة أخرى مما يتيح للرجل فرصة التعدي عليها، والمبحوثين يعبرون

عن رفضهم للعمل المرأة باعتباره سلب حق الواقع في حقهم بالرد عليه باستعمال العنف اللّفظي ضدها ويظهر ذلك من خلال ممارسة أكبر نسبة للمبحوثين في أماكن الشارع والمحلات التجارية أي الأماكن التي يغلب على طابعها الإختلاط الثقافي وهي الشارع والمحلات التجارية.

وبذلك نستنتج أن الأماكن تؤثر في ظهور نوع من العنف اللّفظي، حيث أغلبية المبحوثين يستخدمون العنف اللّفظي بنسب عالية في الشارع وفي المحلات التجارية مقارنة بممارسة هذا الأخير بنسب متدنية في أوساط الأسرة والمحطات، وقد ترجع ممارسة العنف اللّفظي في الشارع والمحلات التجارية إلى وجود نوع من الحرية والاستقلالية وعدم احترام النظام العام، وكسر حواجز الخجل وتصبح ممارسته شيئا عاديا وعفويا مع الأصدقاء. كما قد يرجع تدني ممارسة هذا الفعل في الأسرة نتيجة لنوع من الضبط والمحافظة بالإضافة إلى عدم تقبله داخل الأسرة، بالإضافة إلى أن لكل مكان أو بيئة معينة يتميز بنوع عنف لفظي.

جدول رقم (30) يوضح توزيع المبحوثات حول مكان تعرضهن للعنف حسب إعتبار عمل المرأة في ولايتهن.

مكان التعرض للعنف / يعتبر عمل المرأة	المحطات		الشارع		مكان العمل		البيت		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مقبول في كل المجالات	05	38.5	16	51.6	11	52.4	04	30.8	36	43.90
مقبول في جميع مناطق الولاية	02	15.4	03	9.7	03	14.3	00	00	08	9.76
مقبول في مجالات خاصة	06	46.2	12	38.7	09	42.9	08	61.5	35	42.68
مرفوض	01	7.7	01	3.2	00	00	01	7.7	03	3.66
المجموع	13	100	31	100	21	100	13	100	82	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (30) أن الاتجاه العام لاعتبار عمل المرأة في الولاية، هو مقبول في كل المجالات بنسبة 43.90% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي في مكان العمل والشارع بنسب متقاربة 52.4% و51.6% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثات تعرضن للعنف في المحطات والبيت بنسب متقاربة 38.5% و30.8% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بأن عمل المرأة مقبول في مجالات خاصة بنسبة تقدر ب42.68% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تعرض

المبحوثات للعنف في البيت بنسبة فاقت النصف التي تقدر ب61.5% من مجموع الفئة، وتليها نسب معتبرة ومتقاربة من المبحوثات اللواتي تعرض للعنف في محطات ومكان العمل 46.2% و42.9% على التوالي من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا يوجد علاقة بين اعتبار عمل المرأة في هذه الولاية وتعرض العاملات في المحلات التجارية للعنف اللّفظي إذ يحظى هذا العمل بالقبول سواء من ناحية قبوله في جميع المجالات أو في مجالات خاصة.

جدول رقم (31) يوضح توزيع المبحوثات حول مكان تعرضهن للعنف حسب شعورهن بالتهميش من طرف أشخاص معينين.

مكان التعرض للعنف / التهميش من طرف	البيت		العمل		الشارع		المحطات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة	**02**	**28.6**	**02**	**15.38**	**03**	**20**	**02**	**28.6**	**09**	**21.43**
زملاء العمل	**02**	**28.6**	**03**	**23.08**	**03**	**20**	**03**	**42.9**	**11**	**26.19**
آخرون	**03**	**42.9**	**08**	**61.54**	**09**	**60**	**02**	**28.6**	**22**	**52.38**
المجموع	**07**	**100**	**13**	**100**	**15**	**100**	**07**	**100**	**42**	**100**

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (31) أن الاتجاه العام لشعور المبحوثات بالتهميش من طرف، هو آخرون بنسبة 52.38% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي في مكان العمل والشارع بنسب متقاربة 61.54% و60% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثات تعرضن للعنف في البيت بنسبة معتبرة 42.9% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبتين متقاربتين من المبحوثات اللواتي يشعرن بالتهميش من طرف زملاء العمل والاسرة بنسب تقدر ب26.19% و21.43% على التوالي من مجموع العينة بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تعرض المبحوثات للعنف في المحطات بنسبة تقدر ب42.9% من مجموع الفئة، وتليها نسب معتبرة ومتقاربة من المبحوثات اللواتي تعرض للعنف في البيت ومكان العمل والشارع 28.6% و23.08% و20% على التوالي من مجموع الفئة. وتتمركز الأخرى بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف في البيت والمحطات بنسبة 28.6% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة طردية بين شعور العاملات في المحلات التجارية بالتهميش من طرف أشخاص معنيين ومكان تعرضهن للعنف ولذلك نستبعد متغير مواجهة المبحوثات التهميش من طرف أشخاص مرتبطين ببيئة معينة سواء كان هذا الشعور من طرف أفراد الأسرة في البيت أو من طرف زملاء العمل في العمل أو من طرف آخرين في الشارع.

3-5/ عمل المرأة وأثاره على المجتمع:

جدول رقم (32) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول معارضتهم لعمل المرأة حسب إجابتهم لتأثير خروج المرأة للعمل على قيمها.

معارضة عمل المرأة / تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	10	55.6	03	20	13	39.4
نعم	08	44.4	12	80	20	60.6
المجموع	18	100	15	100	33	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (32) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها، هو "**نعم**" بنسبة فاقت النصف والمقدرة 60.6% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في معارضة المبحوثين لعمل المرأة بنسبة ساحقة 80% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بعدم معارضة عمل المرأة بنسبة 44.4% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسب معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن عمل المرأة لم يؤثر على قيمها بنسبة تقدر ب39.4% من مجموع العينة؛ بحيث تتمركز في تصريح المبحوثين بعدم معارضتهم لعمل المرأة التي تقدر ب 55.6% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 3.7% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.037)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابة المبحوثين حول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها ومعارضتهم لعملها.

ومنه نستنتج من خلال هاته تصريحات أن الرجل يعارض عمل المرأة يرجع إلى متغير أو سبب في اعتقاده أن خروج المرأة للعمل له تأثير على قيمها. وفي مستهل الحديث قد يرجع هذا الرفض إلى الاختلاف البيولوجي والاجتماعي للجنسين الذي تم عن طريقه جندرة هذا الفضاء الاجتماعي الذي تشكل في الأصل بعملية التنشئة الاجتماعية بممارسات جندرية تكرس النمطية الأنثوية والنمطية الذكورية التي غرست في ذهن وفكر الرجل والمرأة ولا سيما تلك التي تضع الرجل في أعلى الهرم الاجتماعي وهو صاحب السلطة والهيمنة بينما المرأة هي أسفل هذا الهرم وهي الخاضعة، وهذا ما يدعم معادلة النمطية الجنسية كما تطرقنا إليه في إشكالية هذا البحث.

جدول رقم (33) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول تأثيرات عمل المرأة حسب تأثير خروج المرأة على قيمها.

تأثير عمل المرأة على / تأثير عمل المرأة على قيمها	الأعراف التقليدية		أنوثة المرأة (الجندر)		الأصول الدينية		الحركات العقائدية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	06	25	04	28.57	10	35.71	02	18.18	22	28.57
لا	18	75	10	71.43	18	64.29	09	81.82	55	71.43
المجموع	24	100	14	100	28	100	11	100	77	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (33) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها، هو "**نعم**" بنسبة ساحقة والمقدرة ب 71.43% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تصريح المبحوثين أن عمل المرأة أثر على الحركات العقائدية وبنسبة ساحقة قدرها 81.82% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثين صرحن أن عمل المرأة أثر على الأعراف التقليدية وأنوثتها والأصول الدينية بنسب75% و71.43% و64.29% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة أقل من المبحوثين الذين صرحوا بأن عمل المرأة لم يؤثر على قيمها وتقدر ب 28.57% من مجموع الفئة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن عمل المرأة يؤثر على الأصول الدينية بنسبة تقدر ب 35.71% من مجموع الفئة؛ كما نلاحظ أيضا وجود

نسب معتبرة من المبحوثين قد صرحوا بأن عمل المرأة قد أثر على أنوثتها وعلى الأعراف التقليدية بنسب تقدر ب28.57% و25% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 1.1% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.011<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول تأثير عمل المرأة على قيمها وعلى ماذا يؤثر عمل المرأة.

ومنه نستنتج أنه هناك علاقة ارتباطية بين خروج المرأة للعمل يؤثر على قيمها وآثار عمل المرأة في المجتمع بحيث يؤثر عمل المرأة على الأعراف التقليدية وأنوثتها مما قد يرفض المجتمع عملها خارج البيت.

جدول رقم (34) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب إجابتهن على تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها.

التعرض للعنف / تأثير على القيم	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	21	87.5	27	64.3	48	72.7
نعم	03	12.5	15	35.7	18	27.3
المجموع	24	100	42	100	66	66

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (34) أن الاتجاه العام لتأثير عمل المرأة على قيمها، هو ب "**لا**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 72.7% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة ساحقة 87.5% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف بنسبة معتبرة 64.3% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات أجبن بأن عمل المرأة أثر على قيمها والمقدرة ب 27.3% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف اللّفظي بنسبة 35.7% من مجموع الفئة وتليها نسبة أقل من المبحوثات لم يتعرضن للعنف اللّفظي بنسبة ضعيفة والمقدرة ب12.5% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي4.2% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.042<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض

الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده بأن يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثات حول تأثير عمل المرأة على قيمها وتعرضهن للعنف اللّفظي.

ومنه نستنتج أن تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي ناتج عن تأثر عمل المرأة على قيمها حسب إجابة المبحوثات، لذا فإن التغير الاجتماعي الذي جعل المرأة تعمل أصبح متغير من متغيرات التي تجعلها عرضة للعنف اللّفظي.

3-6/ تغير في القيم والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة:

جدول رقم (35) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب القيم المنبوذة والسائدة في المجتمع.

التعرض للعنف / القيم المنبوذة	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
قذف المحصنات	15	17.44	29	20.86	44	19.56
رفع الصوت	13	15.12	18	12.95	31	13.78
الخيانة	12	13.95	15	10.79	27	12
الغيبة والنميمة	18	20.93	28	20.15	46	20.44
السخرية	11	12.79	20	14.39	31	13.78
السب والشتم	17	19.77	29	20.86	46	20.44
المجموع	86	100	139	100	225	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (35) أن الاتجاه العام للقيم المنبوذة التي زادت من انتشار العنف اللّفظي ضد المرأة، هو الغيبة والنميمة والسب والشتم بنسبة غالبة والمقدرة ب 20.44% من مجموع العينة، وتتمركز الأولى في كلا الفئتين سواء لم يتعرضن أم تعرضن للعنف اللّفظي بنسب متفاوتة 20.93% و20.15% على توالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل من المبحوثات صرحن بأن قذف المحصنات من بين القيم المنبوذة بنسبة 19.56% من مجموع العينة.

ومنه نستنتج أنه كان توزيع معتدل بالنسبة لتأثير القيم المنبوذة في المجتمع على تعنيف المرأة العاملة في المحلات التجارية أي إن مجمل القيم كان لها تأثير على ظهور العنف اللّفظي.

جدول رقم(36) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب إجابتهم على القيم الأخلاقية الغائبة.

التعرض للعنف / القيم الاخلاقية	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الاحترام والوقار	16	10	33	10.41	49	10.28
الامانة	12	7.5	16	5.05	28	5.87
التواضع	09	5.62	12	3.79	21	4.40
حسن الكلام	11	6.87	27	8.52	38	7.97
حفظ اللسان	16	10	28	8.83	44	9.22
آداب السلوك	13	8.13	34	10.73	47	9.85
الاحسان	04	2.5	12	3.79	16	3.35
النصح	13	8.13	16	5.05	29	6.08
غض البصر	14	8.75	37	11.67	51	10.69
الحياء	18	11.25	36	11.35	54	11.33
الصدق	11	6.87	16	5.05	27	5.66
الاخوة	07	4.38	13	4.10	20	4.19
التعفف	07	4.38	19	5.99	26	5.45
قول الخير	09	5.62	18	5.67	27	5.66
المجموع	160	100	317	100	477	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (36) أن الاتجاه العام للقيم الأخلاقية الغائبة في المجتمع، هو قيمة الحياء وغض البصر والاحترام والوقار بنسب غالبة ومتفاوتة المقدرة ب 11.33%، 10.69% و10.28% على التوالي من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بنسب 11.35%، 11.67% و10.41% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي4.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.046<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض

الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده بأن يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم الأخلاقية الغائبة في المجتمع وتعرض المبحوثات للعنف اللّفظي.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة بين القيم الأخلاقية الغائبة في المجتمع وتعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بحيث هناك توزيع نسبي معتدل في جميع القيم الأخلاقية؛ أي يعتقد المبحوثات تعرضن للعنف اللّفظي هو نتيجة غياب القيم الأخلاقية التي قد يرجع إلى العصرنة وتقليد المجتمعات الغربية ودخول أفكار جديدة على المجتمع الجزائري التي كسرت قيمه وأصبحت هشة. وفي هذا المجال قد كتب عالم الاجتماع الأمريكي ب. بيرجيز: أن التطور المرغب للقضاء على الأخلاق شمل مجتمعنا كله. وهنا يكمن جوهر أزمتنا التي برزت ليس فقط في الحياة العامة بل وفي الحياة الشخصية. لقد فقدنا الثقة في قيمنا وفي معنى الحياة نفسها.[1] فمعنى هذه الفكرة أن مجتمعنا المعاصر يعيش حاليا أزمة أخلاقية مست بأنظمته والاجتماعية حتى الشخصية؛ والقيم مثل العفة والكياسة والاحترام وغيرها أصبحت تنسب للإنسان القديم (الكلاسيكي) وفقدت أهميتها في نفوس أفرادها مما انتشرت الأنانية وأصبح الفرد يحقق أهدافه دون مراعاة معايير وقيم مجتمعه وهذا ما يظهره الوعي الأخلاقي وأفعال الأفراد في المجتمعات ومنها المجتمع الجزائري على الخصوص.

من أهم خصائص المجتمع هي التغير والتطور أي لا يوجد مجتمع في حالة سكون وهذا تغير قد يؤثر إيجابيا أو سلبيا ومن أهم سلبياته هي فقدان الانسجام كما يرى المفكر والفيلسوف الجزائري **مالك بن نبي** في مؤلفه "**ميلاد مجتمع**" أن المجتمع يبلغ "الحد النهائي في تطوره عندما يفقد بالتدريج خاصية الانسجام. فيتفرق أفراده ذرات، ويصبح في نهاية تحلله عاجزا تماما عن أداء نشاطه المشترك. أي إنه يتوقف عن أن يكون مجتمعا بالمعنى الدقيق الذي نقصد إليه من هذه الكلمة في عرضنا."[2] فالتغير الاجتماعي حسب مالك بن نبي يحدث اختلالات في الأبنية الاجتماعية وتفكيكه مما يفقده قيمة التعاون والتماسك الاجتماعي. وفي هذا السياق تطرق مالك بن نبي إلى مفهوم شبكة العلاقات التي تمزقت

[1] شفار تزمان، **الأخلاق البورجوازية في العصر الحاضر**، تر: محمود شعبان، مطبعة ابن خلدون، دمشق، ط 1، 1986، ص 12

[2] مالك بين نبي، **ميلاد مجتمع** "**شبكة العلاقات الاجتماعية**"، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، ط3، 1986، ص 35

ويضع فرضية مفادها أن " كلما حدث اخلال بالقانون الخلقي في مجتمع معين حدث تمزق في شبكة العلاقات التي تتيح له أن يصنع تاريخه."[1]

3-7/ الوسط الاجتماعي والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة:

جدول رقم (37) يمثل توزيع المبحوثات حسب الأصل الجغرافي.

الأصل الجغرافي	ك	النسبة
ريفي	05	%7.6
شبه حضري	15	%22.7
حضري	46	%69.7
المجموع	66	%100

يبين الجدول رقم (37) أن أعلى نسبة للمبحوثات المقيمات في الوسط الحضري بنسبة 69.7%، وتليها بنسبة أقل من المبحوثات المقيمات في الوسط شبه الحضري بنسبة معتبرة تقدر ب 22.7%، وتليها نسبة ضعيفة من المبحوثات المقيمات في الريف بنسبة 7.6% من مجموع العينة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 2.3% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.023<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والأصل الجغرافي للمبحوثين.

ومنه نستنتج من خلال مقارنتنا للجدول رقم (101) والجدول رقم (37) والاستعانة بالجدول رقم (110) أن متغير جنس العاملين والعاملات يؤثر في أصلهم الجغرافي أو البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينتمون إليها أي هناك انتماء مختلف وتجمعهم ثقافة واحدة لذلك بإمكاننا نصدق فرضية بأن هناك صراع ثقافي بين الجنسين نتج عنه عنف لفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية. واتخاذنا بنقطة جد هامة وهي أن المحلات التجارية هي فضاءات تنشأ في المناطق الحضرية حيث إن هذه الأخيرة تتسم بطابع الفوضى والسلوكات الانحرافية حيث إن ظاهرة العنف اللّفظي هي نتيجة للفوضى وغياب الرقابة وعدم الإهتمام والإهمال ونتيجة لذلك مما يشجع على ممارسة مختلف السلوكات المعادية للمجتمع

[1] نفس المرجع، ص49

وازدياد شدة العنف من انتقاله من عنف لفظي إلى عنف جسدي. وعليه تتوفر للرجل بيئة مشجعة ومواتية ليسلك فيها مثل هذه الأفعال نتيجة لغياب الأمن والإهمال واللامبالاة وعدم الإهتمام بما يصيب المرأة في هذا الفضاء الاجتماعي. وفي نفس الصدد أنه لا يعطي أهمية لما يحدث حوله ويعتبر هذا حسب الكاتب شفار تزمان شكلا من العدمية الأخلاقية التي أظهرت بصورة أكثر وضوحا شعور اللامبالاة الذي انتشر بشكل واسع في ما يجرى في العالم وبالأخص مصائر البشر. فاللامبالاة بحد ذاتها لا تتطابق مع مُثُل الانسانية، خصوصا وأنها تحولت بشكل مكشوف إلى وحشية ولا انسانية.[1] وبمعنى آخر أن غياب شعور الفرد بمعاناة وواجبات اتجاه الناس الآخرين، وغياب مستوى الوعي الأخلاقي الضروري لديهم والسعي أو خوفهم على حياتهم الشخصية وسعادتهم التي تحتل المرتبة الأولى أثار لديهم الوحشية والأنانية الفظة التي برزت في جميع الصيغ التي نسمح لأنفسنا بتخيّلها.[2]

وبما لا يدع مجالا للشك أن مجتمعنا الحالي لا يملك ركيزة أخلاقية قوية وأصيلة ابتعد عنها نتيجة للتغير الاجتماعي؛ فعندما نتحاور مع العديد من الشباب حول مسألة الأخلاق يرتعش تقريبا عند سماع هذه كلمة وهذا ما يشير إلى أنها خطوة تمهيدية في طريق نحو اللاأخلاق. كما قد اتخذ الفساد الأخلاقي صفة التمجيد المفرط والخاصة الجنسي كالخلاعة وتعاطي المخدرات وتقديس العنف ضد المرأة.[3] وهذا ما قد لوحظ عندما تم اقرار عقوبة التحرش الجنسي ضد المرأة في الجزائر سنة 2015 مما أثارت ضجة ورفض لهذا القانون فاليوم مجتمعنا الجزائري يعيش حالة الفراغ الأخلاقي في ظل هذه التغيرات وانتقال من حياة قديمة إلى حياة جديدة.

[1] شفار تزمان، مرجع سابق، ص 13

[2] نفس المرجع، ص 13

[3] نفس المرجع، ص 14

جدول رقم (38) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهم للعنف حسب أصلهم الجغرافي.

التعرض للعنف / الاصل الجغرافي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	02	4.8	03	12.5	05	7.6
شبه حضري	08	19	07	29.2	15	22.7
حضري	32	76.2	14	58.3	46	69.7
المجموع	42	100	24	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (38) أن الاتجاه العام للأصل الجغرافي، هو حضري بنسبة ساحقة 69.7% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بنسبة 76.2% من مجموع الفئة. وتليها نسبة فاقت النصف من المبحوثات صرحن بعدم تعرضهن للعنف اللّفظي 58.3% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أن المبحوثات المقيمين في وسط شبه حضري بنسبة معتبرة التي تقدر ب22.7% من مجموع العينة؛ بحيث تتمركز بدورها في تصرحن بعدم تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة معتبرة 29.2% من مجموع الفئة وتليها نسبة ضعيفة بالنسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة تقدر ب19% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن البيئة التي تنتمي إليها المبحوثات لا تؤثر في تعرضها للعنف اللّفظي فهو ينتشر عند جميع المبحوثات ولكن نلاحظ أن المبحوثات اللواتي ينتمين إلى الوسط الحضري هن أكثر تعرضا للعنف اللّفظي بمقارنتها بمن هن في الوسط شبه حضري وريفي بحيث يزداد العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري (من نسبة أقل إلى نسبة أكبر/ اتجاه ايجابي) أي نجد الأقلية من المبحوثات يتعرضن للعنف اللّفظي في الوسط الريفي التي قد يرجع هذا إلى أن سكان الريف تضعف فيها نسب عمل المرأة من جهة وحفاظهم على القيم والعادات من جهة أخرى. أما نجد الأكثرية من المبحوثات يتعرضن للعنف اللّفظي في الوسط الحضري وهذا قد يرجع إلى أن هذا الوسط يسوده تفكك وتمزق في العلاقات نتيجة لتغيرات الاجتماعية التي طرأت عليه. إذن الوسط الاجتماعي للمبحوثات له تأثير نسبي في تعرضهن للعنف اللّفظي.

جدول رقم (39) يوضح توزيع المبحوثات حول شعورهن بالتهميش والدونية حسب أصلهن الجغرافي.

الشعور بالتهميش والدونية / الاصل الجغرافي	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	01	2.5	04	15.4	05	7.6
شبه حضري	08	20	07	26.9	15	22.7
حضري	31	77.5	15	57.7	46	69.7
المجموع	40	100	26	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (39) أن الاتجاه العام للأصل الجغرافي للمبحوثات، هو حضري بنسبة ساحقة 69.7% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم شعورهن بالتهميش والدونية بنسبة ساحقة 77.5% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي يشعرن بالتهميش والدونية بنسبة 57.7% من مجموع الفئة. وتليها نسبة أقل من المبحوثات المقيمات في وسط شبه حضري بنسبة معتبرة والمقدرة ب 22.7% من مجموع العينة؛ حيث تتمركز بالأغلبية في شعورهن بالتهميش والدونية بنسبة معتبرة والمقدرة ب 26.9% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن الانتماء الثقافي لإقامة معينة لا تؤثر على شعور المبحوثات بالتهميش والدونية إذ يشمل كل المبحوثات دون النظر إلى أصلهم الجغرافي.

جدول رقم (40) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم لتأثير خروج المرأة للعمل على قيمها حسب أصلهم الجغرافي.

تأثير خروج المرأة على قيمها / الأصل الجغرافي	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	05	8.2	07	18.4	12	12.1
شبه حضري	16	26.2	11	28.9	27	27.3
حضري	40	65.6	20	52.6	60	60.6
المجموع	61	100	38	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (40) أن الاتجاه العام للأصل الجغرافي، هو حضري بنسبة قدرها 60.6% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا

ألاّ يؤثر خروج المرأة للعمل على قيمها بنسبة قدرها 65.6% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا بأن يؤثر خروج المرأة على قيمها والمقدرة ب52.6% من المجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين المقيمين في وسط شبه حضري التي تقدر ب27.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند المبحوثين الذين صرحوا بأن قد أثر خروج المرأة للعمل على قيمها التي تقدر ب 28.9% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل من المبحوثين صرحوا بأن خروج المرأة للعمل لم يؤثر على قيمها بنسبة 26.2% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه هناك علاقة ضعيفة جدا بين الانتماء الجغرافي للمبحوثين وإجابتهم حول تأثير خروج المرأة على قيمها حيث كلما توجهنا من الريف إلى شبه حضري إلى حضري نلاحظ تصاعد نسبي أي كلما توجهنا من الريف إلى الحضر زاد تأثر عمل المرأة على قيمها والعكس صحيح. وهذا يشير إلى أن البيئة الحضرية تتميز بالتفكك الاجتماعي وغياب التضامن وانتشار القيم المنبوذة والتغير السريع الذي طرأ على المجتمع الجزائري الذي كان مجمل سكانه ريف ولكن في ظرف وجيز حوالي 50 سنة أصبح الحضر أعلى نسبة وهذا مما قد فقد المجتمع التحكم في سلوكات أفراده وهذا ما أشار إليه إميل دوركايم بمفهوم اللامعيارية.

3-8/ لباس المرأة العاملة والعنف:

جدول رقم (41) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب ارتدائهن خارج البيت.

التعرض للعنف / ارتداء خارج البيت	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الحجاب	22	91.7	36	85.7	58	87.9
دون حجاب	02	8.3	06	14.3	08	12.1
المجموع	24	100	42	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (41) أن الاتجاه العام لارتداء المبحوثات خارج البيت، هو ارتداء الحجاب بنسبة ساحقة والمقدرة ب 87.9% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرضهن للعنف بنسبة ساحقة 91.7% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف بنسبة 85.7% من مجموع الفئة. وتليها نسبة ضعيفة

من المبحوثات يخرجن دون ارتداء حجاب والمقدرة ب 12.1% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف.

ومنه نستنتج أن نوع اللباس الذي يرتدنه النساء العاملات في المحلات التجارية ليس له علاقة بتعرضهن للعنف اللّفظي أي سواء كان اللباس محتشم أو يغطي سائر الجسد أو كاشف عورات يتعرضن كلهن للعنف بشتى اللباس حيث تتعرض لهذا الفعل بصفتها إمرأة خرجت للفضاء العام. لكن نلاحظ أن المرأة المتحجبة ينخفض ارتكاب العنف ضدها وبالمقابل نجد المرأة السافرة تزداد نسبة تعرضها للعنف.

جدول رقم (42) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في ضرورة شكل اللباس في مكان العمل حسب الجنس.

شكل اللباس ضروري في مكان العمل / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	57	66.3	9	69.2	66	66.7
ذكر	29	33.7	4	30.8	33	33.3
المجموع	86	100	13	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (42) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي أجبن أن شكل لباس المرأة غير ضروري لها في مكان العمل وقدرها 69.2% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة التي فاقت النصف من المبحوثات صرحن أن شكل اللباس ضروري لها والمقدرة ب 66.3% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن شكل لباس المرأة ضروري في مكان العمل التي تقدر ب 33.7% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة بين متغير جنس المبحوثين ورأيهم في ضرورة شكل اللباس عند المرأة في مكان العمل بحيث نلاحظ أن معظم المبحوثين سواءا كانوا ذكورا

أو إناثا يرون أن شكل اللباس ضروري للمرأة العاملة وذلك نظرا لطبيعة ثقافة ودين المجتمع الجزائري.

3-9/ عمل المرأة حسب رأي المبحوثين (كلا الجنسين):

جدول رقم (43) يوضح توزيع المبحوثات حول إجابتهم على ضرورة تقسيم أماكن العمل بين الجنسين حسب تعرضهن للعنف اللّفظي.

ضرورة تقسيم العمل بين الجنسين / التعرض للعنف	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	11	40.7	13	33.3	24	36.4
نعم	16	59.3	26	66.7	42	63.3
المجموع	27	100	39	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (43) أن الاتجاه العام لتعرض المبحوثات للعنف اللّفظي في مكان العمل، هو ب "**نعم**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 63.3% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في دعوتهن إلى ضرورة تقسيم أماكن العمل بين الجنسين بنسبة66.7% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي يرون بأن لا توجد هناك ضرورة في تقسيم أماكن العمل بين الجنسين بنسبة معتبرة 59.3% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات لم يتعرضن للعنف اللّفظي والمقدرة ب 36.4% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي لم يرون بضرورة تقسيم أماكن العمل بين الجنسين بنسبة 40.7% من مجموع الفئة وتليها نسبة أقل من المبحوثات لم يتعرضن للعنف اللّفظي ودعن إلى ضرورة تقسيم أماكن العمل بين الجنسين والمقدرة ب33.3% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا يوجد هناك علاقة ارتباطية بين تعرض المبحوثات ودعوتهن إلى ضرورة تقسيم أماكن العمل بين الجنسين لكن بالمقابل نلاحظ أن كلما تعرضت المرأة للعنف اللّفظي دعت إلى ضرورة تقسيم أماكن العمل والعكس صحيح.

جدول رقم (44) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب اعتبار العمل في ولايتهن.

التعرض للعنف / يعتبر العمل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مقبول في كل المجالات	14	53.85	22	48.89	36	50.70
مقبول في جميع مناطق الولاية	04	15.38	06	13.33	10	14.1
مقبول في مجالات خاصة	08	30.77	16	35.56	24	33.80
مرفوض	00	00	01	2.22	01	1.40
المجموع	26	100	45	100	71	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (44) أن الاتجاه العام لاعتبار عمل المرأة في ولايتهن، هو مقبول في كل المجالات بنسبة غالبة والمقدرة ب 50.7% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة 53.85% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف بنسبة معتبرة 48.89% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات أجبن بأن عمل المرأة مقبول في مجالات خاصة والمقدرة ب 33.80% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف اللّفظي بنسبة 35.56% من مجموع الفئة وتليها نسبة أقل من المبحوثات لم يتعرضن للعنف اللّفظي بنسبة 30.77% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج من خلال تصريحات المبحوثات أن اعتبار العمل في ولاية عين الدفلى ليس له علاقة بتعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بحيث يعتبر مطلب عصري وضروري ولكن نجد العكس عند الرجل.

جدول رقم (45) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في ضرورة توزيع أماكن العمل بين الجنسين حسب الجنس.

ضرورة توزيع أماكن العمل بين الجنسين / الجنس	ضروري للمحافظة على القيم		لتجنب الاختلاط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	47	73.4	19	54.3	66	66.7
ذكر	17	26.6	16	45.7	33	33.3
المجموع	64	100	35	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (45) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي أجبن على ضرورة توزيع أماكن العمل بين الجنسين هي ضرورة للمحافظة على القيم وقدرها 73.4% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة فاقت النصف من المبحوثات صرحن أن هذا التوزيع هو لتجنب الاختلاط والمقدرة ب 54.3% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة التي تقارب النصف عند الذين صرحوا أن هذا التوزيع الغرض منه هو تجنب الاختلاط التي تقدر ب 45.7% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين ألاّ توجد علاقة بين متغير جنس المبحوثين ورأيهم في ضرورة توزيع أماكن العمل بين الجنسين فكلاهما يتوفقان في الرأي وهو توزيع أماكن العمل هو ضروري للمحافظة على القيم وتجنب الاختلاط.

3-10/ العلاقات الاجتماعية في العمل والعنف:

جدول رقم (46) يوضح توزيع المبحوثين حول تعرض المرأة العاملة للعنف من طرف الأشخاص حسب تصريحهم على طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل.

العنف من طرف / طبيعة العلاقة	المتنافسون		زملاء العمل		عامة الناس		الزبائن		احد افراد العائلة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزمالة	16	72.7	20	76.9	29	82.9	33	62.3	12	60	70	70.7
الصداقة	06	27.3	06	23.1	06	17.1	20	37.7	08	40	29	29.3
المجموع	22	100	26	100	35	100	53	100	20	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (46) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل، هو الزمالة بنسبة ساحقة وقدرها 70.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المرأة للعنف من طرف عامة الناس بنسبة ساحقة وقدرها 82.9% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة من المبحوثين الذين صرحوا بأن تتعرض المرأة للعنف من طرف زملاء العمل والمتنافسون الآخرون والمقدرة ب 76.9% و72.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل ومعتبرة ومتقاربة من المبحوثين صرحوا بأن الزبائن وأحد أفراد العائلة يقمون بممارسة العنف ضدها بنسب 62.3% و60% على التوالي من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الصداقة هي العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل بنسبة تقدر ب29.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في أحد أفراد العائلة هم الأشخاص الذين يمارسون العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية التي تقدر ب 40% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين أجابوا بأن المرأة العاملة في التجارية تتعرض للعنف من طرف الزبائن بنسبة 37.7% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا تؤثر طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل وتعرض العاملات للعنف اللّفظي من طرف أشخاص معينين فمجمل المبحوثين سواء الذكور أو الإناث يرون أن العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل هي الزمالة وذلك لتجنب للوقوع في الأخطاء ومنها التعرض للعنف اللّفظي.

جدول رقم (47) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل حسب اجابتهم لطبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في العمل.

الاختلاط يشكل / طبيعة العلاقة	خطرا على المرأة		ضرورة مرتبطة بالعصر		خطرا على الرجل		خطرا على القيم		للتقارب والتعايش		أمر عادي		شيء محرج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزمالة	12	52.2	19	79.2	05	55.6	22	66.7	03	50	27	79.4	10	62.5	70	70.7
الصداقة	11	47.8	05	20.8	04	44.4	11	33.3	03	50	07	20.6	06	37.5	29	29.3
المجموع	23	100	24	100	09	100	33	100	06	100	34	100	16	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (47) أن الاتجاه العام لطبيعة العلاقة التي تجمع المبحوثين في المكان العمل، هو الزمالة بنسبة ساحقة قدرها 70.7% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن الاختلاط بين الجنسين يشكل أمر عادي وضرورة مرتبطة بالعصر بنسب ساحقة 79.4% و79.2% على التوالي من مجموع الفئة، وتليها نسب أقل ومعتبرة التي فاقت النصف من المبحوثين الذين صرحوا بأن هذا الاختلاط يشكل خطرا على القيم وشيء محرج وخطرا على الرجل وخطرا على المرأة بنسب قدرها 66.7% و62.5% و55.6% و52.2% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين التي تجمعهم الصداقة والمقدرة ب29.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في أن الاختلاط يشكل خطرا على المرأة التي تقدر ب 47.8% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل وقريبة منها من المبحوثين يروا بأن الإختلاط يشكل خطرا على الرجل بنسبة قدرها 44.4% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين إجابة المبحوثين حول طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل ورأيهم في الاختلاط بين الجنسين حيث مهما كانت العلاقة بينهما لا تؤثر في رأيهم حول على ماذا يشكل الاختلاط.

نتائج الفصل الثالث:

من خلال التعليق والتحليل لجداول الفرضيات لعينتي العاملين والعاملات في المحلات التجارية حول ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية السابقة الذكر نستنتج ما يلي:

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين اجابة المبحوثين حول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها ومعارضتهم لعملها.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثين حول تأثير عمل المرأة على قيمها وعلى ماذا يؤثر عمل المرأة.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثين حول أماكن ممارسة العنف وضد أشخاص معينين.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين الشعور المبحوثات بالخوف في الطريق والتفكير في التوقف عن العمل.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين القيم الأخلاقية الغائبة في المجتمع وتعرض المبحوثات للعنف اللّفظي.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثات حول تأثير عمل المرأة على قيمها وتعرضهن للعنف اللّفظي.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثات على ماذا يشكل الإختلاط بين الجنسين في مكان العمل وتعرضهن للمضايقات في مكان العمل.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثين حول على ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين وتأثير خروج المرأة على قيمها.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

-توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس واعتبار خروج المرأة للعمل في الولاية.

الفصل الرابع: التنشئة الاجتماعية الجندرية والعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

I. الجندر

1/ تعريف الجندر

يعرف الجندر في علم الاجتماع بأنه: "التوقعات الاجتماعية للسلوك الذي يعتبر مناسبا لكل من الجنسين. ولا يشير النوع هنا إلى الخصائص الجسدية التي يختلف فيها الرجال والنساء، بل إلى السمات المصاغة اجتماعيا من الذكورة والأنوثة."[1]

ويشير كذلك إلى "الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية التي تحدّد دور الجنسين، ويميز بينهما، من خلال الأدوار الاجتماعية المنوطة بكل منهما."[2]

وقد استخدمه الأكاديميون والناشطون النسويين الذين اختاروا لغة الجندر بطريقة معينة إذ اعتبروه بأنه: بناء اجتماعي يشير إلى العلاقات بين النساء والرجال ويعكس التسلسلات الهرمية بينهم، ليس فقط على البنية البيولوجية، ولكن أيضًا على أعمارهم، وموقع دورة حياتهم، والإثنية، والعرق، والدخل والثروة، وغيرها من الميزات.[3]

وقد قدم دفيد ريدل وزميله تعريفا للجندر ومفاده أنه "مصادر السلوك واتجاهات الرجال والنساء لا ترجع إلى أساس فيزيولوجي. ولكنها تعتمد على الطرائق التي تتبع في تسلسل وتنظيم المجتمعات التي ينتمون إليها."[4]

ترجمت كلمة gender إلى مفهوم الجنس الثقافي واعتبر أنه تلك "التمييزات الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، بين الرجال والنساء، وأحيانا توصف بأنها دراسة التذكير والتأنيث."[5]

2/ نظريات الجندر.

2-1/ تفسيرات الجندر في علم الاجتماع:

1.أوغيست كونت (1798-1857): من أهم أفكاره:[1] ينطلق كونت من فكرة مفادها أن الطبيعة أوجدت جنس الأنثى وغايتها هي حفظ النسل مما جعلها في مرتبة أدنى من الذكر.

---

[1] أحمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، دار الكتب المصرية، مصر، 1984، ص 262

[2] محمد سبيلا، نوح الهرموزي، مرجع سابق، ص 460

[3] William A. Darity And others, iapd, p 273.

[4] مرجريت كولسون، دفيد ريدل، مرجع سابق، ص 51.

[5] طوني بينيت لورانس غروسبيرغ ميغان موريس، مرجع سابق، ص 262.

-يرى خضوع النساء للرجال وذلك باعتبارهن الأضعف فيزيقيا وعقليا من الرجال؛ وأن الطبيعة عوضتها بالمشاعر والعواطف.

- رفضه لمشاركة النساء في صناعة القرار أو أية مشاركة سياسية لأنه اعتبر هذا يتطلب عقلا وفكرا موضوعيا، واعتبر ولوج النساء لمجال السياسة مناف للطبيعة مما يحدث من دمارهن ودمار المجتمع كليا.

- العلاقة التبعية المرأة للرجل تنشأ من خلال المؤسسات المختلفة منذ انتهاء مرحلة الطفولة والدخول في سن الرشد حتى تصبح خاضعة تماما للرجل عند الزواج.

- دعوته بضرورة بناء نظام اجتماعي مستقر وهذا ما يتطلب انتهاج السلطة الأبوية الدكتاتورية في نظريته "الوضعية" الذي يؤكد من خلالها أن الاستقرار يتشكل عن طريق استمرارية وحدة العائلة المبنية على النظام البطريكي. ورؤيته هاته المتحيزة جندريا أدى إلى جندرة العلم أي إن الأفكار والأنشطة الذكورية هي الغالبة فيه.

- عدم نفيه لقدرة المرأة على الفكر ولكنه رآها بعدم ممارستها هذه الشؤون لِكيْلا تشوه أنوثتها؛ فهو يقصي بذلك المرأة من أن تكون فاعلا أخلاقيا ويبعدها عن مبادئ الأخلاق والفضيلة.

2.إميل دوركايم(1858-1917): تحدث دوركايم حول القسمة الداخلية للفرد التي صاغها في مفهوم الثنائية الطبيعية البشرية أي إن البشر ينقسم إلى زوجين وطرفين؛ يتمثل الطرف الأول في أنه فردي خالص ومتجذر في تكوينيه العضوي الذي يحمل سمات المشاعر والشهوات الحسية أي المرأة أما الطرف الآخر يعتبره اجتماعي وامتداد للمجتمع الذي تكمن فيه الحياة الفكرية والأخلاقية أي الرجل بحيث كلاهما يتعايشان في صراع.[2]

اعتبر دوركايم هذا التقسيم (كائن فكري وكائن مادي) ينتج وضعا فريدا للحتمية أي إن الانسان من حيث حياته النفسية هي صناعة المجتمع ويكون تحت تصرفه بشكل كلي، أما من حيث حياته الفيزيقية أو الجسدية هي الجوهر الراسخ لفرديته.[3]

---

[1] عصمت محمد حوسو، **الجندر** "**الأبعاد الاجتماعية والثقافية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط 1، ص ص 35 . 37

[2] جينيفر م. ليمان، **تفكيك دوركايم** "**نقد ما بعد بعد بنيوي**"، تر: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2013، ص 138

[3] جينيفر م. ليمان، نفس المرجع السابق، ص 138

ويعزي دوركايم سلطة الرجل على المرأة إلى وجود وعي اجتماعي ومفهوم الانضباط، أي إن العقل خاضع لإرادة المجتمع وبهذا الفضل يهيمن العقل على الجسد وبمعنى أخر يسمو أحدهما على الآخر كائن واحد منهما من الضروري أن يتميز بالقوة من جهة ورغبته في السلطة على الآخر – ولهذا اعتبر دوركايم – أن الرجل هو نتاج المجتمع الذي يسيطر ويوجه الكائن الفردي والمادي أي المرأة؛ ولهذا يجب أن يتحكم العقل (الرجل) في الجسد (المرأة) الذي ينشأ عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية أو كما أطلق عليه دوركايم مفهوم الانضباط.[1]

– حاول دوركايم من خلال نظريته حول اللامعيارية ANOMIE أو بما عرفت بالتفكك والفوضى الاجتماعية وكذا نظريته في التضامن الاجتماعي والبنائية الوظيفية من حيث الربط في تفسيره لوظيفة تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي حيث وضح بأن للتضامن الاجتماعي أشكال عديدة التي تعكس الواقع الاجتماعي المتنوع كالتضامن العائلي والذي يهمنا في تحليلنا للجندر الذي اعتبره يعكس طبيعة مبدأ تقسيم العمل وتحديد الواجبات والحقوق داخل كل تنظيم أو جماعة اجتماعية ابتداءا من تنظيم العائلة أو الأسرة لتلبية حاجياته الضرورية.[2] وفي هذا الإطار وضع دوركايم وظيفة المرأة في قسمين وهما: الأول الإيجابي الذي يرتبط بدور المرأة التقليدي في الزواج والعائلة والذي يؤدي بدوره إلى استقرار العائلة من خلال الوظائف التي تقوم بها. أما الثاني وهو ارتباط جنسانية المرأة بالظواهر الاجتماعية خاصة الطلاقة والانتحار؛ فللمرأة حسب رأيه دور في الطلاق الذي يؤدي إلى ظاهرة الانتحار وهذا الارتباط فسره دوركايم بوجود اختلاف في الطبيعة البيولوجية بين الرجل والمرأة ودونيتها.[3]

–الاختلاف البيولوجي وخاصة القدرة والاستعداد وضع المرأة في مكانة متدنية من الرجل كما أبقاها في الفضاء الخاص لكي تقوم بأدوار اجتماعية قائمة على هذه الاختلافات المتفق عليها اجتماعيا. وهذه النتيجة استخدمها دوركايم كحجة لوجود نسب متدنية من النساء

[1] نفس المرجع، ص 139

[2] عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 228

[3] عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص 38

اللواتي يقدمن على الانتحار مقارنة بالرجال بسبب عدمية مشاركة المرأة في الفضاء العام.[1]

– افترض دوركايم بأن تغير مكانة المرأة وتطورها له علاقة ارتباطية بين تغير الأسرة في شكلها وطبيعتها ووظائفها؛ كما اعتقد بأن استقرار الأسرة يستقر المجتمع من خلال تقسيم العمل فقد قسم العمل أن دور المرأة يتمثل في التربية الأخلاقية والأمان العاطفي والواجبات المنزلية أما الرجل دوره يكمن في العمل وتكوين جماعات وظيفية أو مهنية.[2]

3.ماكس فيبر(1864–1920): عالج فيبر في مؤلفه "الاقتصاد والمجتمع" سنة 1922 العديد من العلاقات الاجتماعية وخاصة أشكال الهيمنة السياسية بحيث قد ميز بين ثلاثة أنماط للهيمنة وهي: – الهيمنة التقليدية التي تؤسس مشروعها على ما هو مقدس للتقاليد والعادات؛ فمثلا السلطة الأبوية في المنزل.

– الهيمنة الكاريزمية وهي هيمنة شخصية استثنائية تؤسس سلطته على قوته في الاقناع وقدرته على جذب مجموعة من الناس.

– الهيمنة الشرعية العقلانية أو الهيمنة البيروقراطية التي تستند إلى سلطة القانون التي تضعها جماعة معينة في المجتمع من أجل استقراره وتنظيمه، فهي ترتبط بالوظيفة (كقانون الطرقات والقانون المدني...الخ).[3]

مفهوم الجندر جاء ضمن السلطة أو الهيمنة التقليدية التي تأخذ الطابع المقدس للتقاليد وللذين يسيطرون باسم التقاليد؛ ويعتبر القرار شرعيا لأنه يفترض به أن يكون متوافقا مع ما سبق قوله وفعله في كل الأزمان أي يقتضي على الرجل بأن يحترم التقاليد والتراث وخاصة في ظل سلطة أبوية.[4]

إذن الهيمنة أو السلطة السياسية تتمحور حول هذه النماذج الثلاثة سلطة الزمن (التقليدية) وسلطة الانسان (الكاريزمية) وسلطة العقل (الشرعية العقلانية) هذه النماذج

---

[1] نفس المرجع، ص 38

[2] نفس المرجع، ص 39

[3] فيليب كابان، وجان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، تر: إياس حسن، دار الفرقد، ط 1، 2010، ص 49

[4] لوران فلوري، **ماكس فيبر**، تر: محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2008، ص 88

ليست مفصولة عن بعضها البعض لأن الحقيقة التاريخية تقدمها في صيغ مركبة لذلك يعتقد فيبر بأنها تتراكب فوق بعضها البعض أكثر مما تتتابع في الواقع التاريخي.[1]

مفهوم الإذعان Deference من المفاهيم الأساسية الذي اتخذه فيبر عند معالجته قضية الشرعية الذي يعتبر شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي الذي يتواجد في مواقف ممارسة السلطة التقليدية القائمة على الامتثال للتوقعات في إطار علاقة قوة غير المتكافئة.[2]

تباين في المكانة هو نمط من أنماط عدم المساواة حيث يرى فيبر أن علاقات عدم المساواة بين جنسين لا ترجع إلى التباين الطبقي الذي ذهب إليه ماركس وإنما إلى جماعات المكانة Status Group التي تحتل وضعا اجتماعيا مميزا الذي يعطيها تميزا عضويا داخل الطبقة؛ وتتمركز هذه الطبقة حسب رأيه في ملكية كل أنواع الفرص الحياتية من خلال قوة السوق في المجتمع الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرات الفرد أي كان ذكرا أو أنثى هي التي تعطيه مهارات في تحكم على سوق العمل داخل المجتمع.[3]

-اهتم بالسلطة والقوة واعتبرهما من عناصر الفعل الاجتماعي؛ إلا أن الفعل الاجتماعي يتخذ العديد من الصور لأنه يتأثر بعمق ببناء السلطة والهيمنة وهذا ما جعله ينمط السلطة التي تحقق الشرعية من خلال القوة.[4] فحسب رأي ماكس فيبر أن قهر المرأة هو ناجم عن الفعل الاجتماعي Social Action وأساليب المعيشة الذي يقصد به أن "يقوم الأفراد بالعديد من الأشياء بسبب أنهم يقررون أن يقوموا بها، كذلك بهدف تحقيق الأهداف التي يرغبون في تحقيقها، وباختيار أهدافهم ومراعاة الظروف المحيطة التي يجدون أنفسهم فيها فإنهم يقومون بالاختيار ليتصرفوا بالطريقة التي يتصرفون بها."[5]

---

[1] نفس المرجع، ص 91

[2] جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 121

[3] فيليب جونز، **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، تر: محمد ياسر خواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010، ص 129

[4] فيليب جونز، نفس المرجع السابق ، ص 129

[5] نفس المرجع، ص 127

4.هيربرت سبنسر (1820-1903): من أهم أفكاره[1]:

- ندى سبنسر في العديد من مؤلفاته بالمساواة بين الجنسين ورفض نظام الزواج غير المتكافئ؛ كما قد أعلن بأن المرأة لو فهمت كل ما يحتويه الفضاء الخاص لقصرت حياتها عليه ولما رضيت بديلا عنه.

- مثل سبنسر بالأدوار الجنسين بمبدأ العضوية Organicism باعتبار الرجل والمرأة هما جزئين من المجتمع منوطان بكل واحد منهما دور خاص يؤدي إلى توازن المجتمع واستقراره. وقد فضل سبنسر دور المرأة في المجتمع وهو رعايتها للزوج والأبناء واعتبره يحقق تكامل العائلة كوحدة في المجتمع؛ في المقابل يعمل الرجل خارج البيت. وبهذا الشكل يقوما بدورهما الأساسي وهي عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على التكيف الاجتماعي لأدوار وسلوكيات الأبناء ذكورا وإناثا من الناحية النفسية والاجتماعية.

- رفض سبنسر تنقل المرأة إلى الفضاء العام خاصة السياسة والتجارة لأنه اعتبرها تملك عقلا صغير الحجم وضعيفة الجسد ومن يقوم بدور رعاية الأطفال وبذلك سيؤدي إلى إخلال توازن المجتمع.

5.تالكوت بارسونز (1902-1979): من أهم أفكاره[2]:

- رؤيته حول ضرورة وجود العائلة النووية في المجتمعات الصناعية التي تكون وظائفها قائمة على العزل بين الجنسين وذلك بتوزيع الأدوار؛ الدور الأداتي (Instrumental role) للرجل نظرا لقوته وبنيته المورفولوجية والدور التعبيري المتمثل بالعاطفة للمرأة (expressive role) وذلك للحفاظ على التوازن والتكامل لهذا النظام الاجتماعي.

- دعا إلى ضرورة بقاء المرأة في الفضاء الخاص وذلك لرعاية الأبناء والزوج وخدمة المنزل أما الرجل يبقى في الفضاء العام وذلك نتيجة لسهولة حركته مما ظهرت هذه الفروق الاجتماعية بين الجنسين.

- رؤيته المتمثلة في استمرارية اللامساواة بين الجندرين مهما تم الاعتراف بها لأن ذلك يعود إلى عدم وجود تناسق العلاقات بين الرجل والمرأة مع البيئة الوظيفية.

---

[1] عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص ص 42 . 43

[2] نفس المرجع، ص ص 44 . 45

– تأكيده على أهمية تقسيم العمل بين الجنسين غايته لاستقرار المجتمع؛ وذلك أن المرأة تقوم بأدوار تدعم أدوار الرجل التي تقوم بدورها في الرعاية والتربية مهما اختلفت علاقاتها مع الرجل زوجة، أم، أخت، إبنة. في حين يقوم الرجل بتأمين الدخل. أي هناك ترابط بين الأدوار الداعمة والأدوار التابعة المخصصة للنساء سواء داخل الأسرة أو خارجها.

– وأن تقسيم هذا العمل يؤدي إلى زيادة التضامن داخل الأسرة وقد اعتبر بارسونز هذا تقسيم تكاملي للأدوار بين الجنسين ناتج عن فورق بيولوجية.

2-2/ النظريات النسوية Feminism: تشير النسوية إلى النظريات الاجتماعية والإيديولوجيات الاقتصادية والحركات السياسية والفلسفات الأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة.[1]

كانت الموجة الأولى من النشطاء نسويات ليبيراليات اللواتي واجهن من أجل الحق في التصويت والانتخاب، والوصول إلى التعليم، وإصلاح قانون الزواج في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. شهدت الموجة الثانية ظهور النسويات الراديكاليات اللائي احتججن على العمل والحقوق الإنجابية في الستينيات والسبعينيات. تطورت المجموعات النسوية العديدة المعنية بجميع أشكال القمع ضد النساء (مثل العنصرية والكلاسيكية) لتكون الموجة الثالثة في التسعينيات.[2] حيث ظهرت هذه النظرية نتيجة للحركات النسوية التي وضعت علاقة المرأة والرجل موضوعا أكاديمي مما أدى إلى ظهور أربع نظريات نسوية وهي: الراديكالية، الماركسية، الليبيرالية، الصراعية المعاصرة، والاشتراكية (نظرية الأنظمة المزدوجة) وكل منها عالجت موضوع العنف ضد المرأة بطرق خاصة بها فأعضاء النظرية النسوية الراديكالية تنظر للعنف ضد النساء بأنه نتيجة للنظام الأبوي باعتباره الذي يكرس الهيمنة الذكورية للرجال والسلطة على النساء باعتبارهن أقل شأنا ووضعن في أسفل الهرم الاجتماعي. وفي النظرية النسوية الماركسية ترجع العنف ضد المرأة للنظام الرأسمالي الذي يسيطر الرجال فيه على النساء نتيجة لسيطرة رأس المال على العمل، والنظرية النسوية الليبيرالية تنظر للعنف ضد المرأة نتيجة لتحيز الرجال ضد النساء عن طريق القانون واستبعاد النساء في المشاركة السياسية والاجتماعية وفي مجالات الحياة

[1] William A. Darity Jr. And ather, **International Encyclopedia of the Social Sciences " ETHNIC CONFLICT–INEQUALITY, GENDER",** macmillan reference usa, new york, 2nd edition, VOLUME 3, p 119.

[2] William A. Darity Jr. And ather, iapd, p 119.

الأخرى. أما نظرية الأنظمة المزدوجة يقوم تحليلها للعنف ضد المرأة على ما جاءت به كل من النظرية الراديكالية والماركسية معا باعتبار أن اضطهاد المرأة ظاهرة نتجت عن ترابط مفصلي بين الأبوية والرأسمالية.[1]

2-3/ تفكير مالك بن نبي حول مشكلة المرأة: تناول مالك بن بني مفهوم الجندر أو النوع في مؤلفه "شروط النهضة" التي كانت عبار عن سلسلة من مشكلات الحضارة وذلك بإدراجه في مفهوم "مشكلة المرأة" ومن بين أهم أفكاره في هذا المجال[2]:

-اعتمد على التحليل النفسي وذلك لمعرفة الدوافع النفسية العميقة التي تدفع كل من طائفة المدافعين عن حقوق المرأة ودعاة التحرر وطائفة الذين يطالبون بإبعاد المرأة من المجتمع وذلك لسهولة معرفة هذه الدوافع على حقيقتها؛ لأنه يراها تصدر عن دافع الغريزة الجنسية وهنا يستدل إلى ما جاء به فرويد.

-دعا إلى ضرورة دراسة هذه المشكلة بتجنب هذه النزعات ليكون الحل فيه مصلحة للمجتمع كليا لأن المرأة والرجل يكونان الفرد في المجتمع وهو يستدل إلى الحديث النبوي القائل: << النساء شقائق الرجال>> ولقول الله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساءاً﴾

-اعتبر الرجل والمرأة قطبا الانسانية ولا يمكن الفصل بينهما فالرجل قد أتى في مجال الفن والعلم أما المرأة قد كونت نوابغ الرجال.

- حدد مهمة المرأة في المجتمع بناءا على النظر لمشكلة التقليد عند المرأة ومسايرتها مع المشكلات الاجتماعية الأخرى وغايتها تقدم المدنية؛ فهو اعتبر تقدم المدنية حلا لهذه المشكلات.

-اعتبر انتقال المرأة من امرأة متحجبة إلى امرأة سافرة أو انتقالها من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام لم يحل المشكلة وإنما زاد في تعقيد هذه المشكلة وما فعل نقلت المرأة من حالة إلى حالة.

---

[1] جون ستوري، **النظرية الثقافية والثقافة الشعبية**، تر: صالح خليل أبو أصبع، وفاروق منصور، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (شروع كلمة)، أبوظبي، 2014، ط1، ص 217.218

[2] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، مرجع سابق، ص 114 . 120

-لخص مالك بن نبي هذه المشكلة (مشكلة المرأة المسلمة والمرأة الغربية) في أنها تسير بين التفريط والإفراط وبذلك دعا إلى الوسطية أي إن نضع المرأة بينهما لتؤدي دورها خادمة للحضارة وملهمة لذوق الجمال وروح الأخلاق، والدور الذي تلعبه أما وزوجة.

-اعتبر عمل المرأة على أنه مشكلة جردها من مروءتها وذلك مما تتعرض إليه من أخطار على أخلاقها وتركها في حرية مشؤومة وفقدها أو غير عاطفتها نحو الأسرة. أي إنه يرى عمل المرأة شوه البناء الأسري للمجتمع وقام على تحليله وتفكيكه باعتبار أن الأسرة هي العنصر الأساسي لبناء المجتمع.

-دعا إلى الشروع في التخطيط الدقيق لجميع أطوار المرأة لأنها هي في تطور حيث نراها في أشكالها الجديدة فتاة في المدرسة عاملة مولدة طبيبة مدرسة مهما اختلفت حركتها المهنية إضافة إلى عدم إهمال القضايا الجوهرية كقضية الحضور الذي قصد بها "حضور المرأة في المجتمع حضورا محسّا بيِّنا".

-وهو كذلك يذهب إلى ما ذهبت إليه النظرية النسوية الاشتراكية أو نظرية الأنظمة المزدوجة حول العلاقة الدياليكتيكية بين النوع البيولوجي والنوع الاجتماعي ولكن بصورة أخرى معبرا "إن الطبيعة توجد النوع، ولكن التاريخ يصنع المجتمع. وهدف الطبيعة هو مجرد المحافظة على البقاء، بينما التاريخ أن يسير بركب التقدم نحو شكل من أشكال الحياة الراقية، هو ما نطلق عليه اسم الحضارة."[1]

3/ العلاقة ارتباطية بين التنشئة الاجتماعية الجندرية وتعرّض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي.

ترتبط هذه العلاقة بالعديد من المتغيرات كالرجولة، الهيمنة الذكورية، البطالة، وهم الهيمنة الأنثوية، فرط الذكورة وفرط الأنوثة. وبذلك سنقدم شرح وجيز بارتباط هذه المتغيرات بالعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

فقد بينت هذه الدراسة بأهم مؤشرات حول العلاقة بين التنشئة الاجتماعية الجندرية والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية حسب إجابات أفراد العينة وهي **10 أبعاد** كما هي موضحة على نحو التالي:

[1] مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع** "**شبكة العلاقات الاجتماعية**"، مرجع سابق، ص 19

3-1/ الأسرة الجزائرية والمعاملة الوالدية:

جدول رقم (48) يمثل توزيع المبحوثين حسب فترة العمل.

فترة العمل	ك	النسبة
الفترة الصباحية	13	39.4%
الفترة المسائية	17	51.5%
الليل	3	9.1
المجموع	33	%100

نلاحظ من خلال جدول رقم (48) أن أعلى نسبة تعود لفئة المبحوثين الذين يعملون في الفترة المسائية بنسبة تقدر ب 51.5% من مجموع العينة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين يعملون في الفترة الصباحية بنسبة 39.4% من مجموع العينة. أما النسب الثالثة وهي نسبة المبحوثين الذين يعملون في الليل بنسبة ضعيفة التي تقدر ب9.1% من مجموع العينة.

جدول رقم (49) يوضح توزيع المبحوثين حول موقف الوالدين عند دخولهم متأخرين حسب الجنس.

موقف الوالدين عند الدخول متأخر للمنزل / الجنس	عدم الاهتمام		نصح بعدم التكرار		التوبيخ		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	03	23.1	43	68.3	20	87	66	66.7
ذكر	10	76.9	20	31.7	03	13	33	33.3
المجموع	13	100	63	100	23	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (49) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي يتلقين التوبيخ عند دخولهم متأخرين للمنزل التي تقدر ب 87% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بتلقهن النصح بعدم التكرار بنسبة 68.3% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وساحقة عند الذين صرحوا بموقف الوالدين عند دخولهم متأخرين للمنزل وهو عدم الاهتمام التي تقدر ب 76.9% من مجموع الفئة؛

وتليها نسبة معتبرة ممن صرحوا بموقف الوالدين وهو النصح بعدم التكرار بنسبة 31.7% من مجموع الفئة.

من خلال جدول (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وموقف الوالدين عند دخولهم متأخرين.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة تأثير بين متغير الجنس وموقف الأسرة اتجاه الدخول المتأخر للمنزل وهذا ما يفسر أن هناك تنميط في عملية التنشئة الاجتماعية لأسر المبحوثين حيث تكون المواقف الأسرية اتجاه السلوكات والأفعال متفاوتة بين الذكور والإناث، وهذا مما يشجع الذكور أن يكونوا هم أكثر ممارسة للعنف اللّفظي. لذا تعد فرضية طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية لها علاقة بظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية صحيحة ومن أهم متغيرات هذه التنشئة هي التمييز والتنميط بين الجنسين.

وبمعنى أكثر دقة لا تكون هناك ردة فعل اجتماعية متساوية مع ردة فعل اتجاه قيام الأنثى (المرأة) بالدخول المتأخر للمنزل فهو ما يعتبره المجتمع مساسا بأنوثتها وشرفها وأنه يعيب ارتكاب مثل هذه السلوكات، أما عند الذكر فمهما قام بأي فعل لا يعاب عليه لأنه رجل ويدخل ضمن المفهوم الخاطئ للرجولة. فالعنف بمختلف أنواعه الذي يتلقاه النوع الاجتماعي متأصل في الفروق بين الجنسين في الذكورة والأنوثة والقواعد والتعاريف المقررة لما يعنيه أن تكون رجلاً أو امرأة، وهذه الاختلافات بين الجنسين قد سمح أو شجع السلوك العنيف في سياق من المفترض امتياز وسلطة هرمية لمجموعات معينة من الرجال المدرجة في إطار ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد تصبح كعوامل لممارسة الرجل عنف لفظي على المرأة في الفضاء العام، ويرجع هذا من خلال تأثيرهم من تجارب مرحلة الطفولة عبر التنشئة الاجتماعية بين الجنسين، وخاصة تلك المواقف الاجتماعية المتساهلة كالتساهل مع الذكور والتشديد على الإناث.[1]

[1] Laura L. Finley, iapd, p 102

3-2/ العنف والفضاءات العامة (العنف من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام):

جدول رقم (50) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول نوع العنف اللّفظي المستعمل حسب مكان ممارستهم للعنف.

نوع العنف / مكان الممارسة	السب والشتم		السخرية		التنابز بالالقاب		التهديد والوعيد		نكت بذيئة		التحرش الجنسي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البيت	05	11.4	05	11.4	04	16	03	15.8	03	15.8	03	14.3	23	13.4
المحل	10	22.7	10	22.7	07	28	04	21.1	05	26.3	05	23.8	41	23.8
الشارع	15	34.1	15	34.1	08	32	05	26.3	06	31.6	07	33.3	56	32.6
اماكن اخرى	07	15.9	07	15.9	03	12	03	15.8	02	10.5	03	14.3	25	14.5
المحطات	07	15.9	07	15.9	03	12	04	21.1	03	15.8	03	14.3	27	15.7
المجموع	44	100	44	100	25	100	19	100	19	100	21	100	172	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (50) الاتجاه العام لمكان ممارسة العنف عند المبحوثين، هو الشارع بنسبة غالبة والمقدرة ب 32.6% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في ممارستهم السب والشتم، السخرية، التحرش الجنسي، التنابز بالألقاب، نكت بذيئة بنسب معتبرة ومتقاربة 34.1%، 33.3%، 32%، 31.6% على التوالي من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين قد مارسوا العنف في محلاتهم التجارية بنسبة تقدر ب23.8% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في ممارستهم التنابز بالألقاب بنسبة 28% من مجموع الفئة وتليها نسب معتبرة ومتقاربة ومتسلسلة مارسوا نكت بذيئة، التحرش الجنسي، السخرية، السب والشتم، التهديد والوعيد بنسب تقدر ب 26.3%، 23.8%، 22.7%، 21.1% على التوالي من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن نوع العنف لا يتأثر بالأماكن التي تمارس فيه فهو ينتشر بشتى أنواعه في مختلف الأمكنة؛ نجده بشكل كبير في الشارع والمحل التجاري مقارنته بالمحطات وأماكن أخرى وفي الأخير البيت وقد ترجع ممارسة العنف اللّفظي في الشارع والمحل التجاري إلى وجود نوع من الحرية والاستقلالية وعدم احترام القانون وغياب الرقابة وضعف قياسه في القانون، وقد كسر حاجز الخجل وتصبح ممارسته شيئا عاديا وعفويا ومتقبلا خاصة أمام جماعة الرفاق. كما يرجع تدني ممارسة هذا الفعل في البيت نتيجة لنوع من الضبط

والمحافظة وعدم تقبله داخل الأسرة، بالإضافة إلى أن لكل مكان أو بيئة معينة نوع خاص للعنف اللّفظي.

حاليا العنف ضد المرأة في الشارع أعلى نسبة عكس ما كان عليه في السنوات الماضية وهذا نتيجة لخروج المرأة للعمل إذ نجد العنف كان بنسبة كبيرة في البيت نتيجة أن المرأة كانت ماكثة في البيت ومنه فالعنف ضد المرأة يمارس عليها أينما تواجدت.

3-3/ الجندر وعمل المرأة: يتشكل هذا البعد من خلال 5 مؤشرات تشير إلى شرح كيف يؤثر الجندر أو التنشئة الاجتماعية الجندرية في ظاهرة العنف ضد المرأة وهي:

***عمل المرأة بين المساس بقيمتها الشخصية من جهة والمساس بقيمة الرجل من جهة أخرى:**

جدول رقم (51) يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	ك	النسبة
ضعيف	06	18.2%
متوسط	25	75.8%
جيد	02	6.1%
المجموع	33	%100

يبين الجدول رقم (51) أن أعلى نسبة للمبحوثين كانت للذين مستواهم الاقتصادي متوسط بنسبة 75.8%، وتليها بنسب أقل من المبحوثين الذين مستواهم الاقتصادي ضعيف بنسب تقدر ب 18.2% وتليها نسبة ضعيفة من المبحوثين الذين مستواهم الاقتصادي جيد بنسبة 6.1% من مجموع العينة.

ومنه نستنتج أن الوضع المادي للمبحوثين مقبول مما قد تنشأ مشاكل لدى الشباب التي ترجع إلى عدم الإشباع الكامل لاحتياجاتهم؛ ولذلك يعتبر العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات نتيجة للوضع المادي للرجل واعتقاده أن المرأة هي سبب بطالته.

جدول رقم (52) يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	ك	النسبة
عازب	15	45.5%
متزوج	18	54.5%
المجموع	33	%100

يتوضح من خلال جدول رقم (52) أن نسبة 54.5% من المبحوثين متزوجون وهي نسبة فاقت النصف (50%) وتليها فئة المبحوثين عازبين بنسبة 45.5% من مجموع العينة وهذه النسبة قريبة لنسبة المتزوجون.

ومنه نستنتج أن الحالة الاجتماعية سواء كان المبحوث متزوج أو أعزب يعتبر العمل مطلب اجتماعي ضروري وذلك تحقيق لمكانته الاجتماعية واستقلاليته.

جدول رقم (53) يمثل توزيع المبحوثات حسب الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	ك	النسبة
عازبة	33	%50
متزوجة	27	%40.9
مطلقة	5	7.6
أرملة	1	1.5
المجموع	66	%100

يتوضح من خلال جدول رقم (53) أن نسبة 50% من المبحوثات عازبات وهي نسبة كبيرة وتليها فئة المبحوثات متزوجات بنسبة معتبرة التي تقدر ب40.9% من مجموع العينة. وتليها نسب ضعيفة جدا من المبحوثات مطلقات وأرامل بنسب 7.6% و1.5% من مجموع العينة. ومن خلال مقارنتنا للجدول رقم (52) ورقم (53) نستنتج أن الحالة الاجتماعية لا تؤثر في ظاهرة العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية فهو ينتشر سواء تعلقت طبيعة الحالة الاجتماعية الزواج أو العزوبة عند المعنِّف والمعنَّفة أي زواج أو عزوبة الضحية لا يرتبط بتعرضها للعنف وكذلك عزوبة أو الزواج المعنف (الرجل) لا يرتبط أيضا بممارسته للعنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

جدول رقم (54) يوضح توزيع المبحوثين حول فرض المجتمع عمل المرأة في البيت حسب إجابتهم لتأثير خروج المرأة للعمل على قيمها.

يفرض المجتمع عمل المرأة في البيت / تأثير خروج المرأة على قيمها	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	28	75.7	33	53.2	61	61.6
نعم	09	24.3	29	46.8	38	38.4
المجموع	37	100	62	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (54) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول تأثير خروج المرأة على قيمها، هو "**لا**" بنسبة قدرها 61.6% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية في ألاّ يفرض المجتمع عمل المرأة في البيت بنسبة ساحقة قدرها 75.7% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل ومعتبرة ممن صرحوا بأن المجتمع يفرض عمل المرأة في البيت وقدرها 53.2% من مجموع الفئة. وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا بأن قد أثر خروج المرأة للعمل على قيمها والمقدرة ب38.4% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند المبحوثين الذين صرحوا بأن يفرض المجتمع عمل المرأة في البيت بنسبة 46.8% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 2.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.026)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول على تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها وفرض المجتمع عمل المرأة في البيت.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها وفرض المجتمع عملها في البيت أي إن عمل المرأة يتوقف على حسب ما يأثر على القيم الاجتماعية وذلك باعتقاد أن المرأة قد تحتك أو تختلط بالرجال مما يتسبب في احداث مشكلة وهي أن تنساق للانحراف من جهة وتعرضها للعنف من جهة أخرى.

*** عمل المرأة بين القبول والرفض والتضييق:**

جدول رقم (55) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب إجابتهم لخروج المرأة للعمل مس بقيمة الرجل.

ممارسة العنف اللّفظي / خروج المرأة للعمل مس بقيمة الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	04	80	13	46.4	17	51.5
نعم	01	20	15	53.6	16	48.5
المجموع	05	100	28	100	33	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (55) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول خروج المرأة للعمل مس بقيمة الرجل، هو "**لا**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 51.5% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة بنسبة ساحقة 80% من مجموع الفئة، وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين مارسوا هذا الفعل وتقدر ب 46.4% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين قد صرحوا بأن خروج المرأة مس بقيمة الرجل بنسبة تقدر ب48.5% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في ممارستهم للعنف بنسبة فاقت النصف 53.6% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن ممارسة الرجل العنف ضد المرأة يتوقف على حسب رأيه حول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها؛ وما يوضحه هذا الجدول أن كلما كان الرجل يرى بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على قيمها زاد احتمال ممارسته للعنف ضدها والعكس صحيح.

جدول رقم (56) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول نوع المهنة المناسبة للمرأة حسب عمل المرأة يهدد المكانة الاقتصادية للرجل.

نوع المهنة / تهديد المكانة الاقتصادي	معلمة واستاذة		طبيبة وممرضة		مذيعة وصحفية		رياضية		استاذة جامعية		عاملة في معمل		نائبة في برلمان		باحثة ومؤلفة		موظفة في ادارة		وزيرة		عاملة نظافة		عاملة في محلات تجارية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	13	46.43	13	54.17	04	100	01	100	10	62.5	02	100	02	100	05	83.33	04	100	02	66.67	02	100	01	50	59	62.77
نعم	15	53.57	11	45.83	00	00	00	00	06	37.5	00	00	00	00	01	16.67	00	00	01	33.33	00	00	01	50	35	37.23
المجموع	28	100	24	100	04	100	01	100	16	100	02	100	02	100	06	100	04	100	03	100	02	100	02	100	94	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول السابق رقم (56) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول خروج المرأة للعمل يهدد المكانة الاقتصادية للرجل، هو "**لا**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 62.77% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تصريح المبحوثين أن الأعمال المناسبة للمرأة وبنسب كلية وهي مذيعة وصحفية، رياضية، عاملة في معمل، نائبة في برلمان، موظفة في إدارة وعاملة نظافة بنسبة 100% من مجموع الفئة، وتليها نسبة ساحقة من المبحوثين الذين صرحوا بمهنة المرأة هي التأليف والبحث وتقدر ب 83.33% من مجموع الفئة، وتليها نسب معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأعمال المرأة وهي وزيرة، استاذة جامعية، طبيبة، عاملة في محلات تجارية ومعلمة وأستاذة بنسب تقدر ب 66.67%، 62.5%، 54.17%، 50% 46.43% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين قد صرحوا بأن خروج المرأة للعمل هدد المكانة الاقتصادية للرجل بنسبة تقدر ب37.23% من مجموع العينة؛ وتتمركز بالأغلبية في مهنة المرأة هي معلمة وأستاذة بنسبة فاقت النصف 53.57% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا أن مهنة المرأة هي الطب والتمريض بنسبة 45.83% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 3.2% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.032<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول عمل المرأة يهدد المكانة الاقتصادية للرجل وتصريحهم لنوع المهنة المناسبة للمرأة.

ومنه نستنتج أن الرجل يحدد نوع المهنة المناسبة للمرأة حسب المكانة الاقتصادية حيث نلاحظ ان هناك تضييق على المرأة بأن تعمل في الطب والتدريس فقط أما الأعمال الأخرى هي يملكها الرجل فإذا خرجت عن هذه القاعدة قد تتعرض للعنف اللّفظي.

جدول رقم (57) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول اعتبارهم لمساعدة المرأة العاملة لزوجها حسب معارضتهم لعمل المرأة.

مساعدة المرأة العاملة لزوجها / معارضة عمل المرأة	جيد لتقدم المجتمع		غير مقبول		مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع		امر مقبول		أمر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	06	75	02	33.33	13	65	05	62.5	04	100	30	65.22
نعم	02	25	04	66.67	07	35	03	37.5	00	00	16	34.78
المجموع	08	100	06	100	20	100	08	100	04	100	46	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (57) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول معارضتهم لعمل المرأة، هو "**لا**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 65.22% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة كلية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت أمر ضروري بنسبة قدرها 100% من مجموع الفئة. وتليها نسبة ساحقة من المبحوثين صرحوا مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت يعتبر جيد لتقدم المجتمع بنسبة قدرها 75% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين يعارضون عمل المرأة بنسبة قدرها 34.78% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت غير مقبول بنسبة قدرها 66.67% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن معارضة الرجل لعمل المرأة لا يرتبط باعتباره في مساعدة المرأة لزوجها في مقتضيات المنزلية بحيث تلقى بالقبول واعتبره البعض بأنه ضروري فعدم معارضة الرجل عمل المرأة يرجع إلى مساعدته في اقتصاد المنزل.

جدول رقم (58) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول رفض المجتمع لعمل المرأة حسب معارضتهم لعمل المرأة.

رفض المجتمع لعمل المرأة / معارضة عمل المرأة	حماية المرأة من أشخاص منحرفين		كون النساء خارج البيت سرعان ما ينحرفن		عمل المرأة يسبب البطالة		الخوف من انتزاع السلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا	**07**	**46.67**	**13**	**52**	**06**	**46.15**	**03**	**42.86**	**29**	**48.33**
نعم	**08**	**53.33**	**12**	**48**	**07**	**53.85**	**04**	**57.14**	**31**	**51.67**
المجموع	**15**	**100**	**25**	**100**	**13**	**100**	**07**	**100**	**60**	**100**

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (58) أن الاتجاه العام لمعارضة المبحوثين عمل المرأة، هو "**نعم**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 51.67% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأن رفض المجتمع لعمل المرأة بسبب الخوف من انتزاع السلطة بنسبة قدرها 57.14% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة ومتقاربة من المبحوثين صرحوا بأن رفض المجتمع لعمل المرأة قد يرجع إلى عملها يسبب البطالة حمايتها من أشخاص منحرفين وكون النساء خارج البيت سرعان ما ينحرفن بنسب قدرها 53.85% و53.33% و48% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين لم يعارضوا عمل المرأة بنسبة قدرها 48.33% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا كون النساء خارج البيت سرعان ما ينحرفن بنسبة قدرها 52% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة ومتقاربة من المبحوثين صرحوا رفض المجتمع لعمل المرأة يرجع إلى حمايتها من أشخاص منحرفين وعملها يسبب البطالة والخوف من انتزاع السلطة وبنسب قدرها 46.67% و46.15% و42.86% على التوالي من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن معارضة الرجل لعمل المرأة لا يتأثر بسبب رفض المجتمع لعملها حيث نلاحظ بأن هناك توزيع معتدل من حيث الرفض والقبول ومن حيث سبب رفض المجتمع لعمل المرأة.

جدول رقم (59) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب حالات استخدام هذا العنف.

ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة / حالات استخدام العنف اللّفظي	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الانتقام	02	40	09	16.36	11	18.33
الدفاع عن النفس	01	20	22	40	23	38.33
اثبات مكانة	02	40	17	30.91	19	31.67
في كل الحالات	00	00	07	12.73	07	11.67
المجموع	05	100	55	100	60	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (59) أن الاتجاه العام لحالات التي يستخدم فيها المبحوثين العنف اللّفظي، هو الدفاع عن النفس بنسبة غالبة والمقدرة ب38.33% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين يمارسون العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية وبنسبة معتبرة قدرها 40% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن إثبات المكانة هي حالة من حالات استخدام العنف اللّفظي بنسبة قدرها 31.67% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين لم يمارسوا هذا الفعل بنسبة 40% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين مارسوا هذا العنف بنسبة قدرها 30.91% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن الحالات التي يستخدم فيها الرجل العنف لا تؤثر على ممارسة العنف ضد المرأة ولكن بالمقابل نلاحظ وجود نسب معتبرة ممن يستخدم العنف الدفاع عن النفس واثبات المكانة ومنه قد هاته الحالات تكون سببا في ارتكابه للعنف اللّفظي ضد المرأة نتيجة أن عمل المرأة يمس بمكانته في مثل هذه الفضاءات.

جدول رقم (60) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب إجابتهم على معارضة الرجل لعمل المرأة.

التعرض للعنف / معارضة الرجل لعمل المرأة	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	09	37.5	06	14.3	15	22.7
نعم	15	62.5	36	85.7	51	77.3
المجموع	24	100	42	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (60) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثات حول معارضة الرجل لعمل المرأة، هو ""نعم" بنسبة ساحقة والمقدرة ب 77.3% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة ساحقة 85.7% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي لم يتعرضن للعنف بنسبة معتبرة 62.5% من مجموع الفئة. وتليها نسبة أقل من المبحوثات اللواتي صرحن بعدمية معارضة الرجل عمل المرأة والمقدرة ب 22.7% من مجموع العينة؛ حيث تتمركز بالأغلبية في عدم تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة معتبرة 37.5% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 3% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.030<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي مفاده بأن يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثات حول معارضة الرجل لعمل المرأة وتعرضهن للعنف اللّفظي.

ومنه نستنتج من خلال تصريحات المبحوثات أن هناك علاقة ارتباطية بين معارضة الرجل لعمل المرأة وتعرض للعنف اللّفظي حسب نظرهن؛ وهذا ما يؤكد على ما تطرقنا إليه سابقا حيث نجد في ثقافة المجتمع الجزائري تجعل من أهم الأدوار الجندرية للمرأة أو الزوجة وظيفتها الوحيدة هي الانجاب ورعاية أطفالها والتربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكريس النمطية الأنثوية وأن المرأة غير كافئة عقليا وتعامل على أنها حيوانية وأنها كجسد وليس كبشر. وفي مقابل هذا يظهر الرجل على أنه المهيمن مما أدى هذا إلى تعزيز فكرة أن السلطة خاصة بالذكور وبمعنى آخر أن هذا المخيال الاجتماعي قد عزز معايير الرجال باعتباره مرتبط في المقام الأول مع الفضاء العام أما النساء مرتبطة بالفضاء الخاص وهو البيت حيث تكرست هذه الفكرة عن طريق التنشئة الاجتماعية الجندرية.

جدول رقم (61) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حسب الجنس.

مساعدة العاملة لزوجها / الجنس	جيد لتقدم المجتمع		مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع		غير مقبول بسبب خرج المرأة عن الطاعة		أمر مقبول		أمر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	**24**	**72.7**	**24**	**51.1**	**2**	**33.3**	**26**	**74.3**	**8**	**57.1**	**66**	**66.7**
ذكر	**9**	**27.3**	**23**	**48.9**	**4**	**66.7**	**9**	**25.7**	**6**	**42.9**	**33**	**33.3**
المجموع	**33**	**100**	**47**	**100**	**6**	**100**	**35**	**100**	**14**	**100**	**99**	**100**

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (61) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب متقاربة عند المبحوثات اللواتي اعتبرن أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها هو أمر مقبول وجيد لتقدم المجتمع وقدرها 74.3% و72.7% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة فاقت النصف من المبحوثات صرحن بأنه أمر ضروري ومقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع والمقدرة ب 57.1% و51.1% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أنه غير مقبول بسبب خروج المرأة عن الطاعة التي تقدر ب 66.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل التي تقارب النصف ممن صرحوا بأنه مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع بنسب قدرها 48.9% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 0.7% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.007<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس للمبحوثين يؤثر في رأيهم حول مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حيث نجد هناك صراع وتضارب الآراء بين القبول والرفض.

فالرجل يرى مساعدة المرأة لزوجها في مقتضيات البيت بأنه غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة أو مقبول بشروط لأنه حسب رأيه يمس هذا بكرامته ورجوليته؛ باعتقاد أن الرجل هو رب البيت والمسؤول الأول في ضمان الأكل والشراب واللباس للأسرة أما المرأة هي ربة البيت التي تقوم بتربية الأبناء والقيام بأعمالها المنزلية، وأي خروج عن هذا المعيار يتلقى كلاهما استهجان أو الهجوم من المجتمع. أما المرأة ترى مساعدة المرأة العاملة لزوجها أمر مقبول من ناحية وتعتبره جيد لتقدم المجتمع، وهذا الفكر تبلور كما ذكرنا سابقا وصول المرأة إلى أعلى مستوى من التعليم وتفتحها على العالم الخارجي مما ساهم في بلورة وعي فكري اتجاه نفسها وما يحيط بها وهذا قد نتج عنه صراع جندري. وعلى هذا نستنتج أن تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية يرجع إلى متغيرين أساسين وهما الصراع الفكري والصراع الجندري.

جدول رقم (62) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم في فرض المجتمع عمل المرأة في البيت حسب الجنس.

فرض المجتمع عمل المرأة في البيت / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	39	62.9	27	73	66	66.7
ذكر	23	37.1	10	27	33	33.3
المجموع	62	100	37	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (62) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن بعدم فرض المجتمع عمل المرأة في البيت التي تقدر ب 73% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بأن المجتمع يفرض عمل المرأة في البيت بنسبة 62.9% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة ومعتبرة عند الذين صرحوا بأن المجتمع يفرض عمل المرأة في البيت التي تقدر ب 37.1% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس لا يؤثر في رأيهما حول فرض المجتمع عمل المرأة في البيت وهذا ما يوضحه الجدول رقم (62) حيث أغلبية المبحوثين كلا من الجنسين

يتوافقان في التصريح بأن المجتمع يفرض عمل المرأة في البيت أي إن هناك معايير وثقافة اجتماعية جعلت المرأة الأكثر عرضة للعنف اللّفظي، وهذا ما يفسر أن العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية يعود إلى أسباب اجتماعية محضة. وهذا ما يؤكده العالم الاجتماعي إميل دوركايم في دراسة الظاهرة الاجتماعية بالتفسير الاجتماعي. حيث نجد في ثقافة المجتمع الجزائري تجعل من أهم الأدوار الجندرية للمرأة وظيفتها الوحيدة هي الانجاب ورعاية أطفالها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكريس النمطية الأنثوية stereotypical feminine كما تطرقنا إليه سابقا.

*** تقسيم العمل وتوزيع الفضاء العام بين الجنسين:**

جدول رقم (63) يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع المحل.

نوع المحل	ك	النسبة %
صيدلية	09	27.3
الملابس والأحذية النسائية	03	9.1
مواد غذائية عامة	02	6.1
الحلويات	02	6.1
محلات العطور وأدوات التجميل	08	24.2
الملابس والاحذية الرجالية	02	6.1
حلاق	01	3
مطعم سريع	06	18.2
المجموع	33	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (63) حيث جاءت أعلى نسبة تعود لفئة المبحوثين الذين يعملون في الصيدلية ومحلات عطور وأدوات التجميل بنسب تقدر ب 27.3% و24.2% على التوالي من مجموع العينة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين يعملون في المطاعم السريعة بنسبة 18.2% من مجموع العينة. أما النسب الثالثة وهي نسب ضعيفة لباقي المحلات المعنية بهذه الدراسة.

جدول رقم (64) يمثل توزيع المبحوثين حسب الرتبة المهنية.

الرتبة المهنية	ك	النسبة
مالك محل	06	18.2
عامل	27	81.8
المجموع	33	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (64) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثين الذين رتبة مهنهم عمال بنسبة ساحقة التي تقدر ب81.8% من مجموع العينة، وتليها نسبة ضعيفة من المبحوثين رتبة مهنهم مالكين محل بنسبة 18.2% من مجموع العينة.

جدول رقم (65) يمثل توزيع المبحوثات حسب فترة العمل.

فترة العمل	ك	النسبة%
الفترة الصباحية	40	%60.6
الفترة المسائية	26	%39.4
المجموع	66	%100

نلاحظ من خلال جدول رقم (65) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثات اللواتي يعملن في الفترة الصباحية بنسبة تقدر ب 60.6% من مجموع العينة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي يعملن في الفترة المسائية بنسبة 39.4% من مجموع العينة؛ كما نلاحظ أيضا عدمية أي عاملة تعمل بالليل.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) 1.4% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.014)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وفترات العمل.

فمن خلال مقارنتا للجدول رقم (48) ورقم (65) والاستعانة بالجدول رقم (110) نستنتج أن متغير الجنس له علاقة بفترات العمل التي يعمل فيها المبحوثين والمبحوثات إذ نجد أن الفترة الصباحية هي فترة مخصصة للإناث أما الفترة المسائية والليل هي مخصصة للذكور، وهذا ما يفسر على أن المرأة قد تتعرض لخطر المضايقات لذا يخصص لها العمل في الصباح وذلك تجنبا لما وردناه سابق.

جدول رقم (66) يمثل توزيع المبحوثات حسب نوع المحل.

نوع المحل	ك	النسبة%
صيدلية	19	28.8
الملابس والأحذية النسائية	23	34.8
مواد غذائية عامة	1	1.5
الحلويات	11	16.7
محلات العطور وأدوات التجميل	05	7.6
خياطة	06	9.1
مصورة	01	1.5
المجموع	66	100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (66) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثات اللواتي يعملن في محل الملابس والأحذية النسائية الصيدلية ومحلات عطور وأدوات التجميل بنسب تقدر ب 27.3% و24.2% على التوالي من مجموع العينة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين يعملون في المطاعم السريعة بنسبة 18.2% من مجموع العينة. أما النسب الثالثة وهي نسب ضعيفة لباقي المحلات المعنية بهذه الدراسة.

جدول رقم (67) يمثل توزيع المبحوثات حسب الرتبة المهنية.

الرتبة المهنية	ك	النسبة%
مالكة محل	10	15.2
عاملة	56	84.8
المجموع	66	100

نلاحظ من خلال جدول رقم (67) حيث جاءت أعلى نسبة تعود للمبحوثات اللواتي رتبة مهنهن عاملات بنسبة ساحقة التي تقدر ب84.8% من مجموع العينة، وتليها نسبة ضعيفة من المبحوثات رتبة مهنهن مالكات محل بنسبة 15.2% من مجموع العينة.

نقارن بين الجدول رقم (64) ورقم (67) نستنتج أن متغير الجنس لا يؤثر في الرتبة المهنية عند العاملين والعاملات في المحلات التجارية فمعظمهم يندرجون في رتبة مهنية واحدة وهي عاملين وعاملات بينما انخفضت في رتبة مهنية مالكين للمحل؛ وعلى هذا يمكننا

القول بألاّ يوجد هناك تمييز فيما يخص تهميش المرأة من حيث الرتبة فرتبتها مثل ماهي عند الرجل لذلك نستبعد أو ننفي فرضية الصراع الطبقي له علاقة بتعنيفها لفظيا في المحلات التجارية. وفي هذه الحالة تنطوي وجهة النظر في أن المرأة أخذت مكان الرجل وأصبحت منافسا له مما قد يمارس ضدها الأفعال العنيفة.

جدول رقم (68) توزيع المبحوثين (الذكور) حول نوع المهنة المناسبة للمرأة حسب أسباب ممارسة الرجل للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

نوع المهنة / اسباب العنف	معلمة		طبيبة		صحفية		رياضية		استاذة جامعية		عاملة في معمل		نائلة في برلمان		باحثة		موظفة في ادارة		وزيرة		عاملة نظافة		عاملة في محلات تجارية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كبح رغبة المرأة العمل في المحل التجاري	19	50	18	56.3	01	20	00	00	10	45.5	00	00	00	00	03	37.5	01	20	01	33.3	00	00	01	50	54	44.3
عزل المرأة لعدم انخراطها لهذا الفضاء	19	50	14	43.8	04	80	01	100	12	54.5	02	100	02	100	05	62.5	04	80	02	66.7	02	100	01	50	68	55.7
المجموع	38	100	32	100	05	100	01	100	22	100	02	100	02	100	08	100	05	100	03	100	02	100	02	100	122	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول السابق رقم (68) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية، هو عزل المرأة لعدم انخراطها لهذا الفضاء بنسبة غالبة والمقدرة ب 55.7% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في نوع المهنة المناسبة للمرأة وهي عاملة نظافة، نائبة في برلمان، عاملة في معمل ورياضية بنسب متساوية وكلية 100% من مجموع الفئة، وتليها نسب ساحقة من المبحوثين الذين صرحوا بأن مهنة الصحفية وموظفة في إدارة من المهن المناسبة للمرأة التي تقدر ب 80% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأن كبح رغبة المرأة العمل في المحل التجاري هو سبب من أسباب تعرض المرأة للعنف اللّفظي بنسبة تقدر ب 44.3% وتتمركز بدورها بالأغلبية في الطبيبة هي مهنة مناسبة للمرأة بنسبة تقدر ب 56.3% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن القيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 0.1% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.001<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية ونوع المهنة المناسبة لها.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن متغير أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية يؤثر على نوع مهنة المرأة بحيث نجد أن السبب الرئيسي المرجح هو عزل المرأة لعدم انخراطها لهذا الفضاء ويحدد كذلك عملها هو الطب والتدريس فقط.

جدول رقم (69) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب سبب ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية.

ممارسة العنف اللّفظي / سبب ممارسة العنف اللّفظي في المحل التجاري	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كبح رغبة المرأة في العمل داخل المحل	04	57.14	19	52.78	23	53.49
عزل المراة لعدم انخراطها لهذا الفضاء	03	42.86	17	47.22	20	46.51
المجموع	07	100	36	100	43	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (69) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول سبب ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحل التجاري، هو كبح رغبة المرأة

في العمل داخل المحل بنسبة غالبة والمقدرة ب 53.49% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يمارسون العنف ضد المرأة بنسبة قدرها 57.14% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين يمارسون هذا العنف بنسبة قدرها 52.78% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين أرجعوا سبب ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحل التجاري إلى عزل المرأة لعدم انخراطها لهذا الفضاء بنسبة قدرها 46.51% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا بممارسة هذا العنف بنسبة قدرها 47.22% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل من المبحوثين لم يمارسوا هذا العنف بنسبة معتبرة قدرها 42.86% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن ممارسة الرجل للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية يعود إلى سببين رئيسين وهما الكبح والعزل ليستحوذ على جميع المناصب من جهة ويعرقل المرأة للاستسلام والرضوخ من جهة أخرى.

جدول رقم (70) يوضح توزيع لإجابة المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب تعرضها لهذا العنف بسبب معين.

ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة / تعرض المرأة للعنف اللّفظي بسبب	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
اعتبار المحل خاص بالذكور	02	28.57	21	36.21	23	35.38
فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجل	01	14.29	12	20.68	13	20
خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن	02	28.57	14	24.14	16	24.62
منع المرأة من مشاركتها للرجل في هذا الفضاء	02	28.57	11	18.97	13	20
المجموع	07	100	58	100	65	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (70) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول سبب تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي، هو اعتبار المحل خاص بالذكور بنسبة غالبة والمقدرة ب 35.38% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين مارسوا العنف اللّفظي ضدها بنسبة معتبرة وقدرها 36.21% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين أجابوا بأن سبب تعرض المرأة للعنف هو خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن قدرها 24.62% من مجموع الفئة وتتمركز بالأغلبية

عند عدم ممارسة المبحوثين هذا الفعل بنسبة 28.57% من مجموع الفئة وتليها نسبة أقل ممن قد مارسوا هذا الفعل التي تقدر ب 24.14% من مجموع الفئة. وتليها نسب أقل ومعتبرة ومتساوية من المبحوثين أجابوا بأن سبب تعرض المرأة للعنف هو المحل فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجل ومنعها من مشاركتها له في هذا الفضاء بنسبة قدرها 20% من مجموع العينة.

ومنه نستنتج أن تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي يرجع إلى العديد من الأسباب والسبب الرئيسي الذي له دور كبير في هذه الظاهرة وهو اعتبار المحل فضاء ذكوري وخوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن بالدرجة الأولى والفكرة التي تؤكد لنا هذا وهي فكرة بيار بورديو التي سبق ذكرها؛ مفادها أن الرجل الذي تقابله الرجولة بشكل حقيقي هو ذلك الشخص الذي يشعر بأنه ملزم بأن يكون في مستوى الإمكانية التي أتيحت له لزيادة شرفه في البحث والتميز في الفضاء العام؛ والأنوثة ما تثيره من قلق وخوف عند الرجال مما يعرض النساء والفتيات إلى العنف والإهانة.

جدول رقم (71) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب إجابتهن لسبب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

التعرض للعنف اللّفظي / سبب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كبح رغبة المرأة في العمل داخل المحلات التجارية	20	58.82	28	47.46	48	51.61
عزل المرأة لانخراطها لهذا الفضاء	14	41.18	31	52.54	45	48.39
المجموع	34	100	59	100	93	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (71) أن الاتجاه العام لسبب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية، هو كبح رغبة المرأة في العمل داخل المحلات التجارية بنسبة 51.61% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي في مكان العمل 58.82% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثات تعرضن للعنف اللّفظي في مكان العمل بنسبة تقارب النصف 47.46% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن أن عزل المرأة لانخراطها لهذا الفضاء سبب ممارسة العنف ضدها بنسبة تقدر ب48.39% من مجموع العينة بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بنسبة تقدر

ب52.54% من مجموع الفئة، وتليها نسبة معتبرة ومتقاربة من المبحوثات اللواتي تعرض للعنف اللّفظي في مكان العمل 41.18% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية لا يرتبط بمتغير واحد بل إلى متغيرات متعددة ومن أهمها هي كبح رغبة المرأة للولوج إلى هذا الفضاء وعزلها عن انخراطها لمثل هذه الفضاءات بحيث ترجع هذه المتغيرات إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية التي نشأ عليها كلا من الرجل والمرأة لذا عملت هذه التنشئة على تنميط جنسي جعلت الرجل يحتل المكانة العليا أما المرأة تحتل المكانة الدنيا.

جدول رقم (72) يوضح توزيع المبحوثين حول نوع المحل التجاري حسب الجنس .

نوع المحل	الجنس	أنثى	ذكر	المجموع
صيدلية	ك	19	9	28
	%	67.9	32.1	100
الملابس والأحذية	ك	23	2	25
	%	92	8	100
مواد غذائية عامة	ك	1	2	3
	%	33.3	66.7	100
الحلويات	ك	11	2	13
	%	84.6	15.4	100
الملابس والأحذية	ك	0	3	3
	%	0	100	100
محلات العطور وأدوات	ك	5	8	13
	%	38.5	61.5	100
خياطة	ك	6	0	6
	%	100	0	100
مصورة	ك	1	0	1
	%	100	0	100
مطعم سريع	ك	0	6	6
	%	0	100	100
حلاق	ك	0	1	1
	%	0	100	100
المجموع	ك	66	33	99
	%	66.7	33.3	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول السابق رقم(72) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة وكلية عند المبحوثات اللواتي يعملن في الخياطة ومصورة وقدرها 100% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة وساحقة من المبحوثات يعملن في محل خاص بالملابس والأحذية النسائية ومحل الحلويات والمقدرة ب 92% و84.6% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثات يعملن في الصيدلية بنسبة 67.9% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وكلية للذين يعملون في مطاعم السريعة والحلاقة التي تقدر ب 100% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثين الذين يعملون في محل مواد غذائية عامة ومحلات العطور وأدوات التجميل بنسب تقدر ب 66.7% و61.5% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ونوع المحل.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس يؤثر في نوع المحل التجاري حيث نلاحظ هناك توزيع للمحلات حسب الجنس أي هناك محلات خاصة بالذكور ومحلات خاصة بالإناث وهذا التوزيع جاء لتجنب الإختلاط بين الجنسين من جهة وتقسيم جندري من جهة أخرى.

جدول رقم (73) يوضح توزيع البحوثين حول رأيهم في وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان العمل حسب الجنس.

وسيلة النقل / الجنس	سيارة اجرة		الحافلات		سيارة خاصة		سير على الأقدام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	8	66.7	18	50	10	62.5	30	85.7	66	66.7
ذكر	4	33.3	18	50	06	37.6	05	14.3	33	33.3
المجموع	12	100	36	100	16	100	35	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (73) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي أجبن أن وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان العمل هو السير على الأقدام وقدرها 85.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة التي فاقت النصف من المبحوثات صرحن أن استخدام سيارة الأجرة والسيارة الخاصة والحافلات من وسائل المناسبة للتنقل والمقدرة ب 66.7% و62.5% و50% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان العمل هو الحافلات التي تقدر ب 50% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين اعتبروا سيارة خاصة وسيلة نقل مناسبة للمرأة بنسبة تقدر ب 37.6% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 1.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.016)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس يؤثر في وسيلة تنقل المرأة إلى مكان العمل حيث الإناث ترى السير على الأقدام الوسيلة المفضلة أما الذكور يرى الحافلة هي المناسبة لها وهذا التغير في الأراء قد يرجع إلى معتقدات أو خبرات التي تبلورت نتيجة التنشئة

الاجتماعية الجندرية وبذلك قد يرفض الرجل تنقل المرأة مثلا في سيارة الأجرة لأنها قد تتعرض إلى الوصم الاجتماعي.

جدول رقم (74) يوضح توزيع المبحوثين حول الأعمال المناسبة للمرأة حسب الجنس.

الأعمال المناسبة للمرأة / الجنس	أنثى		ذكر		**المجموع**	
	ك	%	ك	%	ك	%
معلمة وأستاذة	63	69.2	28	30.8	91	100
طبيبة وممرضة وقابلة	56	70	24	30	80	100
مذيعة وصحفية	34	89.5	4	10.5	38	100
سائقة سيارة أجرة	7	100	0	0	7	100
رياضية	16	94.1	1	5.9	17	100
عاملة في المقاهي	2	100	0	0	2	100
أستاذة جامعية	55	77.5	16	22.5	70	100
عاملة في معمل	28	93.3	2	6.7	30	100
نائبة في برلمان	19	90.5	2	9.5	21	100
شرطية	12	100	0	0	12	100
فنانة	12	100	0	0	12	100
باحثة ومؤلفة	43	89.6	5	10.4	48	100
موظفة في إدارة	45	91.8	4	8.2	49	100
وزيرة	28	90.3	3	9.7	31	100
عاملة نظافة	27	93.1	2	6.9	29	100
عاملة في محلات تجارية	30	93.8	2	6.3	32	100
المجموع	66	66.7	33	33.3	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول السابق رقم (74) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن أن الأعمال المناسبة للمرأة هي سائقة سيارة أجرى، عاملة في المقاهي، شرطية، فنانة، رياضية، عاملة في محلات تجارية، عاملة نظافة، عاملة في معمل، نائبة في برلمان، وزيرة، باحثة ومؤلفة، مذيعة وصحفية التي تتراوح نسبها ما بين 89% و100% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن العمل المناسب للمرأة هو التعليم والتدريس والطب التي تقدر ب 30.8%، 30% و22.5% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.000<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في الأعمال المناسبة للمرأة.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة بين متغير الجنس والأعمال المناسبة للمرأة حيث نجد المرأة ترى معظم هذه الأعمال مناسبة لها أما الرجل نجده كما هو موضح في الجدول رقم (74) يضيق على المرأة ينسب لها مهنة التعليم والتدريس والطب لها فلا يجوز لها أن تعمل أعمال أخرى ما عدا هذه الأعمال فهو بذلك يخصص لها فضاءات معينة دون الولوج إلى الفضاءات الأخرى وأي خروج عن هذه القاعدة الذي وضعها المجتمع الذكوري تتعرض المرأة خاصة للعنف اللّفظي اتخاذه أسلوب ردة فعل أو استجابة لما انتهكته المرأة.

جدول رقم (75) يوضح توزيع المبحوثين حول اعتقادهم تعرض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية بسبب معين حسب الجنس.

تعرض المرأة للعنف / الجنس	اعتبار المحل خاص بالذكور		فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجل		خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن		منع المرأة من مشاركتها للرجل في هذا الفضاء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	24	51.1	35	72.9	20	55.6	43	76.8	66	66.7
ذكر	23	48.9	13	27.1	16	44.4	13	23.2	33	33.3
المجموع	47	100	48	100	36	100	56	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (75) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن منع المرأة من مشاركتها للرجل في هذا الفضاء واعتباره فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجل هي من أهم أسباب تعرض المرأة للعنف اللّفظي في المحل التجاري التي تقدر ب 76.8% و72.9% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بأن خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن واعتبار المحل خاص بالذكور كذلك تعتبر من أسباب التي جعلت المرأة عرضة للعنف بنسب 55.6% و51.1% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة التي تقارب النصف عند الذين صرحوا بأن اعتبار المحل خاص بالذكور هو سبب تعرض المرأة العاملة فيه إلى العنف التي تقدر ب 48.9% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة ممن صرحوا بأن خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن تتعرض المرأة للعنف بنسبة قدرها 44.4% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس واعتقادهم لسبب معين في تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس واعتقادهم لأسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية حيث إن المرأة تعتقد من أهم أسباب هذا الفعل وهي منعها لمشاركة الرجل لهذا الفضاء واعتباره فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجل بينما الرجل يعتبر هذا الفضاء هو خاص به وخوفه من خروج النساء من بيوتهن حيث نلاحظ هناك تفاوت في الإجابة وقد يرجع هذا إلى استخدام العنف اللّفظي من طرف المبحوثين إلا أنه سلوك غير مقبول في وسط الأسرة وترفضه بشدة عندما تقمن به النساء، وتقوم بالتوبيخ إذا قام به المبحوثين الذكور بحيث هناك تفاوت في التنشئة بين الجنسين وبالتالي للأسرة دور في تنشئة أفرادها على ممارسة العنف بطريقة غير مباشرة.

*** العلاقة بين التوقعات الاجتماعية والثقافية للجنسين (الذكورة/الأنوثة) والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية:**

جدول رقم (76) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب صفات المرأة.

ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة / صفات المرأة	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	02	18.18	15	21.74	17	21.25
العدوانية	00	00	01	1.45	01	1.25
القوة	00	00	01	1.45	01	1.25
العاطفية	04	36.37	16	23.19	20	25
الخضوع	02	18.18	05	7.25	07	8.75
الاهتمام بجمالها	02	18.18	17	24.64	19	23.75
حب السيطرة	01	9.09	08	11.59	09	11.25
الاهتمام بوعيها	00	00	06	8.69	06	7.5
المجموع	11	100	69	100	80	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (77) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول صفات المرأة، هو الإهتمام بجمالها بنسبة غالبة والمقدرة ب 23.75% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة وبنسبة 24.64% من مجموع الفئة، وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بصفة المرأة هي الضعف

وتقدر ب 21.25% من مجموع الفئة، وتتمركز بدورها بالأغلبية في ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة بنسبة تقدر ب 21.74% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن الصفة التي يبثها المجتمع الذكوري في المرأة هي الضعف وذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية حيث تنشأ سيكولوجيا واجتماعيا صفة الخوف والضعف منذ ولادتها وتكون هي الطائعة والخادمة للرجل بينما الرجل هو السلطان عليها. وكذلك يبث فيها الاهتمام بالجمال لتظهر أمام الرجل جميلة وأن تتجنب بأن تظهر بأبشع الصور وهذا ما يدل على أن المجتمع يضع المرأة لاشباع غرائز الجنسية للرجل. فالأسرة تهتم بمظهر الفتاة (العناية بالمظهر) وتحثها على أن تظهر بأجمل الملابس والحلي وأن تبقى خاضعة لسلطة الرجل.

جدول رقم (78) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة حسب صفات الرجل.

ممارسة العنف / صفات الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	00	00	00	00	00	00
العدوانية	01	9.09	06	8.82	07	8.86
القوة	05	45.46	23	33.83	28	35.44
العاطفة	01	9.09	07	10.29	08	10.13
الخضوع	00	00	15	22.06	15	18.99
الاهتمام بجماله	00	00	01	1.47	01	1.27
حب السيطرة	02	18.18	15	22.06	17	21.52
الاهتمام بوعيه	02	18.18	01	1.47	03	3.79
المجموع	11	100	68	100	79	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (78) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول صفات الرجل، هو القوة بنسبة غالبة والمقدرة ب 35.44% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم ممارستهم للعنف اللّفظي ضد المرأة وبنسبة 45.46% من مجموع الفئة، وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بممارستهم للعنف التي تقدر ب 33.83% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأن حب السيطرة صفة من صفات الرجل بنسبة تقدر ب 21.52% وتتمركز بدورها بالأغلبية في ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة بنسبة تقدر ب 22.06% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن الرجل ينشأ اجتماعيا وسيكولوجيا بأن يتميز بالقوة والخشونة وحب السيطرة وعليه أن يتجنب تلك العواطف والضعف وخاصة أمام المرأة فقد يسلك العنف اللّفظي ضدها كتعبير عن القوة ويتجنب الهجوم الاجتماعي ضده. فالذكور يعتمدون على القوة الجسدية نظرا لبنيتهم المورفولوجية مقارنة مع الإناث باعتمادهن على العاطفة وهذا لتميزهن ببنية جسدية ضعيفة نوعا ما، وهذا ما يفسر وجود تنميط في عملية التنشئة الإجتماعية كما هو موضح سابقا. فالعنف ضد المرأة يرجع إلى فرط الذكورة hypermasculine التي انتقلت من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المعاصر ويتمثل هذا الإفراط في مبالغة سلوكيات النمطية للذكور تتجسد في قوالب نمطية جسدية وسلوكية التي تحدد طبيعة تفاعل الشباب مع الجنس الآخر؛ ومن أهم سمات هذا التفاعل هي القوة والعدوان سمات للرجال أي إن هذه السمات مرتبطة بهوية الشخص أو الفئة (خاصة الشباب).[1] وقد أشار في هذه الحالة **بيير بورديو** بمفهوم الهيمنة الذكورية واعتبرها نتاج عمل اجتماعي من خلال التسمية والتلقين نصّبت في منتهاه هوية اجتماعية ذات طبيعة بيولوجية وهذا بواسطة من خطوط التماس الغيبية المعروفة والمعترف بها من قبل جميع أفراد المجتمع التي يقررها الفضاء الاجتماعي فتصبح هابيتوسا أي تصبح قانون اجتماعي متضمن في ثقافة المجتمع.[2]

فالرجل الذي تقابله الرجولة بشكل حقيقي هو ذلك الشخص الذي يشعر بأنه ملزم بأن يكون في مستوى الإمكانية التي أتيحت له لزيادة شرفه في البحث والتميز في الفضاء العام؛ والأنوثة ما تثيره من قلق وخوف عند الرجال مما يعرض النساء والفتيات إلى العنف والإهانة.[3]

---

[1] Claire M. Renzetti , iapd, p345

[2] بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2009، ص 83

[3] نفس المرجع، ص 84.

جدول رقم (79) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول رأيهم في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية حسب صفات المرأة.

مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية / صفات المرأة	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	14	22.58	03	16.66	17	21.25
العدوانية	00	00	01	5.56	01	1.25
القوة	01	1.61	00	00	01	1.25
العاطفية	15	24.19	05	27.78	20	25
الخضوع	05	8.07	02	11.11	07	8.75
الاهتمام بجمالها	15	24.19	04	22.22	19	23.75
حب السيطرة	07	11.29	02	11.11	09	11.25
الاهتمام بوعيها	05	8.07	01	5.56	06	7.5
المجموع	62	100	18	100	80	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (79) أن الاتجاه العام لصفات المرأة، هو صفة العاطفية بنسبة غالبة والمقدرة ب 25% من مجموع العينة وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين ليس لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وبنسبة معتبرة قدرها 27.78% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة ممن صرحوا بصفة الاهتمام بالجمال والمقدرة ب 23.75% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين ليس لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وبنسبة معتبرة قدرها 24.19% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل من المبحوثين لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وبنسبة معتبرة قدرها 22.22% من مجموع الفئة.

وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين أجابوا أن صفة الضعف هي من صفات المرأة بنسبة قدرها 21.25% من مجموع العينة بحيث تتمركز بدورها بالأغلبية عند المبحوثين ليس لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية بنسبة قدرها 22.58% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن صفات المرأة حسب المبحوثين الذكور لا تؤثر على رأيهم حول مساعدة الرجل لزوجته في الأعمال المنزلية. ولكن بالمقابل نلاحظ نسب معتبرة ممن اعتبر أن صفة المرأة هي الضعف والعاطفة والاهتمام بجمالها نظرا لهذه الصفات تنشأ المرأة سيكولوجيا واجتماعيا بأن مكانها المناسب هو البيت وتربية الأبناء. إذن المرأة ترتبط علاقاتها بالمنزل

وهو الفضاء الوحيد الذي يحتوي على أكبر قسط من الزمن الجنوسي، فالأعمال المنزلية هي شبكة من الأعمال الجندرية تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج التمييز القائم على أساس النوع.

نجد الفكرة العامة أن المرأة نتيجة لبنيتها البيولوجية فرضت عليها تواجدها وعملها في الفضاء الخاص أو البيت؛ أي هناك قاعدة جندرية تؤهل المرأة طبيعيا لهذا العمل.[1]

جدول رقم (80) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية حسب صفات المرأة.

مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية / صفات الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	00	00	00	00	00	00
العدوانية	05	8.19	02	11.11	07	8.85
القوة	22	36.07	06	33.33	28	35.44
العاطفة	07	11.48	01	5.56	08	10.13
حب السيطرة	13	21.31	04	22.22	17	21.52
الخضوع	01	1.64	00	00	01	1.27
الاهتمام بوعيه	13	21.31	04	22.22	17	21.52
الاهتمام بجماله	00	00	01	5.56	01	1.27
المجموع	61	100	18	100	79	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (80) أن الاتجاه العام لصفات الرجل، هو القوة بنسبة غالبة والمقدرة ب 35.44% من مجموع العينة، وتتمركز بنسب متقاربة عند المبحوثين سواءا كان ليس لديهم مانع أو لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وبنسب معتبرة قدرها 36.07% و33.33% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسب أقل ومتساوية من المبحوثين أجابوا من صفات الرجل هي حب السيطرة والاهتمام بالوعي وبنسب معتبرة قدرها 21.52% من مجموع الفئة وتتمركز بشكل متقارب عند المبحوثين سواءا كان لديهم مانع أو ليس لديهم مانع في مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وبنسب معتبرة قدرها 22.22% و21.31% على التوالي من مجموع الفئة.

[1] سليم سهلي، **العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي "تعنيف المرأة نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2021، ص 75

ومنه نستنتج أن المساعدة الزوجية في الأعمال المنزلية لا تتأثر بصفات الرجل حسب المبحوثين الذكور ولكن بالمقابل نلاحظ نسبة معتبرة ممن اعتبر أن صفة الرجل هي القوة والسلطة هم رفضوا مساعدة الزوج زوجته في الأعمال المنزلية وهذا ما يوضح أن هؤلاء الذكور نشأوا على أن المرأة وظيفتها في المنزل والرجل هو صاحب السلطة وعليه أن يتجنب تلك الأعمال الخاصة بالنساء. والجلي هنا يظهر فئتين من الرجال فئة تتقبل مساعدة المرأة في الأعمال المنزلية وأخرى رافضة وهذا ما يشير كما اصطلح عليه الباحث سليم سهلي إلى نوع من الهروب الجندري من المقولات الذهنية المتصلبة التي تنسب الأعمال المنزلية للمرأة والفضاء الخارجي للرجل الذي امتد من النظام الأسري الكلاسيكي الأبوي.[1]

وعليه يمكننا القول أن العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية قد يرجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية التي تعتمد على الإفراط الذكوري من جهة والأفراط الانثوي من جهة أخرى.

وإذ قارنا بين الجدولين رقم (79) و(80) يظهر لنا مفهومي فرط الذكورة وفرط الأنوثة التي نشأت عن طريق التنشئة الاجتماعية بشكل واضح خاصة عندما تكون هناك منافسة بين المرأة والرجل في مكان العمل والحياة اليومية. قد يظهر فرط الذكورة عندما يشعر الرجال بأنهم يجب أن يكونوا أكثر ذكورية لأن النساء يحتضن السلوك العدواني المرتبط بالذكور من جهة، وفرط الأنوثة hyperfeminity التي تشدد النساء بشكل كبير على ميلهن العاطفي ومظهرهن البدني من أجل السيطرة وجذب الرجال من جهة أخرى كما سبق التطرق إليه.

[1] سليم سهلي، مرجع سابق، ص 77

جدول رقم (81) يوضح توزيع المبحوثين حول اعتبارهم لمساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حسب إجابتهم لصفات المرأة.

مساعدة العاملة لزوجها / صفات المرأة	جيد لتقدم المجتمع		مقبول الالتزام بقيم المجتمع		غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة		امر مقبول		امر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	18	18.6	32	22.5	03	21.4	18	18.4	09	18.8	80	20.1
العدوانية	02	2.1	00	00	00	00	01	01	00	00	03	0.8
القوة	08	8.2	08	5.6	00	00	06	6.1	02	4.2	24	06
العاطفية	24	24.7	32	22.5	04	28.6	24	24.5	11	22.9	95	23.8
الخضوع	06	6.2	12	8.5	02	14.3	07	7.1	04	8.3	31	7.8
الاهتمام بجمالها	22	22.7	33	23.2	03	21.4	22	22.4	11	22.9	91	22.8
حب السيطرة	05	5.2	06	4.2	02	14.3	06	6.1	03	6.3	22	5.5
الاهتمام بوعيها	12	12.4	19	13.1	00	00	14	14.3	08	16.7	53	13.3
المجموع	97	100	142	100	14	100	98	100	48	100	399	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (81) أن الاتجاه العام لصفات المرأة، هو العاطفية بنسبة قدرها 23.8% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت يعتبر غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة بنسبة 28.6% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الاهتمام بالجمال هي من صفات المرأة والمقدرة ب22.8% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت يعتبر مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع التي تقدر ب 23.2% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أنه لا يوجد هناك تأثير واضح بين صفات المرأة حسب المبحوثين واعتبارهم لمساعدة الزوجة لزوجها لمقتضيات البيت أي هناك تأثير ضعيف بينهما والذي نلاحظه في الجدول رقم (81) نجد صفة الضعف وصفة العاطفية وصفة الاهتمام بجمالها يقابلها أن اعتبار مساعدة الزوجة العاملة لزوجها بين مقبول بشرط

الالتزام بقيم المجتمع وغير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة أي إن هذه الصفات جعلت المرأة موضع التضييق نتيجة لما نشأ عليه الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية الجندرية، إذن نتوصل بأن هناك إفراط أنثوي قد أثر على تعرض المرأة للتعنيف من جهة وللتهميش من جهة أخرى.

جدول رقم(82) يوضح توزيع المبحوثين حول اعتبارهم في مساعدة المراة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حسب اجابتهم لصفات الرجل.

مساعدة العاملة لزوجها / صفات الرجل	جيد لتقدم المجتمع		مقبول الالتزام بقيم المجتمع		غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة		امر مقبول		امر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	03	3.2	03	2.3	00	00	01	1.1	01	2.5	08	2.2
العدوانية	16	17.2	18	14	02	13.3	13	14.9	04	10	53	14.6
القوة	24	25.8	41	31.8	06	40	28	32.2	13	32.5	112	30.8
العاطفية	03	3.2	07	5.4	02	13.3	02	2.3	00	00	14	3.8
حب السيطرة	28	30.1	31	24	04	26.7	25	28.7	09	22.5	97	26.6
الخضوع	02	2.2	03	2.3	00	00	00	00	01	2.5	06	1.6
اهتمام بوعيه	14	15.1	22	17.1	01	6.7	14	16.1	09	22.5	60	16.5
اهتمام بجماله	03	3.2	04	3.1	00	00	04	4.6	03	7.5	14	3.8
المجموع	93	100	129	100	15	100	87	100	40	100	364	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم(82) أن الاتجاه العام لصفات الرجل، هو القوة بنسبة قدرها 30.8% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت يعتبر أمر ضروري وأمر مقبول بنسب قدرها 32.5% و32.2% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن حب السيطرة هي من صفات الرجل والمقدرة ب26.6% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت يعتبر جيد لتقدم المجتمع التي تقدر ب 30.1% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن هناك تأثير ضعيف بين صفات الرجل ورأيهم حول اعتبار مساعدة الزوجة لزوجها في المقتضيات المنزلية بحيث نلاحظ من خلال

الجدول رقم (82) أن من أهم صفات الرجل هي القوة وحب السيطرة التي تقابلها غير المقبول واعتباره جيد لتقدم المجتمع أي إنه يحاول الرجل كما تطرقنا إليه في إشكالية بحثنا أنه يتفادى من هجوم المجتمع وقد يظهر من رجوليته باتخاذ العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام وخاصة بشكل علني فعليه أن يظهر شيئا من قسوته ليعترف به المجتمع وبرجوليته. أي لديه رغبة في تجنب الأنوثة، أو كما عبر عنه أدلر بمفهوم النضال من أجل القوة والسيطرة.

فمن خلال مقارنتا للجدول رقم (81) ورقم (82) نجد هناك إفراط أنثوي من جهة وإفراط ذكوري من جهة أخرى حيث هذه المتغيرات خلقت ثغرة جندرية جعلت المرأة الأكثر عرضة للعنف بمختلف أنواعه وخاصة اللّفظي. وهذا ما يؤكده بيار بورديو حول فكره لمفهوم الهيمنة الذكورية التي تشكلت من خلال التباين المادي والرمزي للبنية الجسدية لكلا الجنسين التي تحدد عن طريقها كون الرجل رجلا والمرأة إمرأة نتيجة للنمطية الجنسية الناشئة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية الجندرية.

جدول رقم (83) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم لتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة حسب صفات المرأة.

تأثير الاختلاف الثقافي والاج / صفات المرأة	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	19	25.33	37	18.22	56	20.15
العدوانية	01	1.33	01	0.49	02	0.72
القوة	05	6.68	13	6.40	18	6.47
العاطفية	16	21.33	52	25.62	68	24.46
الخضوع	04	5.33	15	7.39	19	6.83
الاهتمام بجمالها	15	20	49	24.15	64	23.02
حب السيطرة	06	08	08	3.94	14	5.04
الاهتمام بوعيها	09	12	28	13.79	37	13.31
المجموع	75	100	203	100	278	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (83) أن الاتجاه العام لصفات المرأة، هو العاطفية بنسبة قدرها 24.46% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي تأثير على عنف ضد المرأة بنسبة قدرها 25.62%

من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن الاهتمام بالجمال هي من صفات المرأة والمقدرة ب23.02% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الجنسين تأثير على عنف ضد المرأة التي تقدر ب 24.15% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول صفات المرأة وتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي تأثير على تعنيف المرأة ومن أهم مؤشراته هو الإفراط الأنثوي الذي تطرقنا إليه سابقا باعتباره أن تشدد المرأة على ميلها العاطفي ومظهرها البدني وهذا ما يعكس أنه مجتمع يتبع شهواته ورغباته الجنسية.

جدول رقم (84) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم لتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة حسب صفات الرجل.

تأثير الاختلاف الثقافي والاج / صفات الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الضعف	01	1.35	03	1.64	04	1.56
العدوانية	09	12.16	27	14.75	36	14.01
القوة	27	36.49	56	30.60	83	32.29
العاطفة	02	2.70	10	5.46	12	4.66
حب السيطرة	22	29.73	49	26.78	71	27.63
الخضوع	01	1.35	04	2.19	05	1.95
الاهتمام بوعيه	12	16.22	27	14.75	39	15.18
الاهتمام بجماله	00	00	07	3.83	07	2.72
المجموع	74	100	183	100	257	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (84) أن الاتجاه العام لصفات الرجل، هو القوة بنسبة قدرها 32.29% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي ليس له تأثير على عنف ضد المرأة بنسبة قدرها 36.49% من مجموع الفئة، وتليها نسبة أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا

بأن الاختلاف الثقافي والاجتماعي تأثير على تعنيف المرأة بنسبة قدرها 30.60% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين صرحوا بأن حب السيطرة هي من صفات الرجل والمقدرة ب27.63% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الجنسين ليس له تأثير على عنف ضد المرأة التي تقدر ب 29.73% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل وقريبة من المبحوثين الذي صرحوا بأن الاختلاف الثقافي والاجتماعي بين الجنسين تأثير على عنف ضد المرأة التي تقدر ب 26.78% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 2.2% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.022)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثين حول صفات الرجل وتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن الاختلاف الثقافي والاجتماعي تأثير على تعنيف المرأة ومن أهم مؤشراته هو الإفراط الذكوري الذي تطرقنا إليه سابقا باعتباره مبالغة في سلوكيات النمطية للذكور التي تتجسد في قوالب نمطية جسدية وسلوكية التي تحدد طبيعة تفاعل الشباب مع الجنس الآخر؛ ومن أهم سمات هذا التفاعل هي القوة والعدوان والسيطرة سمات للرجال أي إن هذه السمات مرتبطة بهوية الشخص أو الفئة، فالرجل ينشأ سيكولوجيا واجتماعيا على أنه قوي وأن يتجنب الضعف والاستكانة.

جدول رقم (85) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في صفات المرأة حسب الجنس.

صفة المرأة / الجنس	الضعف		العدوانية		القوة		العاطفية		الخضوع		الاهتمام بجمالها		حب السيطرة		الاهتمام بوعيها		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	39	69.6	01	50	17	94.4	48	70.6	12	63.2	45	70.3	05	35.7	31	83.8	198	71.2
ذكر	17	30.4	01	50	01	5.6	20	29.4	07	36.8	19	29.7	09	64.3	06	16.2	80	28.78
المجموع	56	100	02	100	18	100	68	100	19	100	64	100	14	100	37	100	278	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (85) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 71.22% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن أن القوة والاهتمام بالوعي هي من صفات المرأة التي تقدر ب 94.4% و83.8% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحن أن صفات المرأة هي العاطفية، الإهتمام بالجمال، الضعف والخضوع بنسب تتراوح ما بين 69% و71% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب28.78% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن صفة المرأة هي حب السيطرة التي تقدر ب 64.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة ممن صرحوا بصفات المرأة هي الخضوع والضعف، الاهتمام بالجمال والعاطفية بنسب تتراوح 29% و37% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 0.1% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.001)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في صفات المرأة.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس يؤثر في رأي المبحوثين حول صفات المرأة حيث نجد المرأة تصف نفسها بالقوة والاهتمام بوعيها لكن بالمقابل نجد الرجل يصفها بالخضوع

والضعف والاهتمام بجمالها والعاطفة وهذا ما يشير إلى أن الرجل يقوم بالتضييق على المرأة من جهة وأن تظهر بأجمل صورة التي تعكس نزوته الجنسية أي إنه اعتبرها جسدا يفرغ فيه طاقته الجنسية ويجعل منها أداة أما المرأة تقاوم هذا وتريد إثبات مكانتها وهيبتها في كامل الفضاءات العامة داخل المجتمع الذي تنتمي إليه؛ وهذا ما يعتبر شكلا من أشكال الصراع أو كما هو معبر عنه سابقا بالصراع الجندري.

جدول رقم (86) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في صفات الرجل حسب الجنس.

صفات الرجل / الجنس	الضعف		العدوانية		القوة		العاطفة		حب السيطرة		الخضوع		الاهتمام بوعيه		الاهتمام بجماله		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	04	100	29	80.6	55	66.3	04	33.3	54	76.1	04	80	22	56.4	06	85.7	178	69.2
ذكر	00	00	07	19.4	28	33.7	08	66.7	17	23.9	01	20	17	43.6	01	14.3	79	30.7
المجموع	04	100	36	100	83	100	12	100	71	100	05	100	39	100	07	100	257	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (86) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 69.26% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن أن الضعف، الاهتمام بالجمال، العدوانية والخضوع هي من صفات الرجل التي تتراوح مابين 80% و100% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحن أن صفات الرجل هي حب السيطرة، القوة، الإهتمام بالوعي بنسب تقدر ب 76.1% و66.3% و56.4% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب30.74% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا أن صفة الرجل هي العاطفة التي تقدر ب 66.7% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متقاربة ممن صرحوا بصفات الرجل هي الاهتمام بالوعي والقوة، بنسب تقدر ب 43.6% و33.7% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في صفات الرجل.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس ورأيهم في صفات الرجل وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (86) أن المرأة تصف الرجل بالعدوانية، القوة وحب السيطرة بينما نجد الرجل يصف نفسه بالقوة وحب السيطرة والاهتمام بالوعي فهذه الفروقات جاءت نتيجة لما نشأ عليه كلا من الجنسين التي استمدها من المجتمع الذي ترعرع فيه وحمل ثقافته. نرى أنّ فرضية الاختلاف الثقافي والاجتماعي والفيزيولوجي علاقة بتعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي.

***الجنس كمتغير والاعتقاد في موقف المجتمع لعمل المرأة**

جدول رقم (87) يوضح توزيع المبحوثات حول شعورهن بالتهميش والدونية حسب اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل.

الشعور بالتهميش والدونية / قدرات المرأة كالتي عند الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	28	70	24	92.3	52	78.8
نعم	12	30	02	7.7	14	21.2
المجموع	40	100	26	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (87) أن الاتجاه العام لقدرات المرأة كالتي عند الرجل، هو "**لا**" بنسبة ساحقة 78.8% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في شعورهن بالتهميش والدونية بنسبة ساحقة 92.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بأنهن لا شعرن بالتهميش بنسبة 70% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة أقل من المبحوثات اللواتي صرحن باعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل بنسبة تقدر ب21.2% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بعدم شعورهن بالتهميش والدونية التي تقدر ب 30% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 3% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.030<0.05)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابة المبحوثات حول اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل وشعورهن بالتهميش والدونية.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن متغير اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل يؤثر على شعور المرأة العاملة في المحلات التجارية بالتهميش والدونية فإذا أعطى المجتمع قيمة المرأة زادت مكانتها وهيبتها وان لم يعترف بقدرتها يجعلها عرضة للتهميش والدونية وهذا قد يرجع إلى الإفراط الذكوري والإفراط الأنثوي كما هو موضح سابقا.

جدول رقم (88) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم في اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل حسب الجنس.

اعتراف المجتمع بقدرات المرأة / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	14	60.9	52	68.4	66	66.7
ذكر	09	39.1	24	31.6	33	33.3
المجموع	23	100	76	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (88) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثات اللواتي صرحن بعدم اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل التي تقدر ب 68.4% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بأن المجتمع يعترف بقدرات المرأة بنسبة 60.9% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة ومعتبرة عند الذين صرحوا بأن المجتمع يعترف بقدرات المرأة التي تقدر ب 39.1% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس لا يؤثر في رأي أفراد العينة حول اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل أي إن كلا الجنسين يرون بأن المجتمع لا يعترف بقدرات المرأة نتيجة للاختلاف الثقافي والاجتماعي والفيزيولوجي بين الجنسين وهذه الحقيقة قد جعلت

المرأة ضحية للعنف بأشكاله؛ ومن خلال ما يوضحه هذا الجدول نجد هناك وعي جندري لكن هذا الوعي مقيد بمعايير اجتماعية وقفت عائقا أمام تقدم هذا المجتمع للأفضل وتكوين علاقات جندرية غير متكافئة تاريخيا واجتماعيا. ثم يتضح أن العنف ضد المرأة مرتبط بنظرة المجتمع إلى المرأة بوصفها أدنى من الرجل.

3-4/ العلاقة بين المستوى العلمي للجنسين والعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة:

جدول رقم (89) يمثل توزيع المبحوثين حسب مستواهم العلمي

المستوى العلمي	ك	النسبة %
ابتدائي	1	3
متوسط	9	27.3
ثانوي	8	24.2
جامعي	15	45.5
المجموع	33	%100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (89) حيث جاءت أعلى نسبة للمبحوثين مستواهم تعليمي جامعي بنسبة 45.5% وتليها نسبة لافتة تقدر ب 27.3% من المجموع العام للمبحوثين الذين مستواهم التعليمي متوسط، وكذا بنسبة أقل بالنسبة للمبحوثين مستواهم تعليمي ثانوي بنسبة 24.2%، وبنسبة ضعيفة جدا للمبحوثين مستواهم تعليمي ابتدائي بنسبة تقدر ب 3% من المجموع العام.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين مستواهم التعليمي جامعي بنسبة تقارب 50% من إجمالي المبحوثين وعليه تعتبر هذه المرحلة من التعليم بمثابة مكانة اقتصادية للرجل وبطبيعة الحال قد يلجأ إلى ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة تحت إعتقاد بأنها هي سبب بطالته وأخذ مكانه.

جدول رقم (90) يمثل توزيع المبحوثات حسب مستواهن العلمي.

المستوى العلمي	ك	النسبة %
ابتدائي	2	3
متوسط	11	16.7
ثانوي	25	37.9
جامعي	28	42.4
المجموع	66	%100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (90) حيث جاءت أعلى نسبة للمبحوثات اللواتي مستواهن العلمي جامعي بنسبة 42.4% وتليها نسبة لافتة تقدر ب 37.9% من مجموع العينة للمبحوثات اللواتي مستوهن العلمي ثانوي، وبنسبة أقل بالنسبة للمبحوثات مستواهن العلمي متوسط بنسبة 16.7%، وبنسبة متدنية جدا للمبحوثات مستواهن ابتدائي بنسبة تقدر ب 3% من مجموع العينة.

نقارن بين الجدولين رقم (89) ورقم (90) نستنتج أن متغير الجنس لا يؤثر في المستوى التعليمي عند الجنسين فنجد معظمهم مستواهم التعليمي عالي وهذا ما يشير إلى أن المرأة أصبحت تتحصل على أعلى الشهادات مما خلق أو جعل المرأة منافس جديد للرجل خاصة من حيث مناصب العمل ومكانته الاقتصادية بعدما كان الرجل يحتكر هذه المناصب لنفسه ولذلك ينبغي القول بأن عمل المرأة حسب اعتقاد الرجل يمثل هاجس وخطرا على الرجل فقد يمارس العنف اللّفظي ضدها كتعبير عن ما سلب من حقه في هذا الفضاء. ووصول المرأة إلى هذا المستوى ترد على الرجل فيما قيل عنها بأنها ناقصة عقل (الافراط/ الفهم الخاطئ لناقصات عقل).

جدول رقم (91) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهم للعنف حسب مستواهم التعليمي.

تعرضها للعنف / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	02	4.8	00	00	02	03
متوسط	05	11.9	06	25	11	16.7
ثانوي	15	35.7	10	41.7	25	37.9
جامعي	20	47.6	08	33.3	28	42.4
المجموع	42	100	24	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (91) أن الاتجاه العام للمستوى التعليمي، هو جامعي بنسبة 42.4% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي بنسبة 47.6% من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بعدم تعرضهن للعنف اللّفظي 33.3% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أن مستوى المتوسط للمبحوثات بنسبة معتبرة التي تقدر ب37.9% من مجموع العينة؛ بحيث تتمركز بدورها في تصرحن بعدم تعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة معتبرة 41.7% من مجموع الفئة وتليها نسبة معتبرة بالنسبة للمبحوثات اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف اللّفظي بنسبة تقدر ب35.7% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية ينتشر عند مجملهن مهما اختلف مستواهن العلمي فإنه يرتفع تدريجيا؛ فهو ينخفض ضد مستواهن أدنى ويرتفع ضد مستواهن عالي. وعلى هذا يمكننا صياغة هذه الفرضية القائلة أن كلما ارتفع مستوى التعليمي للمرأة العاملة في المحلات التجارية زاد تعرضها للعنف اللّفظي والعكس صحيح. وهذا ما يشير أن تعلم المرأة واكتسابها لمهارات جديدة تزيد فرصها لاكتساب مكانة في الفضاء العام فجعل هذا منافس جديد للرجل نشأ عنه اعتقاد بأن المرأة هي سبب بطالته.

جدول رقم (92) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حسب مستواهم التعليمي.

مساعدة المرأة العاملة / المستوى التعليمي	جيد لتقدم المجتمع		مقبول الالتزام بقيم المجتمع		غير مقبول بسبب خروج المراة عن الطاعة		امر مقبول		امر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ابتدائي	03	9.1	03	6.4	00	00	01	2.9	00	00	03	03
متوسط	09	27.3	11	23.4	01	16.7	06	17.1	03	21.4	20	20.2
ثانوي	09	27.3	13	27.7	01	16.7	13	37.1	06	42.9	33	33.3
جامعي	12	36.4	20	42.6	04	66.7	15	42.9	05	35.7	43	43.4
المجموع	33	100	47	100	06	100	35	100	14	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (92) أن الاتجاه العام للمستوى التعليمي المبحوثين، هو جامعي بنسبة قدرها 43.4% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها يعتبر غير مقبول بسبب خروج المراة عن الطاعة بنسبة ساحقة 66.7% من مجموع الفئة، وتليها نسب أقل ومعتبرة من المبحوثين الذين صرحوا بأن مساعدة المرأة العاملة لزوجها يعتبر أمر مقبول ومقبول الالتزام بقيم المجتمع وبنسب قدرها 42.9% و42.6% على التوالي من مجموع الفئة.

وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين مستواهم التعليمي ثانوي والمقدرة ب33.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في اعتبار مساعدة المرأة العاملة لزوجها أنه أمر ضروري التي تقدر ب 42.9% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن مستوى التعليمي لكلا الجنسين لا يؤثر في رأيهم حول مساعدة الزوجة العاملة في الأمور المنزلية وقد يرجع هذا أن كلاهما ينتميان إلى طبقة واحدة أو كما معبر عنها حسب العالم الاجتماعي بيار بورديو برأسمال الثقافي والذي يبين أن كلا الجنسين لديهم نفس الطموحات الاجتماعية، وبذلك يمكننا صياغة الفرضية التالية أن كلما زاد الرأسمال الثقافي للجنسين كلما زاد خلق صراع جندري من أجل تحقيق أهدافهم وطموحاتهم الاجتماعية؛ وبمعنى آخر أن المستوى التعليمي العالي للمرأة قد وفر لها مهنة من جهة وحقق لها مكانة اجتماعية ونوعا من السلطة الرمزية فهي نتيجة لهذا

التغير تغير فكرها من التفكير الضيق حول المكانة المادية إلى التفكير الواسع حول الأفق الاجتماعية.

3-5/ طبيعة الوعي عند الجنسين والعنف اللّفظي ضد المرأة

جدول رقم (93) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهم للعنف حسب قبولهم بالامتيازات.

التعرض للعنف / القبول بالامتيازات	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	19	79.2	32	76.2	51	77.3
نعم	05	20.8	10	23.8	15	22.7
المجموع	24	100	42	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (93) أن الاتجاه العام للقبول بالامتيازات، هو "**لا**" بنسبة كبيرة التي تقدر ب 77.3% من مجموع العينة، وتتمركز بنسب شبه متساوية من حيث عدم تعرضهن وتعرضهن للعنف اللّفظي في مكان العمل بنسب 79.2% و76.2% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بقبول بالامتيازات بنسبة تقدر ب22.7% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تعرضهن للعنف اللّفظي في مكان العمل التي تقدر ب 23.8% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج من خلال تصريحات المبحوثات أن رغم رفض المرأة للامتيازات تتعرض للعنف اللّفظي وهذا يدل على أن المرأة تقاوم وتريد تأكيد مكانتها في الفضاء العام أي نتوصل أن المبحوثات يملكن وعي معين نتيجة لتعلمها.

جدول رقم (94) يوضح توزيع المبحوثات حول شعورهم بالتهميش والدونية حسب رأيهم في إشارة العنف إلى دونية المرأة واحتقارها.

الشعور بالتهميش والدونية / يشير العنف ضد المرأة إلى دونية المراة واحتقارها	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	15	37.5	09	34.6	24	36.4
نعم	25	62.5	17	65.4	42	63.6
المجموع	40	100	26	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (94) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثات حول أن العنف يشير إلى دونيتها واحتقارها، هو ب "**نعم**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 63.6% من مجموع العينة، وتتمركز في كلا الفئتين سواء شعرن أم لم يشعرن بالتهميش والدونية بنسب متفاوتة 65.4% و62.5% على توالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب معتبرة من المبحوثات صرحن بأن العنف ضد المرأة لا يشير إلى دونيتها واحتقارها بنسبة 36.4% من مجموع العينة.

ومنه نستنتج أن مجمل المبحوثات يملكن وعي نتيجة لوصولهن لأعلى مستويات وذلك مما جعلهن يتجاوزن تلك الحقبات التي وقفت عائقا أمامها وخاصة تهميشها واشعارها بالدونية.

جدول رقم (95) يوضح توزيع المبحوثات حول شعورهن بإعطاء المجتمع قيمتهن حسب اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل.

الشعور بالقيمة / قدرات المرأة كالتي عند الرجل	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	22	84.6	30	75	52	78.8
نعم	04	15.4	10	25	14	21.2
المجموع	26	100	40	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (95) أن الاتجاه العام لقدرات المرأة كالتي عند الرجل، هو "**لا**" بنسبة ساحقة 78.8% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية

في عدم الشعور بقيمتهن بنسبة ساحقة 84.6% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بأنهن يشعرن بقيمتهن بنسبة 75% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة أقل من المبحوثات اللواتي صرحن باعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل بنسبة تقدر ب21.2% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بالشعور بقيمتهن التي تقدر ب 25% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج من خلال تصريحات المبحوثات أنه يتوقف اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي هي عند الرجل بشعورها بقيمتها التي يمنحها لها المجتمع، وذلك نظرا للاختلاف الفيزيولوجي والبيولوجي لكلا الجنسين أي إن القدرات تتأثر بعامل البنية الجسدية والنفسية والاجتماعية للرجل والمرأة.

جدول رقم (96) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في تواجد العنف ضد المرأة في المجتمع حسب الجنس.

تواجد العنف ضد المرأة في المجتمع / الجنس	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	13	50	53	72.6	66	66.7
ذكر	13	50	20	27.4	33	33.3
المجموع	26	100	73	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (96) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي أجبن بأن يوجد عنف ضد المرأة في المجتمع وقدرها 72.6% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بعدم تواجد هذا العنف والمقدرة ب 50% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا بعدم تواجد العنف ضد المرأة في المجتمع التي تقدر ب 50% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 3.6% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.036)، وبالتالي فإننا نرفض

الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في تواجد العنف ضد المرأة في مجتمعهم.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس واعترافهم بتواجد العنف ضد المرأة في المجتمع حيث نجد الرجل ينفي بوجود هذه الظاهرة لأن في اعتقاده له الحق في تعنيفها وتهميشها الذي يرجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية أما المرأة نجدها تقر بوجود هذه الظاهرة وهذا ما يثبت بأن المرأة تفتحت عن العالم الخارجي وكونت لديها أفكار بما يرتبط بحقوقها وواجباتها والذي أدى هذا بدوره إلى خلق صراع جندري الذي يعد ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاءات العامة أحد مؤشرات هذا الصراع.

جدول رقم (97) يوضح توزيع المبحوثين حول تصريحهم بوجود امتيازات بين الجنسين حسب الجنس.

هناك امتيازات بين الجنسين / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	33	53.2	33	89.2	66	66.7
ذكر	29	46.8	04	10.8	33	33.3
المجموع	62	100	37	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (105) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن ألاّ توجد هناك امتيازات بين الجنسين التي تقدر ب 89.2% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحن أن توجد هذه الامتيازات بنسبة 53.2% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند الذين صرحوا بتواجد هذه الامتيازات التي تقدر ب 46.8% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض

الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وتصريحهم بوجود امتيازات بين الجنسين.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس واعترافهما بوجود امتيازات بينهما وهذا ما يوضحه الجدول رقم (97) أن كلا الجنسين يعترفان بوجود امتيازات بينهما وهذا ما يشير إلى أن هناك درجة من الوعي لكن طبيعة هذا الوعي الذي أطلق عليه رايت ميلز بالوعي الزائف الذي نشأ عن طريق التنشئة الاجتماعية الجندرية كما هو موضح في اشكاليتنا وقف عائقا أمام التوعية الصحيحة بين النوعين مما شكل ثغرة في العلاقات الجندرية وساهم في شدة الصراع بين الجنسين.

جدول رقم (98) يوضح توزيع المبحوثين حول قبولهم بهذه الامتيازات بين الجنسين حسب الجنس.

القبول بهذه الامتيازات / الجنس	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	15	37.5	51	86.4	66	66.7
ذكر	25	62.5	08	13.6	33	33.3
المجموع	40	100	59	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (98) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن بعدم قبول بهذه الامتيازات التي تقدر ب 86.4% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل ومعتبرة ممن صرحن بقبول هذه الامتيازات التي تقدر ب 37.5% من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وساحقة عند الذين صرحوا بقبول هذه الامتيازات التي تقدر ب 62.5% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وقبولهم بالامتيازات بين الجنسين.

ومنه نستنتج أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس وقبولهما بهذه الامتيازات حيث نلاحظ هناك قبول عند الذكور والرفض عند الإناث. وهذا راجع إلى ذهنية واعتقادات الرجل التي تشكلت عن طريق التنشئة الاجتماعية الجندرية التي ترتكز على التمييز بين الجنسين وتضع الذكر في أعلى الهرم الاجتماعي بينما المرأة هي الأدنى والأضعف مخلوق.

جدول رقم (99) يوضح توزيع المبحوثين (الذكور) حول ممارستهم العنف اللّفظي ضد المرأة حسب دلالة العنف على قوة الرجل ورجوليته.

ممارسة العنف اللّفظي / العنف يدل على قوة الرجل ورجوليته	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	05	100	24	85.7	29	87.9
نعم	00	00	04	14.3	04	12.1
المجموع	05	100	28	100	33	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (99) أن الاتجاه العام لإجابة المبحوثين حول إشارة العنف إلى قوة الرجل ورجوليته، هو "**لا**" بنسبة ساحقة والمقدرة ب 87.9% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين لم يمارسون العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية وبنسبة كلية قدرها 100% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة من المبحوثين يمارسون العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية وبنسبة ساحقة قدرها 85.7% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن دلالة العنف على قوة الرجل ورجوليته لا تؤثر في ممارسته على المرأة العاملة في المحلات التجارية وهذا حسب إجابة الذكور حيث نلاحظ هناك نسبة غالبة ممن مارسوا العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية واعتبروا بأن العنف لا يدل على قوته ورجوليته.

3-6/ التبليغ على العنف:

جدول رقم (100) يوضح توزيع المبحوثات حول تعرضهم للعنف اللّفظي حسب التبليغ عنه.

التعرض للعنف / التبليغ على العنف	لا		نعم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
لا	20	83.3	21	50	41	62.1
نعم	04	16.7	21	50	25	37.9
المجموع	24	100	42	100	66	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (100) أن الاتجاه العام لتبليغ المبحوثات على العنف، هو "**لا**" بنسبة غالبة والمقدرة ب 62.1% من مجموع العينة، وتتمركز بالأغلبية في عدم تعرضهن للعنف بنسبة ساحقة ب 83.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة معتبرة من المبحوثات صرحن بتعرضهن للعنف اللّفظي في مكان العمل بنسبة 50% من مجموع الفئة. كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثات اللواتي صرحن بالتبليغ عن العنف بنسبة تقدر ب37.9% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة في تصريح المبحوثات بتعرضهن للعنف في مكان العمل التي تقدر ب 50% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00.7% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.007)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي يثبت بوجود هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تبليغ المبحوثات على العنف في مكان العمل وتعرضهن للعنف.

ومنه نستنتج من خلال تصريحات المبحوثات أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير عدم التبليغ المرأة على العنف الذي تعرضت إليه واحتمال تكرار تعرضها لمثل هذا الفعل، وقد يرجع هذا إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية وذلك مخافة المرأة من المجتمع.

أي إن المرأة عند الإعتداء عليها بالعنف اللّفظي لا تبلغ عنه للسلطات وذلك راجع إلى العديد من الاعتبارات، وهي الخوف من فقدان مكانتها والمساس بشرفها في ظل مجتمع ذكوري؛ وغياب الحماية الجنائية (مصدر حماية)، وهذا مما قد يجعلها عرضة على ممارسة العنف اللّفظي ضدها. (سبق ذكره)

3-7/ الانتماء الثقافي والجغرافي للجنسين والعنف:

جدول رقم (101) يمثل توزيع المبحوثين حسب الأصل الجغرافي.

الأصل الجغرافي	ك	النسبة
ريفي	07	21.2%
شبه حضري	12	36.4%
حضري	14	42.4%
المجموع	33	%100

يبين الجدول رقم (101) أن أعلى نسبة للمبحوثين المقيمين في الوسط الحضري بنسبة 42.4%، وتليها بنسب أقل من المبحوثين المقيمين في الوسط شبه الحضري والريفي بنسب تقدر ب 36.4% و21.2% على التوالي.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين من المقيمين في الوسط الحضري بنسبة تقارب 50% من إجمالي المبحوثين وهو ما يؤكد أن البيئة الإجتماعية لها دورا في ظهور العنف اللّفظي عند المبحوثين ولا يفوتنا أن ننوه قد يكون هناك إضطراب أو خلل في العلاقات الإجتماعية والصراع الثقافي بين الأصالة والمعاصرة التي تؤدي إلى فراغ كبير مما يتيح الفرصة لظهور مشاكل اجتماعية كالعنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية.

جدول رقم (102) يمثل توزيع المبحوثات حسب المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	ك	النسبة
ضعيف	03	%4.5
متوسط	57	%86.4
جيد	06	%9.1
المجموع	66	%100

يبين الجدول رقم (102) أنه جاءت أعلى نسبة للمبحوثات مستواهم الاقتصادي متوسط بنسبة ساحقة التي تقدر ب 86.4%، وتليها بنسب أقل من المبحوثات مستواهن الاقتصادي جيد وضعيف بنسب ضعيفة تقدر ب 9.1% و4.5% على التوالي.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 18.6% وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% (0.05<0.186)، وبالتالي فإننا نقبل

الفرض الصفري بأن لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والمستوى الاقتصادي للمبحوثين.

ومنه نستنتج من خلال مقارنتنا للجدول رقم (51) ورقم (102) والاستعانة بالجدول رقم (110) أن هناك عدمية تأثير متغير الجنس على المستوى الاقتصادي للعاملين والعاملات في المحلات التجارية فأغلبيتهم وضعهم المادي متوسط وانتمائهم لنفس الطبقة الاقتصادية وهذا مما يشير بوجود تنافس وصراع داخلي جندري بينهما، والأمر الذي يقضي إلى أن العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية ينتشر بكثرة عند الطبقة المتوسطة ومع العلم أن هذه الطبقة الغالبة وهي من يتخذ منها العادات والتقاليد والقوانين أي هي المسؤولة عن ما يحدد عن الأفعال بالجرم.

جدول رقم (103) يوضح توزيع المبحوثين حول رأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها حسب أصلهم الجغرافي.

مساعدة المرأة العاملة / الأصل الجغرافي	جيد لتقدم المجتمع		مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع		غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة		امر مقبول		امر ضروري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	02	6.1	10	21.3	02	33.3	02	5.7	00	00	12	12.1
شبه حضري	10	30.3	15	31.9	00	00	07	20	03	21.4	27	27.3
حضري	21	63.6	22	46.8	04	66.7	26	74.3	11	78.6	60	60.6
المجموع	33	100	47	100	06	100	35	100	14	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (103) أن الاتجاه العام لأصل الجغرافي المبحوثين، هو حضري بنسبة ساحقة وقدرها 60.6% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند المبحوثين الذين صرحوا أن مساعدة المرأة العاملة لزوجها يعتبر أمر ضروري وأمر مقبول بنسبة ساحقة 78.6% و74.3% على التوالي من مجموع الفئة، وتليها نسب أقل التي فاقت النصف من المبحوثين الذين صرحوا بأن مساعدة المرأة العاملة لزوجها يعتبر غير مقبول بسبب خروجها عن الطاعة وجيد لتقدم المجتمع وبنسب قدرها 66.7% و63.6% على التوالي من مجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين مقيمين في وسط شبه حضري والمقدرة ب27.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة

في اعتبار مساعدة المرأة العاملة لزوجها أنه مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع وجيد لتقدم المجتمع التي تقدر ب 31.9% و 30.3% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 1% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.010)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأصل الجغرافي للمبحوثين واعتبار مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت.

ومنه نستنتج أن التكوين الثقافي أو الأصل الجغرافي للرجل له تأثير في اعتبار مساعدة المرأة لزوجها في المقتضيات المنزلية نجده في ريف يحظى بالرفض أو بقبول بشروط، أما شبه حضري وحضري يعتبرنه أسلوب جيد لتقدم المجتمع أي إن لكل وسط اجتماعي ثقافة تسيره وتتحكم فيه وكذا حتى تختلف فيه طبيعة التنشئة الاجتماعية.

جدول رقم (104) يوضح توزيع المبحوثين حول صفات المرأة حسب أصلهم الجغرافي.

صفات المرأة / الأصل الجغرافي	الضعف		العدوانية		القوة		العاطفية		الخضوع		الاهتمام بجمالها		حب السيطرة		الاهتمام بوعيها		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	10	17.9	00	00	01	5.6	10	14.7	04	21.1	08	12.5	01	7.1	03	8.1	37	13.3
شبه حضري	16	28.6	00	00	03	16.7	20	29.4	06	31.6	18	28.1	02	14.3	11	29.7	76	27.3
حضري	30	53.6	02	100	14	77.8	38	55.9	09	47.4	38	59.4	11	78.6	23	62.2	165	59.4
المجموع	56	100	02	100	18	100	68	100	19	100	64	100	14	100	37	100	278	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (104) أن الاتجاه العام للأصل الجغرافي، هو حضري بنسبة قدرها 59.4% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية عند صفة المرأة هي حب السيطرة والقوة بنسب ساحقة قدرها 78.6% و77.8% على التوالي من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا من صفات المرأة هي الاهتمام بوعيها، الاهتمام بجمالها، العاطفية والضعف والمقدرة ب62.2%، 59.4%، 55.9% و53.6% على التوالي من المجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين المقيمين في وسط شبه حضري التي تقدر ب27.3% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وبشكل متقارب عند المبحوثين الذين صرحوا من صفات المرأة هي الخضوع، الاهتمام بوعيها،

العاطفية، الضعف واهتمام بجمالها التي تقدر ب 31.6%، 29.7%، 29.4%، 28.6%، و28.1% على التوالي من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن المرأة في الوسط الحضري تتمتع وتتميز عن غيرها من النساء في باقي الأوساط الاجتماعية القوة وحب السيطرة والاهتمام بوعيها على غرار المرأة في الوسط شبه حضري ما يميزها من عاطفة وجمال، وعلى هذا نستنتج أن كلما كان الوسط الاجتماعي الذي تنتمي إليه المرأة يتميز بالتحضر والتقدم كلما كان لها حضور قوي وبارز في المجتمع الحضري؛ وبمعنى آخر أن الإناث الحضريات لديهم القدرة على التعليم والعمل أكثر من النساء في الوسط شبه حضري والريفي التي مازالت تحافظ على التمييز بين الذكور والإناث خاصة أن المرأة في الوسط شبه الحضري والريفي يفرض عليها الزواج المبكر ورفض تعلمها وعملها وسلب لمعظم حقوقها.

جدول رقم (105) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم لصفات الرجل حسب أصلهم الجغرافي.

صفات الرجل / الأصل الجغرافي	الضعف		العدوانية		القوة		العاطفة		حب السيطرة		الخضوع		الاهتمام بوعيه		الاعتمام بجماله		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	00	00	05	13.9	11	13.3	03	25	09	12.7	00	00	07	17.69	01	14.3	36	14
شبه حضري	02	50	09	25	22	26.5	03	25	22	31	02	40	11	28.2	03	42.9	74	28.8
حضري	02	50	22	61.1	50	60.2	06	50	40	56.3	03	60	21	53.8	03	42.9	147	57.2
المجموع	04	100	36	100	83	100	12	100	71	100	05	100	39	100	07	100	257	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (105) أن الاتجاه العام للأصل الجغرافي، هو حضري بنسبة قدرها 57.2% من المجموع العام، وتتمركز بالأغلبية في صفات الرجل هي العدوانية والقوة بنسب قدرها 61.1% و60.2% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل ومعتبرة من المبحوثين صرحوا بأن صفات الرجل هي حب السيطرة، الاهتمام بوعيه، الضعف والعاطفة والمقدرة ب56.3%، 53.8%، 50% على التوالي من المجموع الفئة. وتليها نسبة معتبرة من المبحوثين المقيمين في وسط شبه حضري التي تقدر ب28.8% من المجموع العام بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة عند المبحوثين الذين صرحوا من صفات الرجل هي الضعف بنسبة 50% من مجموع الفئة.

ومنه نستنتج أن الرجل في الوسط الحضري يتمتع ويتميز عن غيره من الرجال في باقي الأوساط الاجتماعية بالعدوانية والقوة على غرار الرجل في الوسط شبه حضري والريفي التي تنخفض هذه الصفات تدريجيا كما هو موضح في الجدول رقم (105).

ونستنتج كذلك من خلال مقارنتا للجدول رقم (104) و(105) أن الوسط الحضري يمنح لمن ينتمي إليه نوع من الاستقلالية والتحرر لكلا الجنسين مما قد يخلق صراع جندري ومنافسة بين الجنسين مما قد يتنج عنه مختلف الآفات الاجتماعية من بينها العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية خاصة في الأوساط الحضارية.

3-8/ العلاقات الاجتماعية والعنف:

جدول رقم (106) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم في من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية حسب الجنس.

مرتكبو العنف / الجنس	المتنافسون الآخرون		زملاء العمل		عامة الناس		الزبائن		أحد أفراد الاسرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	13	59.1	13	50	32	91.4	33	62.3	4	20	66	66.7
ذكر	09	40.9	13	50	03	8.6	20	37.7	16	80	33	33.3
المجموع	22	100	26	100	35	100	53	100	20	100	99	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (106) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 66.7% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسبة ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن بأن عامة الناس هم مرتكبو العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية التي تقدر ب 91.4% من مجموع الفئة؛ وتليها نسبة أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بأن الزبائن هم مرتكبو العنف ضد المرأة بنسبة معتبرة قدرها 62.3% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب متفاوتة من المبحوثات اللواتي صرحن بأن المتنافسون الآخرون وزملاء العمل من يرتكب هذا العنف بنسب قدرها 59.1% و50% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب33.3% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وساحقة عند الذين صرحوا بأن أفراد الأسرة من يرتكب العنف ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية التي تقدر ب 80%

من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل ومتفاوتة ممن صرحوا أن المرأة العاملة في المحلات التجارية تتعرف للعنف من طرف زملاء العمل، المتنافسون الآخرون والزبائن بنسب قدرها 50%، 40.9% و37.7% على التوالي من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وإجابتهم حول من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

ومنه نستنتج أن متغير الجنس يؤثر في رأي المبحوثين حول مرتكبي العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية حيث يبين الجدول رقم (106) أن الإناث قد لاحظت عامة الناس والزبائن هم الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة بينما الذكور يرو أن أحد أفراد الأسرة هم الأكثر ممارسة للعنف ثم أن هناك توزيع متساوي في متغير زملاء العمل وهذا راجع إلى خبراتهم التي عاشوها. لذا فإن الأشخاص الأكثر ممارسين للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية هم عامة الناس والزبائن وأفراد الأسرة وزملاء العمل أي المرأة العاملة تتعرض للعنف من مختلف الأفراد بمختلف صلة القرابة بها.

3-9/ مرحلة الشباب والأزمة النمائية:

جدول رقم (107) يمثل توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية.

السن	ك	النسبة
25-19	13	39.4%
32-26	9	27.3%
39-33	8	24.2%
46-40	1	3%
53-47	1	3%
60-54	1	3%
المجموع	33	%100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (107) حيث جاءت أعلى نسبة للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية التي تقع بين 19-25 سنة بنسبة 39.4% وتليها

نسبة لافتة تقدر ب 27.3% من المجموع العام للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية ما بين 26-32 سنة، وبنسبة أقل بالنسبة للمبحوثين في الفئة العمرية ما بين 33-39 سنة بنسبة 24.2%، وبنسب متدنية جدا في الفئات العمرية من 40-46 سنة ومن 47-53 سنة ومن 54-60 بنسبة تقدر ب 3% من المجموع العام.

ومنه نستنتج أن أغلبية المبحوثين تقع في الفئة العمرية 19-25 سنة بنسبة تقارب 50% من إجمالي المبحوثين ولعله من المفيد أن نؤكد هذه السن تمثل فترة حساسة من حياة الفرد ويزداد الشعور لديه بالقوة البدنية والعقلية ويريد إثبات ذاته ومكانته من خلال ممارسة العنف اللّفظي الذي يعتقد أنها الوسيلة الفعالة لحل مشاكله والتعبير عن رأيه.

جدول رقم (108) يمثل توزيع المبحوثات حسب الفئات العمرية.

السن	ك	النسبة
25-18	19	%28.8
33-26	24	%36.4
41-31	12	%18.2
49-42	6	%9.1
57-50	2	%3
65-58	2	%3
81-74	1	%1.5
المجموع	66	%100

ونلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (108) حيث جاءت أعلى نسبة للمبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن في الفئة العمرية التي تقع بين 26-33 سنة بنسبة 36.4% وتليها نسبة لافتة تقدر ب 28.8% من مجموع العينة للمبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن في الفئة العمرية ما بين 18-25 سنة، وبنسبة أقل بالنسبة للمبحوثات في الفئة العمرية ما بين 31-41 سنة بنسبة 18.2%، وبنسب متدنية جدا في الفئات العمرية من 42-49 سنة، من 50-57 سنة، من 58-65 سنة ومن 74-81 بنسب تقدر ب 9.1%، 3% و1.5% من مجموع العينة.

واستنادا إلى ما سبق من خلال مقارنتنا بين جدولين رقم (107) ورقم (108) نستنتج أن متغير الجنس لا يتأثر بعامل السن عند العاملين والعاملات في المحلات التجارية أي كلا العينتين أو الجنسين ينتميان إلى جيل واحد وتجمعهم مرحلة شبابية واحدة، وعليه نستبعد فرضية صراع الأجيال أنه سبب في ظهور العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام. ومن زاوية أخرى نظرا بأن مرحلة الشباب هي مرحلة فاصلة بين مرحلة الطفولة وبلوغ مرحلة الرشد؛ وهذه المرحلة هي مطلب من مطالب النمو أو الارتقاء النفسي الاجتماعي بحيث يتوقف هذا الارتقاء على علاقات الفرد بالآخرين وخاصة الأسرة والرفاق وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل على غرس القيم ونقل التقاليد والعادات.[1] ولا مناص من القول أن هذا الارتقاء نتج عنه مشكلة الأزمة النمائية التي ترجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية التي تقوم على تشكيل وعي زائف لمواقعهم الاجتماعية كما تطرق إليه **رايت ميلز**.

جدول رقم (109) يوضح توزيع المبحوثين حول إجابتهم في سبب رفض فكرة عمل المرأة حسب الجنس.

رفض فكرة عمل المرأة / الجنس	حماية المرأة من أشخاص سيئين ومنحرفين		كون النساء خارج البيت سرعان ما يرتكبن الفواحش		خروج المرأة للعمل يسبب البطالة عند الرجل		الخوف من انتزاع السلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أنثى	35	70	10	28.6	30	69.8	32	82.1	107	64.1
ذكر	15	30	25	71.4	13	30.2	07	17.9	60	35.9
المجموع	50	100	35	100	43	100	39	100	167	100

نلاحظ من خلال معطيات جدول رقم (109) أن الاتجاه العام لمتغير الجنس، هو الإناث بنسبة كبيرة وقدرها 64.1% من مجموع العام، وتتمركز بالأغلبية وبنسب ساحقة عند المبحوثات اللواتي صرحن الخوف من انتزاع السلطة السبب الراجح لرفض المجتمع

[1] عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، الكويت، 1985، ص 80.

عمل المرأة التي تقدر ب 82.1% من مجموع الفئة؛ وتليها نسب أقل التي فاقت النصف ممن صرحن بأن حماية المرأة من أشخاص سيئين ومنحرفين واعتقاد خروج المرأة للعمل يسبب البطالة عند الرجل بسببها قد رفض المجتمع عمل المرأة بنسب 70% و69.8% على التوالي من مجموع الفئة.

كما نلاحظ أيضا وجود نسبة معتبرة من المبحوثين من جنس الذكور بنسبة تقدر ب35.9% بحيث تتمركز بدورها بنسبة غالبة وساحقة عند الذين صرحوا بأن كون النساء خارج البيت سرعان ما يرتكبن الفواحش هو سبب رفض المجتمع عمل المرأة التي تقدر ب 71.4% من مجموع الفئة.

ومن خلال جدول رقم (110) نلاحظ نتائج هذا الاختبار أن قيمة الاحتمالية (SIG) تساوي 00% وهي أصغر من مستوى الدلالة 5% (0.05>0.000)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل بأن توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس ورأيهم في سبب رفض المجتمع فكرة عمل المرأة.

ومنه نستنتج باستعراض تصريحات المبحوثين أن هناك علاقة ارتباطية بين متغير الجنس ورأيهم في أسباب رفض المجتمع لعمل المرأة حيث إن الرجل يعتقد بأن خروج المرأة من البيت سرعان ما ترتكب الفواحش أما المرأة تعتقد خوف من انتزاع السلطة سبب لرفض المجتمع لعمل المرأة فتفاوت في هذه الاعتقادات بين الجنسين قد ترجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية الجندرية التي ساهمت في بلورة فكر إتجاه الجنس الآخر واضطراب في العلاقات بين الجنسين. فحسب نظرية **إريكسون** ينظر إلى هذه الظاهرة بأنها ظهرت نتيجة أزمة نمائية تنشأ وتتطور عن التغيرات والتحولات الفيزيولوجية وتوقعات المجتمع نحو الجندر، وهذه المشكلة ليست تهديد أو محنة إلا أنها موقف يرتبط بالنمو لابد من تجاوزه في تحديد هوية الأنا أو أي نوع انساني ينتمي إليه الفرد (رجل أو إمرأة)؛ وإذا فشل الفرد في تحقيق هذا الأخير فإنه سيعاني التشتت والارتباك. كما يتوقف نجاح أو فشل هذا الشاب في مواجهة هذه الأزمة على ما يقدمه السياق الاجتماعي والمجتمع كليا عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وتحدد هذه الهوية حسب ما استخلصه مارشيا بناء على متغيرين أساسين وهما الأزمة النمائية والالتزام؛ بحيث تشير الأزمة إلى الفترة التي يبدو فيها الشخص منشغلا بشكل نشط باستكشاف وتقييم البدائل في مجالات عدّة كالمهنة والمعتقدات الدينية والسياسية

وفلسفة الحياة والاتجاهات نحو دور الجندر Gender role والعلاقات مع الجنس الآخر واتخاذ قرارات بشأنها، بينما يشير الالتزام إلى درجة التمسك بالقرارات التي تم اتخاذها بخصوص البدائل المختلفة.[1]

نتائج الفصل الرابع:

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابة المبحوثين حول عمل المرأة يهدد المكانة الاقتصادية للرجل وتصريحهم لنوع المهنة المناسبة للمرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابة المبحوثين حول أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية ونوع المهنة المناسبة لها.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين مواجهة المبحوثات مضايقات في مكان العمل وشعورهن بالراحة والاستقرار في مكان العمل.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين تبليغ المبحوثات على العنف في مكان العمل وتعرضهن للعنف.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابة المبحوثات حول معارضة الرجل لعمل المرأة وتعرضهن للعنف اللّفظي.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابة المبحوثات حول اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل وشعورهن بالتهميش والدونية.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين الأصل الجغرافي للمبحوثين واعتبار مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين إجابة المبحوثين حول على تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها وفرض المجتمع عمل المرأة في البيت.

---

[1] هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب "دراسة في سيكولوجية الشباب"**، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، ط 1، 2011، ص ص 17.16.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثين حول صفات المرأة وتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين إجابة المبحوثين حول صفات الرجل وتأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ونوع المحل.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في تواجد العنف ضد المرأة في مجتمعهم.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في الأعمال المناسبة للمرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في صفات المرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس ورأيهم في صفات الرجل.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس وتصريحهم بوجود امتيازات بين الجنسين.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس وقبولهم بالامتيازات بين الجنسين.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 = α بين متغير الجنس وموقف الوالدين عند دخولهم متأخرين.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متغير الجنس وإجابتهم حول من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متغير الجنس واعتقادهم لسبب معين في تعرض المرأة العاملة في المحلات التجارية للعنف اللّفظي.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين متغير الجنس ورأيهم في سبب رفض المجتمع فكرة عمل المرأة.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha= 0.05$ بين متغير الجنس وإجابتهم حول رأيهم في الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل.

خاتمة:

في هذه الدراسة حاولنا استنطاق الواقع، وسعينا أن تكون ذات مصداقية ونوعية علمية في تقديم واقع المرأة العاملة ضحية العنف اللّفظي، وكذلك معرفة الأسباب الاجتماعية التي دفعت بالرجل إلى ممارسة هذا الفعل باختلاف انتماءاتهم الثقافية والاجتماعية وأهم الآثار الناتجة عنه.

فهاته الظاهرة ظهرت نتيجة لتفاعل العديد من المتغيرات سواءا كانت اجتماعية أو نفسية حيث هي ظاهرة كلية شمولية أجزائها وعناصرها مترابطة ومتشابكة ومركبة إذ تشكل صعوبة تمييزها وفصلها عن باقي الظواهر كما هي تشكل الكل، وهي معبر عنها حسب العالم الاجتماعي والأنثروبولوجي إدغار موران بمفهوم **تعقيد أو مركب (Complexité)**.

إن ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام ترتبط بمتغيرين أساسين وهما التغير في القيم والتنشئة الاجتماعية الجندرية؛ فالعنف ضد المرأة قد ظهر في مرحلة معينة تشكل من العناصر التي استمدت قوتها من طبيعة الحياة الاجتماعية التي كانت تسود في تلك الفترة، بالإضافة إلى أن التغير خاصية مرتبطة بطبيعة المجتمع إذ يختلف العنف من مرحلة إلى مرحلة أخرى أي إنه يتميز من مجتمع كلاسيكي إلى مجتمع معاصر.

وباعتبار أن التغير الاجتماعي هو صفة حتمية تصيب مجمل المجتمعات فإنها قد مست المجتمع الجزائري مما أثر على شبكة علاقاته الاجتماعية وقيمه، وأصابته بالعديد من الاختلالات التي مست بنائه الاجتماعي؛ وبطبيعة الحال من مظاهر هذا الخلل وهو ضعف وتقلص في العلاقات الاجتماعية التي أصبحت مبنية على الخشونة والقوة والقسوة.

وبناءا على هذه الفكرة توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والحقائق التي لابد أن نأخذها بعين الاعتبار من بينها:

– أغلبية المبحوثين هم الإناث التي تفوق نسبتهن 50% من المجموع العام، ثم أن هناك نسبة من الذكور تقارب نسبة الإناث لذلك جاءت هذه الدراسة لتجمع بين العينتين (الذكور والإناث/ المجرم والضحية/ الشاهد والشاهدة) بغية الحصول على معلومات دقيقة حول ظاهرة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام.

– بينت هذه الدراسة أن توزيع عدد أفراد أسر العينة التي لديها أبناء الذكور يفوق عدد الأسر التي لديها إناث.

– انتماء العاملين والعاملات لنفس الطبقة الاقتصادية (الطبقة المتوسطة) وهذا مما خلق تنافس وصراع داخلي جندري بينهما.

– متغير الجنس له علاقة بفترات العمل التي يعمل فيها المبحوثين والمبحوثات إذ نجد أن الفترة الصباحية هي فترة مخصصة للإناث أما الفترة المسائية والليل هي مخصصة للذكور، وهذا قد يدل على أن المرأة قد تتعرض لخطر المضايقات لذا يخصص لها العمل في الصباح.

– توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والأصل الجغرافي للعاملين والعاملات في المحلات التجارية أي هناك انتماء ثقافي مختلف ضمن ثقافة كبرى وهذا ما يدل على وجود صراع ثقافي جندري.

– لا يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس وسن المبحوثين فهما ينتميان إلى جيل واحد ومرحلة شبابية واحدة.

– أغلبية المبحوثات اللواتي تعرضن للعنف اللّفظي يتراوح سنهن ما بين (18 – 36) سنة باعتبار هذه الفئة العمرية هي مرحلة شبابية تجعل المرأة تسعى لتلبية حاجياتها؛ والعمل هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف. والاعتقاد في أن عمل المرأة هو بمثابة تهديد المكانة الاقتصادية للرجل من جهة وإغراءه من جهة أخرى.

– أغلبية المبحوثين يتراوح سنهم ما بين (19 – 39) سنة مع العلم أن هذه المرحلة العمرية جدّ حساسة في حياة الشباب تتميز بالاندفاعية والطيش والتسرع في اتخاذ القرارات وبعض التصرفات لا تحسب لها عواقب، وهذا قد يجعل العنف اللّفظي ضد المرأة الأكثر ممارسة عند المبحوثين.

– بينت هاته الدراسة أن كلما كان المستوى التعليمي للرجل عاليا ارتفعت ممارسته للعنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام والعكس صحيح.

– بينت هاته الدراسة أنه كلما كان المستوى التعليمي للمرأة عاليا ارتفع احتمال تعرضها للعنف اللّفظي في الفضاء العام والعكس صحيح. فهاتين الفكرتين توضح بأن هناك منافسة وصراع جندري حول اكتساب مكانة في الفضاء العام.

– كلما كانت رتبة المرأة عالية ينخفض تعرضها للعنف اللّفظي وكلما كانت رتبتها متدنية ارتفع احتمال تعرضها للعنف اللّفظي.

– كلما انخفض تعرض المرأة للمضايقات في مكان العمل زاد شعورها بالراحة والاستقرار وكلما زاد تعرضها لمثل هذا الفعل أثر على حياتها النفسية والاجتماعية.

– عدم تبليغ المرأة على العنف الذي تعرضت إليه يزيد احتمال تكرار تعرضها لمثل هذا الفعل.

– الأشخاص الأكثر ممارسين للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية هم عامة الناس والزبائن وأفراد الأسرة وزملاء العمل.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

قواميس

1) ابو الفضل بن مكرم ابن المنظور، **لسان العرب**، المجلد الرابع، دار صادرت، بيروت، 1997.

2) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مجلد 1، 2008.

الكتب

3) إبراهيم عيسى عثمان، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008.

4) ابن خلدون عبد الرحمن، **مقدمة**، تحقيق: محمد رجب، دار ابن الجوزي للطبع والنشر، القاهرة، ط: 1، 2010.

5) أحسن بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي العام**، الديوان التربوي للأشغال التربوية، الجزائر، ط1، 2002.

6) أحمد الصبا، **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981.

7) أحمد زايد، **علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية**، دار الكتب المصرية، مصر، 1984.

8) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "انجليزي – فرنسي – عربي"**، مكتبة لبنان، بيروت، ط 2، 1982.

9) أنتوني جيدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، تر: أحمد زايد وآخرون، كتب عربيةwww.kotobarabia.com، مصر، د ط، د س.

10) أنتوني غدنز، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، تر: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ط2، 2002.

11) بشير ناظر حميد، **دراسات في علم الاجتماع**، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط 1، 2014.

12) بيار بورديو، **العنف الرمزي (بحث في أصول علم الاجتماع التربوي)**، تر: نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط 1، 1994.

13) بيار بورديو، **الهيمنة الذكورية**، تر: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط 1، 2009.

14) جمال معتوق، **مدخل الى سوسيولوجيا العنف**، بن مرابط، الجزائر، 2011.

15) جميل حمداوي، **أسس علم الاجتماع**، شبكة الألوكة، المغرب، ط 1، 2015.

16) جون ستوري، **النظرية الثقافية والثقافة الشعبية**، تر: صالح خليل أبو أصبع، وفاروق منصور، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة (شروع كلمة)، أبوظبي، 2014، ط1.

17) جون سكوت، **علم الاجتماع "المفاهيم الأساسية"**، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط2، 2013.

18) جينيفر م. ليمان، **تفكيك دوركايم "نقد ما بعد بنيوي"**، تر: محمود أحمد عبد الله، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2013.

19) حنان قرقوتي، **عنف المرأة في المجال الأسري**، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الدوحة، ط1، 2015.

20) خليل سالم، **المدرسة والمجتمع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2010.

21) خولة احمد يحي، **الاضطرابات السلوكية والانفعالية**، دار الفكر، عمان، 2000.

22) دلال ملحس استيتية، **التغير الاجتماعي والثقافي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2008.

23)رث والاس، وألسون وولف، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، تر: محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.

24)سامية خضر صالح، **استراتيجية مواجهة العنف** "**رؤية نقدية ودراسة تطبيقية**"، الموقع (www.kotobarabia.com)، القاهرة، دون سنة.

25)سليم سهلي، **العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي** "**تعنيف المرأة نموذجا**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط1، 2021.

26)سناء محمد سليمان، **مشكلة العنف والعدوان لدى الأطفال والشباب**، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 2008.

27)شاقا فرانكفورت وآخرون، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، تر: ليلى طويل، باترا للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2004.

28)شفار تزمان، **الأخلاق البورجوازية في العصر الحاضر**، تر: محمود شعبان، مطبعة ابن خلدون، دمشق، ط 1، 1986.

29)طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (المغرب)، ط 1، 1998.

30) عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.

31) عبد الكريم بزاز، **الثقافة ومنطق التمييز حسب بيار بورديو**، ثقافات، الجزائر، 2004.

32) عبد الله سليمان، **شرح قانون العقوبات الجزائري** "**القسم العام**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

33) عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006.

34) عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، عالم المعرفة، 1985، الكويت.

35) عصمت محمد حوسو، **الجندر** "**الأبعاد الاجتماعية والثقافية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ط 1.

36) علي أسعد وطفة، **الطاقة الاستلابية للعنف الرمزي**، مركز الشرق العربي للدراسات، لندن، 2012.

37) عمر الخوري، **شرح قانون العقوبات** "**القسم العام**"، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، الجزائر، 2011.

38) عمر خوري، **شرح قانون العقوبات** "**القسم العام**"، المكتبة القانونية (www.LAW-DZ.NET)، الجزائر، د ط، 2011.

39)فوزي أحمد بن دريدي، **العنف لدى التلاميذ في المدارس الثانوية الجزائرية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

40)فيليب جونز، **النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية**، تر: محمد ياسر خواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

41)فيليب كابان، وجان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات**، تر: إياس حسن، دار الفرقد، ط 1، 2010.

42)كمال التابعي، وعلي المكاوي، **علم الاجتماع العام**، دار النشر الالكتروني، القاهرة.

43)لوران فلوري، **ماكس فيبر**، تر: محمد علي مقلد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2008.

44)ماجد زيود، **الشباب والقيم في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

45)مادلين غراويتز، **مناهج العلوم الاجتماعية**، تر: سام عمار، المركز العربي للتعريب والطرجمة، دمشق، ط1، 1993.

46)مالك بن نبي، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1986.

47)مالك بن نبي، **ميلاد مجتمع** "**شبكة العلاقات الاجتماعية**"، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ج 1، 1985.
48)مأمون طربيه، **علم الاجتماع في الحياة اليومية**، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 2011.
49)محمد الرازقي، **محاضرات في القانون الجنائي** "**القسم العام**"، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 3، 2002.
50)محمد سبيلا، نوح الهرموزي، **موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة**، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، المغرب، ط 1، 2017.
51)محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار الطبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د س.
52)محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي** "**القواعد والمراحل والتطبيقات**"، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999.
53)محمد علي محمد وآخرون، **المجتمع والثقافة والشخصية**، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط 5، 1983.
54)محمد نجيب وآخرون، **التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزمة البرامج الجاهزة spss**، قطاع الشؤون الاجتماعية، مصر، 2009.
55)مدحت مطر، **تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، د ط، 2014.
56)مرجريت كولسون، دفيد ريدل، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**، تر: غريب سيد أحمد، وعبد الباسط محمد عبد المعطي، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، 1972.
57)مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000.
58)مصطفى حجازي، **التخلف الإجتماعي** "**مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط9، 2005.
59)مصطفى عليان ربحي، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**" **النظرية والتطبيق**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
60)معتز سيد عبد الله، **العنف في الحياة الجامعية**، منشور البحوث والدراسات الزمنية، القاهرة، 2005.
61)ميسون بنت علي الفايز، **العنف تجاه المرأة**، هيئة حقوق الإنسان، الرياض، دون سنة.
62)نخبة من أساتذة قسم الاجتماع، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، دون سنة،
63)هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب** "**دراسة في سيكولوجية الشباب**"، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، ط 1، 2011.
64)يورجين هابرماس وآخرون، **التحليل الثقافي**، تر: مرفت عشماوي وآخرون، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009.

مذكرات

65)صباح عجرود، **التوجيه المدرسي وعلاقته بالعنف في الوسط المدرسي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص علوم التربية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، غير منشورة.
66)لزغد فيروز، **التحرش الجنسي ضد المرأة في مكان العمل**، دارسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2012/2011، غير منشورة.
67)نسيمة عيساوي، **العنف اللّفظي الأسري من المنظور السوسيولوجي**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص علم الاجتماع التربوي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2011/2010، غير منشورة.

الهيئات

68) الأمانة العامة للحكومة، **قانون العقوبات**، الجزائر، 2015.

69) الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 14، 27 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق 7 مارس سنة 2016م، الجزائر.

70) الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 41، 09 جمادى الأولى 1425 موافق 27 يونيو سنة 2004م، الجزائر.

71) الأمانة العامة للحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد واحد وسبعون (71)، المؤرخة في الأربعاء 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، الجزائر.

72) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، **العنف ضد المرأة** "**رؤية مشتركة لأحداث التغيير**"، الأردن، 2008.

73) منظمة الصحة العالمية (WHO)، **التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف الموجَّه نحو المرأة معدلات: الانتشار والتأثيرات الصحية لعنف الشريك الحميم والعنف الجنسي من غير الشركاء**، 2003.

المجلات

74) علي حسين عابد، **العنف الرمزي المدرك وعلاقته بالعجز لدى طلبة الجامعة**، مجلة مركز دراسات، كوفة، العدد الواحد وأربعون، (41)، 2016.

75) نقاز سيد أحمد، **ظاهرة العنف داخل المجتمع الجزائري**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد الثامن (8)، 2012، الجزائر.

الجرائد

76) راضية شايت، **7061 جزائرية تعرضت للعنف والاحتجاز والاعتداء الجنسي في 2018**، جريدة النهار، العدد 3400، الخميس 22 نوفمبر 2018 الموافق ل 14 ربيع الأول 1440هـ، الجزائر.

مصادر باللغة الأجنبية

77) Claire M. Renzetti, Jeffrey L. Edleson, **encyclopedia of Interpersonal violence**, volumes 1&2, SAGE Publications, Los Angeles, 2008.

78) Laura L. Finley, **ENCYCLOPEDIA OF JUVENILE VIOLENCE**, Greenwood Press Westport, Connecticut, London, 2007.

79) William A. Darity And others, **International Encyclopedia of the Social Sciences**, Macmillan social science library, the United States of America, 2nd edition, 2008.

80) William A. Darity Jr. And ather, **International Encyclopedia of the Social Sciences " ETHNIC CONFLICT–INEQUALITY, GENDER",** macmillan reference usa, new york, 2nd edition, VOLUME 3.

مواقع الأنترنت

81) www. Dcwaindefla.dz/index.php.

82) www.archive.aawsat.com

83) www.msnfcf.gov.dz

84) www.rudaw.net /arabic/opinion

85) www.violenceverbale.fr

ملحق رقم (01)

جدول رقم (12) يوضح النصوص والمراسيم الحكومية لمواجهة العنف ضد المرأة:

رقم الجريدة	سنة الصدور	نصوص تنظيمية
41	2004	مرسوم تنفيذي رقم 04-182 مؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 24 يونيو سنة 2004، يتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، وتنظيمها وسيرها.
75	2006	مرسوم تنفيذي رقم 06 -421 مؤرخ في أول ذي القعدة عام 1427الموافق 22 نوفمبر سنة2006، يتضمن إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة.
05	2009	مرسوم رئاسي رقم 08-426 مؤّرخ في 30 ذي الحجّة عام 1429الموافق 28 ديسمبر سنة 2008، يتضمن رفع تحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول المادة 2.9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.
36	2010	قرار مؤرّخ في 12 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 28 مارس سنة 2010، يتضمّن تعيين أعضاء مجلس التوجيه للمركز الوطني لاستقبال الفتيا ت والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لبوسماعيل، ولاية تيبازة.
39	2010	مرسوم رئاسي رقم 10 - 155 المؤرخ في 7 رجب عام 1431 الموافق 20 يونيو (جوان) سنة 2010، يتضمن إنشاء مركز وطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة وتنظيمه وسيره.
47	2012	قرار مؤرّخ في 11 محرّم عام 1433 الموافق 6 ديسمبر سنة 2011 يعدّل القرار المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1431 الموافق28 مارس سنة 2010 والمتضمّن تعيين أعضاء مجلس التوجيه للمركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لبوسماعيل، ولاية تيبازة.
18	2014	قرار مؤرّخ في 9 صفر عام 1434 الموافق 23 ديسمبر سنة 2012، يتضمّن تعيين أعضاء مجلس توجيه المركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لمستغانم.
44	2014	قرار مؤرّخ في 21 شعبان عام 1434 الموافق 30 يونيو سنة 2013، يتضمّن تعيين أعضاء مجلس التوجيه للمركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لبوسماعيل، ولاية تيبازة.
44	2015	مرسوم تنفيذي رقم 15-212 مؤرخ في 26 شوّال عام 1436 الموافق11 غشت سنة 2015، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-182 المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 24 يونيو سنة 2004 والمتضمن إحداث مراكز وطنية لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب وتنظيمها وسيرها.
18	2017	قرار مؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1439 الموافق 6 قرار ديسمبر سنة 2017، يتضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة.
47	2017	قرار مؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1438 الوافق أول مارس سنة 2017، يتضمن تعيين أعضاء مجلس التوجيه للمركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لبوسماعيل، ولاية تيبازة.
56	2017	قرار مؤرخ في 20 رجب عام 1438 الموافق 17 أبريل سنة 2017، يعدل القرار المؤرخ في 4 شعبان عام 1437 الموافق 11 مايو سنة 2016 والمتضمن تعيين أعضاء مجلس توجيه المركز الوطني لاستقبال الفتيات والنساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب لمستغانم.
07	2019	قرار مؤرخ في 06 رمضان عام 1439 الموافق 22 مايو سنة 2018، يتضمن تعيين أعضاء المجلس العلمي للمركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة.

(الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)

ملحق رقم (02)

جدول رقم (110) يوضح الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	Sig القيمة الاحتمالية	درجة الحرية df	كا² للاستقلالية
الدلالة الإحصائية بين الجنس والأصل الجغرافي	0.023	02	7.575
الدلالة الإحصائية بين الجنس والمستوى الاقتصادي	0.186	02	3.361
الدلالة الإحصائية بين الجنس وفترات العمل	0.014	02	8.593
الدلالة الإحصائية بين معارضة الذكور لعمل المرأة وتأثيره على قيمها	0.037	01	4.332
الدلالة الإحصائية بين تأثيرات عمل المرأة وتأثيره على قيمها	0.011	04	12.987
الدلالة الإحصائية بين التصرف بالعنف مع الأشخاص ومكان ممارسته	0.000	25	82.479
الدلالة الإحصائية بين تفكير المبحوثات التوقف عن العمل وشعورهن بالخوف في الطريق	0.020	01	5.441
الدلالة الإحصائية بين تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي والقيم التي تغيرت	0.046	14	23.950
الدلالة الإحصائية بين تعرض المبحوثات للعنف اللّفظي وتأثير خروجها للعمل على قيمها	0.042	01	4.150
الدلالة الإحصائية بين مواجهة المبحوثات لمضايقات في مكان العمل وعلى ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل	0.016	07	17.168
الدلالة الإحصائية بين اجابة المبحوثين خول تأثير خروج المرأة للعمل على قيمها وعلى ماذا يشكل الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل	0.007	07	19.511
الدلالة الإحصائية بين رأي المبحوثين حول الاختلاط بين الجنسين في مكان العمل والجنس	0.000	07	57.888
الدلالة الإحصائية بين اعتبار المبحوثين لعمل المرأة والجنس	0.000	04	58.512
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين (الذكور) حول نوع المهنة المناسبة للمرأة حسب عمل المرأة يهدد المكانة الاقتصادية للرجل.	0.032	12	22.490
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين (الذكور) حول نوع المهنة المناسبة للمرأة حسب أسباب ممارسة الرجل للعنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية.	0.001	24	51.139
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثات حول شعورهن بالاستقرار والراحة في مكان عملهم حسب مواجهتهن للمضايقات.	0.000	01	13.436
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثات حول تعرضهم للعنف اللّفظي حسب التبليغ عنه.	0.007	01	7.212
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثات حول تعرضهن للعنف اللّفظي حسب إجابتهم على معارضة الرجل لعمل المرأة.	0.030	01	4.687
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثات حول شعورهن بالتهميش والدونية حسب اعتراف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل.	0.030	01	4.692
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها حسب أصلهم الجغرافي.	0.010	10	23.203
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول فرض المجتمع عمل المرأة في البيت حسب إجابتهم لتأثير خروج المرأة للعمل على قيمها.	0.026	01	4.938
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول تأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة حسب صفات المرأة.	0.000	08	36.104
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول تأثير الاختلاف الثقافي والاجتماعي على عنف ضد المرأة حسب صفات الرجل.	0.022	08	17.862

الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول نوع المحل التجاري حسب الجنس.	0.000	09	38.776
الدلالة الإحصائية لإجابة البحوثين حول رأيهم في وسيلة النقل المناسبة للمرأة لتنقلها لمكان العمل حسب الجنس.	0.016	03	10.339
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في تواجد العنف ضد المرأة في المجتمع حسب الجنس.	0.036	01	4.408
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في أسباب العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية حسب الجنس.	0.002	04	17.538
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت حسب الجنس.	0.007	05	15.894
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول الأعمال المناسبة للمرأة حسب الجنس.	0.000	16	168.550
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في صفات المرأة حسب الجنس.	0.001	08	25.943
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول رأيهم في صفات الرجل حسب الجنس.	0.000	08	28.517
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول تصريحهم بوجود امتيازات بين الجنسين حسب الجنس.	0.000	01	13.486
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول قبولهم بهذه الامتيازات بين الجنسين حسب الجنس.	0.000	01	25.694
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول موقف الوالدين عند دخولهم متأخرين حسب الجنس.	0.000	02	15.448
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة العاملة في المحلات التجارية حسب الجنس.	0.000	05	45.633
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول اعتقاد تعرض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية بسبب معين حسب الجنس.	0.000	04	20.524
الدلالة الإحصائية لإجابة المبحوثين حول سبب رفض فكرة عمل المرأة حسب الجنس.	0.000	04	43.045

جامعة محمد بن أحمد – وهران 2 –
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الملحق رقم (03)

استمارة بحث تحت عنوان:

العنف اللّفظي والمرأة في الفضاء العام

دراسة ميدانية لعينة من العاملين والعاملات في المحلات التجارية
ببعض بلديات ولاية عين الدفلى

من إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

عبد القادر أوزقزو أ.د. مباركة بلحسن

أختي؛ في إطار انجاز مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان العنف اللّفظي والمرأة في الفضاء العام، يسرنا أن نتقدم إليكم بهذه الأسئلة للإجابة عليها فالرجاء منكن الإجابة بكل حرية ودقة ونعدكم بالسرية التامة وأن إجابتك لن يطلع عليها أحد والمعلومات التي تدلي بها وأرائكي ستكون لغرض علمي فقط.

ضعي علامة (**X**) في المكان الذي يناسب الإجابة الصحيحة
يرجى الاجابة على جميع الاسئلة، وشكرا مسبقا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الاستمارة

(للإناث)

المحور الأول: الهوية

1-السن:....

2-المستوى التعليمي: دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3-الأصل الجغرافي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

4-المستوى الاقتصادي: ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

5-الحالة الاجتماعية: عازبة ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

6- عدد أفراد الأسرة: الذكور... الإناث...

المحور الثاني: بيانات خاصة بفضاء العمل:

7- فترة العمل: الفترة الصباحية ☐ الفترة المسائية ☐ الليل ☐

8- نمط المؤسسة أو المحل: خاصة ☐ عمومية ☐

9- طبيعة المسافة بين البيت والعمل: قريبة ☐ بعيدة ☐

10- مدة العمل: ...

11- نوع المحل: صيدلية ☐ الحلويات ☐

الملابس والأحذية النسائية ☐ الملابس والأحذية الرجالية ☐

مواد غذائية عامة ☐ محلات العطور وأدوات التجميل ☐

أخرى حددي...

12- الرتبة المهنية: مالكة المحل ☐ عاملة ☐

13- ماهي طبيعة علاقاتك مع الزبائن؟ حسنة ☐ مضطربة ☐ سيئة ☐

14- ماهي طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل؟

الزمالة ☐ الصداقة ☐

أخرى حددي...

15- هل في مكان العمل يوجد؟

الإناث فقط ☐ الإناث أكثر من الذكور ☐

الذكور أكثر من الإناث ☐ نفس العدد ☐

16-هل بادرت في ذهنك فكرة التوقف عن العمل؟ نعم ☐ لا ☐

17-اذا كان بنعم لماذا؟.....

18- هل تتغيبين عن العمل؟ نعم ☐ لا ☐

19- اذا كان بنعم لماذا؟ سوء المعاملة ☐ التعرض للاعتداءات ☐
بعد المسافة ☐ رفض أسرتك للعمل ☐
أخرى حددي...
20-هل في مكان عملك تواجهين مضايقات؟ نعم ☐ لا ☐
21- ماهي نوع هذه المضايقات؟ تهديد ☐ تحرش ☐ مطاردة وملاحقة ☐
أخرى حددي...
22- هل عند الذهاب والرجوع من العمل تشعرين بالخوف في الطريق؟ نعم ☐ لا ☐
23-اذا كان بنعم لماذا؟ .....
24- ماهي وسائل النقل التي تستعملينها للتنقل إلى مكان العمل؟
سيارة أجرة ☐ الحافلات ☐ سيارة خاصة ☐ سير على الأقدام ☐
25- ما هو رأيك في الاختلاط بين النساء والرجال في مكان العمل؟
يشكل خطرا على المرأة ☐ يشكل خطرا على القيم ☐ أمر عادي ☐
ضرورة مرتبطة بالعصر ☐ للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر ☐ شيء محرج ☐
يشكل خطرا على الرجل ☐
أخرى حددي...
26- هل شكل اللباس ضروري بنسبة لعمل المرأة؟ نعم ☐ لا ☐
27- في رأيك توزيع أماكن العمل بين الجنسين هو؟
ضروري للمحافظة على القيم ☐ لتجنب الاختلاط ☐
أخرى حددي...
28- ماهو نوع العنف الذي تعرضت اليه في مكان عملك؟
لفظي ☐ جسدي ☐ نفسي ☐
أخرى حددي...
29- اذ كان لفظي حددي أهمها:
التحرش الجنسي ☐ القذف ☐ السب والشتم ☐ التهديد ☐
النكت والألفاظ البذيئة ☐ اللعان ☐ الصراخ ☐ الغيبة والنميمة ☐
الوصمة الإجتماعية ☐

المحور الثالث: تغير القيم والعنف ضد المرأة في الفضاء العام

30- هل يوجد عنف ضد المرأة في مجتمعك؟ نعم ☐ لا ☐
31- هل وقفتي على نساء أو حالات تعرضن للعنف ؟ نعم ☐ لا ☐
32- هل تعرضت للعنف؟ نعم ☐ لا ☐

33- في أي مكان تعرضت فيه على العنف؟

في البيت ☐ في الشارع ☐

في مكان العمل ☐ في المحطات ☐

34- هل وجهت إليك كلمات وعبارات ذات إيحاءات جنسية مثلا؟ نعم ☐ لا ☐

35- هل تستطيعين الجلوس في مكان عام لوحدك؟ نعم ☐ لا ☐

36-اذا كان لا لماذا؟.....

37- هل تعتبرين بأن لك الأولوية كإمرأة في حالة الطابور أو حالات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

38- في رأيك ماهي أسباب ممارسة العنف ضدك؟

أسباب قانونية:.....

.....

أسباب ثقافية:.....

.....

أسباب اجتماعية:.....

.....

أسباب نفسية: .....

.....

39- هل ترين من الضروري تقسيم أماكن العمل خاصة بالنساء والخاصة بالرجال؟

نعم ☐ لا ☐

40-ولماذا؟.....

41- هل خروج المرأة للعمل يعتبر؟

مقبول في كل المجالات ☐ مقبول في مجالات خاصة كطب وتعليم ☐

مقبول في جميع مناطق ولايتك ☐ مرفوض في ولايتك ☐

42- هل يعتبر مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت؟

جيد لتقدم المجتمع وتماشي مع العصر ☐ أمر مقبول ☐

مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع ☐ أمر ضروري ☐

غير مقبول بسبب خروج المرأة عن الطاعة ☐

43- ماهي أهم الأعمال المناسبة لعمل المرأة؟

معلمة وأستاذة ☐ أستاذة جامعية ☐ باحثة ومؤلفة ☐

طبيبة وممرضة وقابلة ☐ عاملة في معمل ☐ موظفة في إدارة ☐

مذيعة وصحفية ☐ نائبة في برلمان ☐ وزيرة ☐

سائقة سيارة أجرة ☐ شرطية ☐ عاملة النظافة ☐

رياضية ☐ فنانة ☐ عاملة في المحلات التجارية ☐

عاملة في المقاهي ☐

أخرى حددي ...

44- ما رأيك في إجراء دراسات حول العنف ضد المرأة؟

موافقة ☐ غير موافقة ☐ أرفض ☐ أرفض بشدة ☐

45- هل أثر خروج المرأة من المنزل للعمل على قيمها؟ نعم ☐ لا ☐

46- اذا كان بنعم كيف ذلك .....

.....

47- ماهي أهم القيم الأخلاقية التي غابت في مجتمعك وزادت من ممارسة العنف ضد المرأة في الفضاء العام؟

الاحترام والوقار ☐ آداب السلوك ☐ الصدق ☐

الأمانة ☐ الاحسان ☐ الأخوة ☐

التواضع ☐ النصح ☐ التعفف ☐

حسن الكلام ☐ غض البصر ☐ قول الخير ☐

حفظ اللسان ☐ الحياء ☐

48- ماهي أهم القيم الأخلاقية المنبوذة والسائدة في مجتمعك التي ترفع من نسبة ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام؟

قذف المحصنات ☐ الخيانة ☐ السخرية ☐

رفع الصوت ☐ الغيبة والنميمة ☐ سب والشتم ☐

49- ماذا ترتدين خارج البيت؟

ارتداء الحجاب ☐ دون الحجاب ☐

50- هل تشعرين بأن المجتمع يمنحك قيمتك كإمرأة؟ نعم ☐ لا ☐

51- لماذا؟.....

52- هل تشعرين بالتهميش والدونية؟ نعم ☐ لا ☐

53- اذا كان نعم من طرف من؟ الأسرة ☐ زملاء في العمل ☐ آخرون ☐

المحور الرابع: التنشئة الاجتماعية الجندرية والعنف ضد المرأة في الفضاء العام.

54- من صفات المرأة؟

الضعف ☐ القوة ☐ الخضوع ☐ حب السيطرة ☐

العدوانية ☐ العاطفية ☐ لاهتمام بجمالها ☐ الاهتمام بوعيها ☐

أخرى حدد...

55- من صفات الرجل؟

الضعف ☐ القوة ☐ حب السيطرة ☐ الاهتمام بوعيه ☐

العدوانية ☐ العاطفة ☐ الخضوع ☐ الاهتمام بجماله ☐

أخرى حدد...

56-هل تشعرين بالراحة والاستقرار في مكان العمل؟ نعم ☐ لا ☐

57- اذا كان بلا لماذا؟ .....

58- هل تري بأن هناك امتيازات لجنس دون الآخر؟ نعم ☐ لا ☐

59- فيما تتمثل هذه الامتيازات:

.....

.....

60- هل تقبلين بهذه الامتيازات؟ نعم ☐ لا ☐

61-ولماذا.....

62- ما هو موقف والداك عند دخولك متأخرة إلى المنزل؟

عدم الاهتمام ☐ النصح بعدم التكرار ☐ الضرب ☐ التوبيخ ☐

63- إلى من تلجئين حينما تتعرضين إلى العنف؟

الشرطة ☐ الأسرة ☐

الأب فقط ☐ الأم فقط ☐

الصديقة ☐ الصمت ☐

64- ولماذا؟.....

65- ماهي المواضيع التي تتحدثون عنها مع زميلاتك؟

الطبخ ☐ الملابس ☐ أعمال منزلية ☐

الرياضة ☐ الجرائم ☐ علوم وثقافة ☐

66- في رأيك هل مجتمعك يفرض المرأة العمل في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

67- هل يعترف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل؟ نعم ☐ لا ☐

68- ولماذا؟.....

69- هل تري أن الرجل يعارض عمل المرأة خارج البيت؟ نعم ☐ لا ☐

70- ولماذا.....

71- هل تعتقدين أن التمييز بين الجنسين هو؟

السبب الرئيسي للعنف ☐

سمة من سمات العنف ☐

72- هل تعتقدين أن الدين له دور في ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة؟

نعم ☐ لا ☐

73- اذا كان ب نعم اشرحي ذلك.....

74- هل لاحظتي أن هناك عنف لفظي ضد المرأة في المحلات التجارية؟ نعم ☐ لا ☐

75- اذا كان نعم لماذا ؟.....

76- ما هي أسباب ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة بالأخص في المحلات التجارية ؟

لكبح رغبة المرأة في العمل داخل المحلات التجارية ☐

عزل المرأة لعدم انخراطها لهذا الفضاء ☐

أخرى حددي.....

77- من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية (الفضاء العام)؟

المتنافسون الآخرون ☐ الزبائن ☐

زملاء في العمل ☐ أحد أفراد العائلة أو الأسرة ☐

عامة الناس ☐

أخرى حددي...

78-هل تعتقدين بأن تعرض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية كان بسبب؟

اعتبار المحل فضاء خاص بالذكور ☐ خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن ☐

فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجال ☐ منع المرأة من مشاركتها للرجل في هذا الفضاء ☐

أخرى حددي....

79-لماذا يتم رفض فكرة عمل المرأة؟

لحماية المرأة من أشخاص سيئين ومنحرفين ☐

كون النساء خارج البيت ينخرطن بسرعة في ارتكاب الفواحش ☐

خروج المرأة للعمل يسبب البطالة عند الرجال ☐

الخوف من انتزاع السلطة ☐

أخرى حددي.....

80-هل قمت بالتبليغ عن العنف الذي تعرضت له؟ نعم ☐ لا ☐

81- إذا كان لا لماذا؟...

82- هل في اعتقادك تعنيف المرأة له علاقة بطبيعة التنشئة الجندرية[1] (المرأة والرجل)؟

نعم ☐ لا ☐

83- هل للاختلاف الثقافي والاجتماعي (القوة الجسمانية وضعف المرأة) بين الجنسين تأثير على تعنيف المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

84- إذا كان بنعم كيف ذلك؟.....

85- هل تعتبرين أن العنف الممارس ضد المرأة يدل ويشير إلى دونيتها واحتقارها؟

نعم ☐ لا ☐

[1] يشير مفهوم التنشئة الاجتماعية الجندرية إلى التنشئة التي يعلم فيها الأفراد مختلف السمات المميزة للنوع (رجل أو إمرأة) في أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية.

جامعة محمد بن أحمد – وهران 2 –
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة بحث تحت عنوان:

العنف اللّفظي والمرأة في الفضاء العام
دراسة ميدانية لعينة من العاملين والعاملات في المحلات التجارية
ببعض بلديات ولاية عين الدفلى

من إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

عبد القادر أوزقزو أ.د. مباركة بلحسن

أخي؛ في إطار انجاز مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان العنف اللّفظي والمرأة في الفضاء العام، يسرنا أن نتقدم إليكم بهذه الأسئلة للإجابة عليها فالرجاء منكم الإجابة بكل حرية ودقة ونعدكم بالسرية التامة وأن إجابتك لن يطلع عليها أحد والمعلومات التي تدلي بها وأرائك ستكون لغرض علمي فقط.

ضع علامة **(X)** في المكان الذي يناسب الإجابة الصحيحة
يرجى الاجابة على جميع الاسئلة، وشكرا مسبقا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

الاستمارة

(للذكور)

المحور الأول: الهوية

1-السن:....

2-المستوى التعليمي: دون مستوى ☐ بتدائي ☐ متوسط ☐ نوي ☐ جامعي ☐

3-الأصل الجغرافي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

4-المستوى الاقتصادي: ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

5-الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐

6- عدد أفراد الأسرة: الذكور... الإناث...

المحور الثاني: بيانات خاصة بفضاء العمل:

7- فترة العمل: الفترة الصباحية ☐ الفترة المسائية ☐ الليل ☐

8- نمط المحل: خاص ☐ عمومي ☐

9- طبيعة المسافة بين البيت والعمل: قريبة ☐ بعيدة ☐

10- مدة العمل:...

11- نوع المحل: صيدلية ☐ الحلويات ☐

الملابس والأحذية النسائية ☐ الملابس والأحذية الرجالية ☐

مواد غذائية عامة ☐ محلات العطور وأدوات التجميل ☐

أخرى حدد...

12- الرتبة المهنية: مالك المحل ☐ عامل ☐

13- ماهي طبيعة علاقاتك مع الزبائن؟ حسنة ☐ مضطربة ☐ سيئة ☐

14- ماهي طبيعة العلاقة التي تجمع بين الجنسين في مكان العمل؟

الزمالة ☐ الصداقة ☐ أخرى حدد...

15- هل في مكان العمل يوجد؟

الإناث فقط ☐

الذكور أكثر من الإناث ☐

الإناث أكثر من الذكور ☐

نفس العدد ☐

16-هل يعتبر شكل اللباس ضروريا بالنسبة لعمل المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

17-هل تتغيب النساء عن العمل؟ نعم ☐ لا ☐

18- واذا كان بنعم حسب رأيك فما هو السبب؟

.....

المحور الثالث: تغير القيم والعنف ضد المرأة في الفضاء العام

19- هل تعارض عمل المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

20- ولماذا.....

21-هل ترى لعمل المرأة أثار سلبية ؟ نعم ☐ لا ☐

22- اذا كان بنعم أذكر أهمها؟.....

.....

23- هل يوجد عنف ضد المرأة في مجتمعك؟ نعم ☐ لا ☐

24- هل شاهدت نساء أو زميلات أخريات يتعرضن للعنف ؟ نعم ☐ لا ☐

25- إذا كان بنعم كيف كانت ردة فعلك.....

26- هل تترك اولوية للمرأة مثلا في حالة الطابور أو حالات اخرى؟ نعم ☐ لا ☐

27- ولماذا؟.....

28- هل سبق لك أن مارست عنفا لفظيا ضد المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

29-ما هي أشكال العنف اللّفظي المستعملة؟

السب والشتم ☐ التنابز بالألقاب ☐ نكت بذيئة ☐

السخرية ☐ التهديد و الوعيد ☐ التحرش الجنسي ☐

أخرى حددها....

30-ماهي الأماكن التي تمارس فيها هذا العنف؟

في البيت ☐ في الشارع ☐ في المحطات ☐

في المحلات التجارية ☐ أماكن أخرى ☐

31- مع من تتصرف هكذا عادة ؟

مع أفراد الأسرة ☐ مع الأصدقاء ☐ آخرون ☐

زملاء العمل ☐ مع النساء ☐

32- في نظرك أذكر أهم الأسباب التي دفعت بالآخرين إلى تعنيف المرأة لفظيا في المحلات التجارية؟

أسباب قانونية:.....

.....

أسباب ثقافية:.....

.....

أسباب اجتماعية:.....

.....

أسباب نفسية: .....

.....

33- ماهي نظرتك إلى هذا الفعل؟

.....

34- هل ترى خروج المرأة للعمل مس بقيمتك كرجل؟ نعم ☐ لا ☐

35- وكيف ذلك.....

36- هل ترى أنه ليس من الضروري استخدام ألفاظ مهذبة ومنمقة في حديثك مع المرأة خارج البيت؟

نعم ☐ لا ☐

37- ولماذا؟.....

38- عندما تلتقي بالنساء خارج البيت هل؟

تحترمهن ☐ معاملة عادية ☐ اللامبالاة ☐ استحقار ☐

أخرى حدد...

39- في رأيك هل خروج المرأة للعمل يعتبر بمثابة تهديد للمكانة الاقتصادية للرجل في السوق؟

نعم ☐ لا ☐

40- ولماذا؟.....

41- هل في رأيك خروج المرأة من البيت يعتبر الاخلال بالطبيعة الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐

42- ولماذا؟.....

43- هل ترى من الضروري توزيع أماكن العمل الخاصة بالنساء والخاصة بالرجال؟

نعم ☐ لا ☐

44- في رأيك هل تقسيم العمل حسب الجنس هو؟

ضروري للمحافظة على القيم ☐ لتجنب الاختلاط ☐

أخرى حدد...

45- ما هو رأيك في الاختلاط بين النساء والرجال في مكان العمل؟

يشكل خطرا على المرأة ☐ يشكل خطرا على القيم ☐ يشكل خطرا على الرجل ☐

ضرورة مرتبطة بالعصر ☐ شيء محرج ☐ أمر عادي ☐

للتقارب والتعايش مع الجنس الآخر ☐

أخرى حدد...

46- هل خروج المرأة للعمل يعتبر؟

مقبول في كل المجالات ☐ مقبول في مجالات خاصة كالطب والتعليم ☐

مقبول في جميع مناطق ولايتك ☐ مرفوض في ولايتك ☐

47- هل وقفت على عاملات تعرضن للعنف ؟ نعم ☐ لا ☐

48- إذا كان بنعم ماهو نوع هذا العنف؟

لفظي ☐

نفسي ☐

جسدي ☐

49- وكيف كان تصرفك؟.....

50- اذ كان لفظي حدد أهمها:

التحرش الجنسي ☐ القذف ☐ السب والشتم ☐ التهديد ☐

النكت والألفاظ البذيئة ☐ اللعان ☐ الصراخ ☐ الغيبة والنّميمة ☐

الوصمة الإجتماعية ☐

51- ماهي وسائل النقل المناسبة لتنقل المرأة إلى مكان العمل؟

سيارة أجرة ☐ الحافلات ☐ سيارة خاصة ☐ سير على الأقدام ☐

52- ولماذا؟.....

53- هل مساعدة المرأة العاملة لزوجها في مقتضيات البيت؟

جيد لتقدم المجتمع ومواكبة العصر ☐ أمر مقبول ☐

غير مقبول بسبب خروج المرأة عن الطاعة ☐ أمر ضروري ☐

مقبول بشرط الالتزام بقيم المجتمع ☐

54- ماهي أهم الأعمال المناسبة لعمل المرأة؟

معلمة وأستاذة ☐ أستاذة جامعية ☐ باحثة ومؤلفة ☐

طبيبة وممرضة وقابلة ☐ عاملة في معمل ☐ موظفة في إدارة ☐

مذيعة وصحفية ☐ نائبة في برلمان ☐ وزيرة ☐

سائقة سيارة أجرة ☐ شرطية ☐ عاملة نظافة ☐

رياضية ☐ فنانة ☐ عاملة في المحلات التجارية ☐

عاملة في المقاهي ☐

أخرى حددي ...

55- ما رأيك في إجراء دراسات حول العنف ضد المرأة؟

موافق ☐ غير موافق ☐ أرفض ☐ أرفض بشدة ☐

56- هل يوجد عنف ضد المرأة في مجتمعك؟ نعم ☐ لا ☐

57- هل أثر خروج المرأة من المنزل للعمل على قيمها؟ نعم ☐ لا ☐

58- اذا كان بنعم كيف ذلك .....

.....

59- ماهي أهم القيم الأخلاقية التي غابت في مجتمعك وزادت من ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام؟

الاحترام والوقار	☐	آداب السلوك	☐	الصدق	☐
الأمانة	☐	الاحسان	☐	الأخوة	☐
التواضع	☐	النصح	☐	التعفف	☐
حسن الكلام	☐	غض البصر	☐	قول الخير	☐
حفظ اللسان	☐	الحياء	☐		

60- ماهي أهم القيم الأخلاقية المنبوذة والسائدة في مجتمعك التي تزيد ممارسة العنف اللّفظي ضد المرأة في الفضاء العام؟

قذف المحصنات	☐	الخيانة	☐	السخرية	☐
رفع الصوت	☐	الغيبة والنميمة	☐	السب والشتم	☐

المحور الرابع: التنشئة الاجتماعية الجندرية والعنف ضد المرأة

61- من صفات المرأة؟

الضعف	☐	القوة	☐	الخضوع	☐	حب السيطرة	☐
العدوانية	☐	العاطفية	☐	الاهتمام بجمالها	☐	الاهتمام بوعيها	☐

أخرى حدد...

62- من صفات الرجل؟

الضعف	☐	القوة	☐	حب السيطرة	☐	الاهتمام بوعيه	☐
العدوانية	☐	العاطفة	☐	الخضوع	☐	الاهتمام بجماله	☐

أخرى حدد...

63- هل ترى بأن هناك امتيازات لجنس دون الآخر؟ نعم ☐ لا ☐

64- فيما تتمثل هذه الامتيازات:

.....

.....

65- هل تقبل بهذه الامتيازات؟ نعم ☐ لا ☐

66- ولماذا.....

.....

67- هل يعترف المجتمع بقدرات المرأة كالتي عند الرجل؟ نعم ☐ لا ☐

68- ما هي أسباب ممارسة الرجل العنف اللّفظي ضد المرأة بالأخص في المحلات التجارية؟

لكبح رغبة المرأة في العمل داخل المحلات التجارية ☐

عزل المرأة لعدم انخراطها في هذا الفضاء ☐

أخرى حدد.....

69- على ماذا أثر عمل المرأة وبالأخص في المحلات التجارية؟

الأعراف التقليدية ☐

الرأي الشائع عن الجندر (خصوصا أنوثة المرأة) ☐

الأصولية الدينية ☐

الحركات العقائدية ☐

70- هل هناك أعراف تقليدية تمنع المرأة من العمل في المحلات التجارية؟ نعم ☐ لا ☐

71- كيف ذلك؟ .....

72- هل تعتبر أن المرأة العاملة قد أخذت مكان شخص آخر وبالأخص الرجل؟

نعم ☐ لا ☐

73- ماهي الحالات التي يلجأ فيها الرجل إلى العنف اللّفظي؟

الانتقام ☐ الدفاع عن النفس ☐ اثبات مكانة ☐ في كل الحالات ☐

أخرى حددها ....

74- ماذا تمثل بالنسبة إليك الرجولية؟

الأخلاق ☐ الحصول على الشيء بالقوة ☐ الانتقام ☐ اثبات مكانة ☐

75- ماهي نظرتك للمرأة التي تستعمل سيارة الأجرة مثلا بدلا من الحافلة للتنقل إلى أماكن أخرى؟.....

76- هل تعتقد أن العنف يدل على قوة الرجل ورجوليته؟ نعم ☐ لا ☐

77- ماهي نظرتك للمرأة العاملة في المحلات التجارية؟

.....

78- هل ترى بأن الرجل له قدرة كبيرة على العمل مقارنة بالمرأة ؟ نعم ☐ لا ☐

79- ولماذا؟.....

80- في رأيك هل مجتمعك يوجب المرأة بالعمل في البيت ؟ نعم ☐ لا ☐

81- في رأيك هل خروج المرأة من المنزل يعتبر بمثابة فساد أخلاقها؟ نعم ☐ لا ☐

82- كيف ذلك .....

83- هل لك مانع إذ ساعد الزوج زوجته في الأعمال المنزلية؟ نعم ☐ لا ☐

84- ولماذا؟ .....

85- ما موقف والديك عند دخولك متأخر إلى المنزل؟

عدم الاهتمام ☐ النصح بعدم التكرار ☐ الضرب ☐ التوبيخ ☐

86- من هم مرتكبو العنف اللّفظي ضد المرأة في المحلات التجارية (الفضاء العام)؟

المتنافسون الآخرون ☐ الزبائن ☐

زملاء في العمل ☐ عامة الناس ☐

أحد أفراد العائلة أو الأسرة ☐

أخرى حدد...

87- في رأيك تتعرض المرأة للعنف اللّفظي في المحلات التجارية بسبب؟

مجال خاص بالذكور ☐ خوف الرجال من خروج النساء من بيوتهن ☐

فضاء لإظهار قوة وذكورة الرجال ☐ منع المرأة من مشاركتها للرجل في هذا الفضاء ☐

أخرى حدد....

88- في اعتقادك لماذا يرفض المجتمع فكرة عمل المرأة؟

كون النساء خارج البيت ينخرطن بسرعة في ارتكاب الفواحش ☐

لحماية المرأة من أشخاص سيئين ومنحرفين ☐

خروج المرأة للعمل يسبب البطالة عند الرجال ☐

الخوف من انتزاع السلطة ☐

أخرى حدد.....

89- هل للاختلاف الثقافي والاجتماعي (القوة الجسمانية وضعف المرأة) بين الجنسين تأثير على تعنيف المرأة؟ نعم ☐ لا ☐

90- اذا كان نعم كيف ذلك؟.....

91- هل تعتبر أن العنف الممارس ضد المرأة يدل ويشير إلى دونيتها واحتقارها؟

نعم ☐ لا ☐